الشاكلة الثقافية

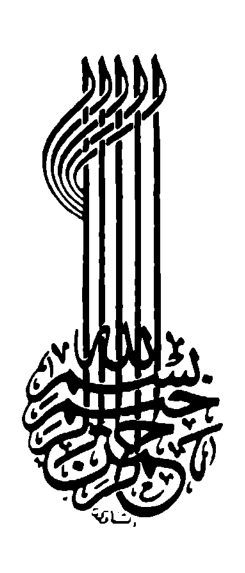
مساهمة في إعادة البناء

تأليف

عمر عبيد حسنة

المكتب الإسلامي


الشاكلة الثقافية
مساهمة في إعادة البناء



المشكلة الثقافية

مساهمة في إعادة البناء

تأليف

عمر عبيد حسنة

المكتب الإسلامي

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - برقياً : اسلاميا - تلكس : ٤٠٥٠١ - هاتف : ٤٥٠٦٣٨

دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧

عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٠٥ - فاكس : ٧٤٨٥٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى

قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا

سورة الإسراء : ٨٤



مقدّمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب والميزان، ليقوم الناس بالقسط، وجعل المعيارية، والشهادة على الناس، وقيادتهم إلى الخير، وإلحاق الرحمة بهم، من أخص خصائص الرسالة الخاتمة، لتصويب مواريث النبوات السابقة، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ (البقرة: ١٤٣)... فجاء الوحي القرآني، مصدقاً لما بين يديه من الكتاب، ومهيمناً عليه، كما جعل العلم والمعرفة مفتاح هذا الدين، والقراءة باسم الله الأكرم، منطلق وغاية العلم والتعلم، فالله الأكرم، هو الذي منح الإنسان مؤهلات المعرفة، وأرشده إلى وسائلها، وبنىٰ له بالوحي مركز الرؤية الذي يعتبر الموجِّه، الذي تنطلق منه سائر المعارف الإنسانية، وتحدد في ضوئه وظائف وأهداف العلوم، ومقاصد التجارب والكشوف العلمية.

والصلاة والسلام على معلم الناس الخير، الذي تمثل بناؤه للشوكة الفكرية، وجهاده الكبير، بالقرآن بلاغاً وبياناً، في إيصال حقائق الوحي إلى الناس، ومجادلتهم بالتي هي أحسن، وتزكية نفوسهم، وصناعة شاكلتهم الثقافية، التي تشكل الوجهة، التي يعملون عليها، وينطلقون من خلالها؛ الذي أكد أن المعيارية، والتصويب، والتجديد، صفات ملازمة للرسالة الإسلامية، وسر خلودها بقوله: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه: تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين». (رواه البيهقي).

ذلك أن من لوازم الخاتمية: استمرار القيم صحيحة، وحراستها بالقيام على الحق، ليكون التكليف صحيحاً، إذ يستحيل عقلاً وواقعاً، أن يخاطب الناس بقيم منحولة، وتعاليم محرفة.. كما أن من لوازم الخلود امتلاك القدرة المعرفية، أو النظام المعرفي، على استمرار التجديد، والتوليد، والامتداد، في ضوء معطيات الوحي، التي تشكل الإطار المرجعي، والضابط المنهجي، ومركز الرؤية، ودليل العمل لاجتهادات العقل.. **وَبَعْـد**

فإن إعادة بناء الحاضر، والاستشراف الصحيح لصناعة المستقبل، وتقويم واقع الأمة بتعاليم الكتاب والسنة، منوط - إلى حدٍ بعيد - بقدرتنا على استلهام الوحي، في إعادة تشكيل مركز الرؤية، وبناء النظام المعرفي للعقل المسلم، ودراسة أسباب الإصابات التي لحقت به، ورسم سبيل الخروج، والتحرر من أسر البيئة، والانشطار الثقافي المفتعل بين الوحي والعقل، الذي صنع شاكلته التي يعمل عليها اليوم، وإخراجه من تحكم الأبنية الفكرية المسبقة، وتقاليد الآبائية والعودة به إلى التزام القيم المعصومة في الكتاب والسنة، في معايرته للواقع، وتنقيته للمواريث الفكرية، ومحاكمته للموارد الثقافية الوافدة، التي تساهم في تشكيله، وتخليصه من ثنائية العقل والنقل، التي استنفدت الكثير من طاقاته.

ذلك أن ثنائية الوحي والعقل، التي تسللت إلينا من الأمم والفلسفات السابقة، والتي يمكن أن تكون من علل التدين، وليست من إصابات الدين نفسه، لا بد من إعادة طرحها، ومناقشتها، والعودة بها إلى المنطلق الأصل في التصور الإسلامي: من أن خالق العقل، ومرسل الوحي بتعاليمه، هو الله، وأن منطلق النظام المعرفي، الإسلامي، هو الوحدانية في الخلق، والتوحيد الذي يعني وحدة المصدر والتوجه، الأمر الذي يقتضي انتفاء الثنائية العقيمة، التي عانى منها الفكر اللاهوتي، وأورثها الفلسفة الوضعية التي تمردت على سلطان الكنيسة، وانتهت إلى إلغاء الوحي، كمصدر

للمعـرفة، ومن ثم تسللت إلى العقـل المسلم المعـاصـر، نتيجـة الغـزو الثقافي، والاستـلاب الحضاري.

لـذلك نـرىٰ أن تصويب هـذه المعادلـة، والعودة بهـا إلى المنطلق الإسلامي في التوحيد، وإعادة بناء النسق المعرفي، الذي تتسق فيه معارف الوحي، ومدارك العقل، يعتبر من أولى الخطوات المطلوبة في تجديد أمر الدين، وإعادة بناء الشاكلة الثقافية، وتصويب الوجهـة التي يعمل عليهـا الإنسان.

ذلك أن الإشكالية، التي يعاني منها العقل المسلم المعاصر، هي إشكالية ثقافية في الأصل، وأن أية محاولة للنهوض، وتجديد أمر الدين، بعيـداً عن إعادة بنـاء عالم الأفكـار، وتنقية المـوارد الثقـافيـة، والتحصن بهدايات الوحي ومعاييره، وإطلاق قدرات العقل، سوف تبوء بالفشل.

ونسارع إلى القول: بأن الذي نقدمه في هذا الكتاب، هو نوع من الاجتهاد الفكري، ووجهات النظر لا ندعي لها الصـواب المحض، وإنما هي محاولة لفتح النوافذ على مجموعة إشكاليات، وقضايا فكرية، تتعدد فيها وجهات النظر، ليس الغاية من ذلك حسم القول، أو الادعاء بـرؤية الحقيقة، من كل جوانبها، وإنما الغاية استدعاء هذه القضايا إلى سـاحة الاهتمـام، وجعلها ملفـاً مفتوحـاً ومحلاً للحـوار، والمناقشـة، والتفاكـر، والتصويب، والتقويم، وصولاً إلى إعادة البناء المعرفي السليم.

ولا أريد أن أعرض للقضايا والإشكاليات التي طرحتهـا في الكتـاب وقـد اختـرت لها عنوان: «**الشاكلة الثقافية**»، كمصطلح قرآني، يعني وجهة الإنسان التي يعمل عليها: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ (الإسراء: ٨٤)، والتي تأتي ثمرة للمكونات الفكرية، تلك المكونات التي لو أحسنا بناءها، والتعامل معها، لأمكننا تحقيق الميلاد الجديد للإنسان المسلم، الذي يفقه الدين، ويفهم العصر، ويكون مؤهلاً بحق للقيام بأمانة وأعباء الاستخلاف

الإنساني، في ضوء هداية الوحي، ومجاهدة العقل، ويقدم الأنموذج الذي يثير لاقتداء ويغري بالاتباع.

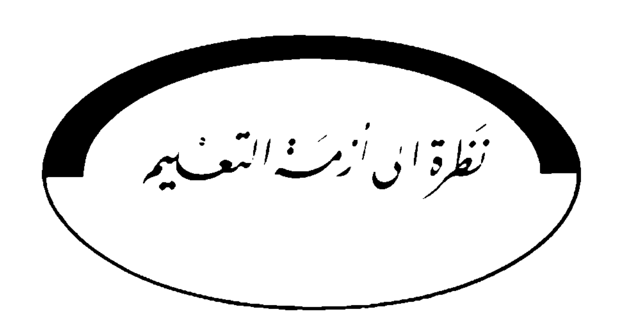
ولا بد أن نشير إلى أن هذه القضايا المطروحة أمام القارىء، والتي عرض لها الكتاب تحت عنوانه العام: الشاكلة الثقافية، كتبت في ظروف ومناسبات شتىٰ، ـ الأمر الذي جعلها لا تخلو من معاودة الطرح لبعض الأفكار والقضايا أحياناً ـ مساهمة في ترشيد الصحوة، وتجديد أمر الدين، وإعادة تشكيل الشخصية المسلمة، وبناء عالم الأفكار.

ويشفع لها في أن تكون متجاورة، يضمها كتاب واحد، في أنها تنطلق جميعها، من منطلق الحرص على استعادة الدور الريادي للأمة المسلمة، وتمكينها من الأدوات المعرفية، التي تسمح لها، باستئناف الدور المنوط بها، مستثمرة إمكاناتها الروحية، والذهنية، والمادية كلها، في ضوء رؤية ذات دراية وفقه، تجمع بين معارف الوحي، ومدارك العقل، في محاولة للإقلاع من جديد.

والله الموفق والهادي إلى الصواب.

الدوحة: رمضان ١٤١٣ هـ
مارس (آذار) ١٩٩٣ م

عمر عبيد حسنة


نظرة الى أزمة التعليم

خلق الله الإنسان، علمه البيان، وجعل التعلم فريضة شرعية على المسلم، وعبادة من أعلى أنواع العبادة وأسماها، وناط الخيرية بالتعلم والتعليم، فلا خير في سواهما، وبدأ الرسالة الخالدة الخاتمة بالكلمة: اقرأ، ولم يبدأها بفرض صوم، أو صلاة، أو زكاة، أو جهاد، على أهمية ذلك في بناء الإسلام، لأن القراءة، والكتابة، والتعلم، والعلم، هي جماع الأمر كله، وهي مفتاح هذا الدين، وحسبنا أن نعلم، أن العلم والتعلم دين، وأن الدين علم ويقين، بعيداً عن الخرافة، وإسقاط العقل، وأن العلم يدعو إلى الإيمان، والإيمان يقود إلى العلم، فكلٌ من العلم والإيمان، يمكن أن يكون مقدمة، ونتيجة للآخر، في الوقت نفسه.

فالعلم في الإسلام قاصد، والقراءة هادفة، تنطلق باسم الله الخالق، الذي خلق الإنسان، وأنعم عليه، وميزه بالقدرة على التعلم، وتستصحب الاعتراف بفضل الله الأكرم، في تحصيل العلم، وتحقيق العبودية لله، وضبط المعرفة بأخلاقها، وتوجيه العلم، ليؤدي وظيفته، في تحقيق إنسانية الإنسان، وتخليصه من التسلط، والطغيان السياسي، والظلم الاجتماعي، والارتقاء به، إلى استشعار المسؤولية عن علمه، ماذا عمل فيه؟ يقول تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ (العلق: ١ ـ ٨).

حتى إن القرآن جعل الغاية من البعثة: تزكية الأميين، وتعليمهم الكتاب والحكمة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين. وجعل مهمة التربية، والتزكية، والتحويل الثقافي، تتمحور حول التعليم، وتنطلق منه، قال رسول الله ﷺ: «إنما بعثت معلماً»، حتى إننا لنراه يستصحب أهمية التعليم، وحتى التخصص في شعبه، في كل مراحل الدعوة، في سلمه، وحربه، فكان من فداء الأسرى في معركة بدر، أن يعلم الأسير عشرة من أبناء المدينة، يكون ذلك ثمناً لفكاكه من الأسر. واعتبر العمل الفكري من أعلى أنواع الجهاد، وكان الجهاد بالقرآن مصدر جهاده الكبير، استجابة لقوله تعالى: ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥٢). والنفرة لطلب العلم، والتفقه في الدين، مقدمة على نفير مواجهة الأعداء، وحصانة ثقافية، ومقدمة لا بد منها للنصر، لقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾(التوبة: ١٢٢). كما جعل التفسح، وإتاحة المجال لطلبة العلم، والنفرة إليه، سبيلاً إلى الارتقاء، والرفعة درجات: يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُوا۟ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُوا۟ فَٱنشُزُوا۟ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ (المجادلة: ١١)، بحيث تحدد مكانة الإنسان، وارتقاؤه في الجنة، بمقدار تعلمه وقراءته، يقول رسول الله ﷺ: «يقال لقارىء القرآن: اقرأ وارتق، فإن مكانك في الجنة، عند آخر آية قرأتها».

ولا شك أن التعليم والعلم، هو محور الارتكاز الأساس في الانطلاق إلى إعادة بناء، وتشكيل شخصية المسلم المعاصر، وصنع شاكلته التي يعمل عليها، قال تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ (الإسراء: ٨٤)، المسلم الذي يفقه الدين، ويفهم العصر، ويكون قادراً على تحويل الفكر إلى فعل، وتخليصه من التقليد والمحاكاة، الذي يعتبر من أخطر الإصابات الثقافية، وأبرز مظاهر الكسل العقلي، بحيث يجسد القيم،

في برامج عملية، ويبرهن على أن خلود الرسالة، إنما يتحقق بقدرتها على إنتاج، وإنجاب النماذج المطلوبة، وتقديم الحلول الحضـارية، لمشكـلات البشرية الكبرى، وتخليصها من شقوتها، وإلحاق الرحمة بها، وأن معجزة الرسالة الإسلاميـة، إنما هي معجـزة تكليفية تعليميـة، تتحقق من خلال عزمات البشر، وإرادتهم الفاعلة، والإشراف التربوي والتعليمي السليم على تكوينهم، في المراحل الأولى، وبناء مرجعيتهم، وتوجيههم، في المراحل التعليمية المتوسطة، وإثارة تفكيرهم، وبناء ملكة الإبداع، والتمرين على الاجتهاد الفكري، في مراحل النضج العقلي، ليكونوا مؤهلين لحمل أمانة البلاغ المبين، في الشهادة على الناس، والريادة لهم.

ونرى أن هناك حقيقة، لا بد أن نؤكد عليها، ونعاود طرحها في كل الـظروف والأحوال، على الـرغم من أن الاعتراف بهـا قائم من النـاحيـة النـظرية، لكن كـل التـوجهـات والمؤشرات ـ في عـالمنا الإسـلامي على الأقـل ـ تدل على أنهـا تُغْتَالُ، وتُتَجـاهَلُ عمليًـا، بحيث أصبحت أقـرب للشعارات، التي ترفع بالمناسبات، للتظاهر، والتفاخر، والاحتفـال، منها للواقع، وعزائم التطبيق، وهي: أن أي مشروع للنهوض والبناء، والتنمية، ومعالجة الخلل، والتجاوز، ومحاولة التغيير، والإقلاع من جديد، يتم بعيداً عن الارتقاء بنظام التعليم، واستمرار مراجعته، وتقويمه، ودراسة جدواه، واختبار مدخلاته ومخرجاته، هو من قبيل المجازفات السياسيـة، والضلال الاجتماعي، والعمى الفكري، ولون من الضرب في الحديد البارد، وابتعاد عن الموقع الفاعل، وتعامل مع عالم الأشياء التي تمثل وسائل الإنسان على حسـاب عالم الأفكـار، التي هي الإنسـان، الأمـر الذي يجعلنـا، نخسـر الإنسـان، والأشياء معاً، وتحولٌ عن معـالجة أسبـاب التخلف، والتقهقر، والتخاذل الفكري، والتقليد، والكسل العقلي، وتوفير أسباب الإبداع، إلى الاكتفاء بترميم الآثار، وادعاء العافية الكاذبة، أو الخادعة على أقل تقدير.

فليس عبثاً في تاريخ هداية الوحي، أن ينقل إلينا: أنه في البدء كانت

بكلمـة، وليـس عبثاً، أن تبـدأ الرسـالة الخـاتمة بكلمـة: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، لكن المشكلة التي نعـاني منها اليـوم: أن أمة (ٱقۡرَأۡ)، أصبحت لا تقرأ. ذلـك أن التعليم، هو المحضن والرحم، الذي تتخلق، وتنمو فيه، قابليات الإنسان، وتتشكل شخصيته، وتنمى مهاراته، وتتكون ثقافته، أو تصنع شاكلته، التي يعمـل عليها ـ إن صـح التعبير ـ والمـدارس والمعـاهـد والجـامعـات هي مجتمعات المستقبل، فأي تخطيط استراتيجي، أو استشراف للمستقبل، أو تصور لمجتمعه، أو رؤية لعالم الغد، بعيداً عن بناء نماذجه وأمثلته، في المدارس والمعاهد، هو رسم بالفراغ، واستنبات للبذور في الهواء، وحراثة في البحر.

التعليم صناعة استراتيجية:

لذلك أطلق على صناعة التعليم، الصناعة الاستراتيجية، وذلك لما يقـوم به التعليم، من دور خـطير في صيـاغة الأفـراد، وتشكيلهم الثقافي والعلمي، والتأثير بعيـد المدى، والـوصول إلى النتـائج غيـر المنظورة، حيث تزرع في معاهد التعليم، بذور مستقبل حياة الإنسان العقلية والسلوكية، فإذا لم نحسن بناء المقدمات، التي نملكها بشكـل سليم، فسوف ننتهي إلى النتائج التي تملكنا، ولا نمتلك إزاءها أي إمكانية للتغيير.

وصنـاعـة التعليم من الصنـاعـات الثقيلة، والأسـاسيـة والـدقيقـة، والاستراتيجية، في الوقت نفسه، لأن صناعة التعليم، لا تتعامل مع جوامد، كسـائر الصنـاعات، وإنمـا موادهـا الأولية، هم البشـر، بكل مكـوناتهم، واستعداداتهم، ومواريثهم، وغـرائزهم ودوافعهم، وتـطلعاتهم، وخضـوعهم لشتى العوامل المؤثرة في بناء الفرد. هو صناعة، مدخلاتها، ومخرجاتها، من البشر، أكرم خلق الله، فالتعليم لا يصنع الآلة، وإنما يصنع النفس، ويكوّن العقـل، ويمنح المهـارة، التي تصنع الآلـة، يصنع القـادة، والـزعمـاء، والعلماء، والآباء، والأمهات، والمبدعين، والمفكرين؛ وبكلمة مختصـرة

يصنع الإنسان، ويحضره للتعامل مع الحياة، بشتى مجالاتها. . فالتعليم يتعامل مع أعقد المهمات، وأخطرها، وأبعدها أثراً، لذلك، فإن أي خطأ، أو خلل، أو عجز، أو تقصير، سوف تكون له نتائجه الممتدة والمتراكبة، على المستويات كلها.

وبإمكاننا القول بكل اليقين: إن مظاهر التخلف، والتراجع، والعجز جميعاً، لا تخرج عن أن تكون أعراضاً للإصابة في العملية التعليمية، فالتعليم سبب النهوض، وسر التخلف والتراجع، لذلك نرى أن الأمم المتقدمة، لم يأت تقدمها من فراغ، من دعاوى وأمنيات، ولم يأت تقدمها بعيداً عن استشعار أهمية التعليم، واستمرارية المراجعة لنظم التعليم، وطبيعة المعلومات، ودورها في بناء الإنسان، وتشكيل مجتمع المستقبل، وقدرتها على تكوين الجيل، الذي يمتلك التفوق في السباق الحاضري.

وقد يكون من المفيد، أن نذكر هنا، أن الرئيس الأمريكي (بوش)، الذي يكاد يتحكم بالعالم، رضي لنفسه، أن يكون رئيساً للتربية والتعليم، ويعلن ذلك، لأنه من التعليم، يكون الانطلاق إلى العالم، لذلك دعا لاجتماع حكام خمسين ولاية في قمة خاصة، للبحث في شؤون التعليم في أمريكا، وترجع مشكلة التربية والتعليم عند الأمريكيين، إلى وجود شعور متنام، بأن نظامهم التعليمي، ليس بمستوى طموحات الأمة الأمريكية، ومكانتها في العالم، ولم يقتصر المؤتمر على النظرات السريعة، وإنما تجاوز إلى الدراسات، والإحصاءات الدقيقة، حول مدخلات ومخرجات معظم المواد، خاصة في الرياضيات والعلوم، وكانت النتيجة التي انتهت إليها بعض الدراسات: أن الأمريكيين، يتفوقون في مجال الثقة بالنفس، ولكنهم غير معتادين على بذل الجهد، لأن الدراسة الجدية، لا تبدأ إلا بعد الدراسة الثانوية، كما أن المسؤولين، يلاحظون: أن الفائزين في المسابقات في المدارس هم غالباً أولاد المهاجرين، من أصل آسيوي على وجه الخصوص.

وقد تفجرت قضية نظام التعليم، على المستويات كلها، عندما سُبِقَت أمريكا في مجال رحلات الفضاء الخارجي، وكان من نتيجة ذلك، عنوان القرار الإعلامي والمثير: «أمة في خطر»، ولم تتوجه الدراسة لدرء الخطورة عن الأمة إلى أي موقع، غير التعليم، ومما جاء في الدراسة:

«إن طلابنا لا يدرسون المواضيع الصحيحة، ولا يبذلون النشاط الكافي، ولا يتعلمون بما فيه الكفاية. ومدارسهم تعاني من مستويات خفيضة، وغير متوازنة، كما أن جاهزية المعلمين غير سليمة، ولو أن دولة أجنبية، غير صديقة، حاولت فرض هذا الأداء التعليمي، غير المناسب، على أمريكا، لاعتبرنا ذلك عملاً من أعمال الحرب».

وأضافت الدراسة: «وما لم تسارع الولايات المتحدة، لوضع الأمور في نصابها، فإن هياكلنا الاجتماعية ستنهار، وثقافتنا ستتآكل، واقتصادنا سيترنح، ودفاعاتنا القومية ستضعف».

وحسبنا أن نعلم، أن الشركات في أمريكا، تنفق ما يناهز المائة مليار دولار، لإقامة دورات تدريبية، للحصول على كفاءات، لم توفرها الجامعات والمعاهد إلى جانب الكتب الكثيرة، التي عرضت لمسألة إخفاق التعليم، وإغلاق العقل الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى افتقاره إلى مقومات الحس الحضاري، والتخوف من تميز مؤسسات التعليم الياباني، والتفوق على أمريكا في فهم المقومات الحضارية، والأسس اللازمة لإثراء العقل.

فالعملية التعليمية أو النظام التعليمي، بما في ذلك نوعية المعلومة، ومدى ملاءمتها، وأدوات التوصيل: من المعلم، والمناهج، والكتاب والوسائل المعنية، أو تقنيات التعليم كلها، لا بد أن تخضع دائماً، للمراجعة والتقويم، ودراسة الجدوى، والتغيير، والتطوير، والتجديد، في هذا العصر، الذي يمكن أن يطلق عليه بحق، عصر التسارع العجيب،

وثورة المعلومات، حيث لم تعد تقتصر عمليات التطوير، والتحديث، على وسائل نقل المعلومة، وإنما تجاوزت ذلك إلى طبيعة، ونوعية المعلومة نفسها، وابتكار وسائل حفظ، ونقل، واسترجاع المعلومات، واخضاع المعلومات، إلى برمجات مسبقة، تقوم الحاسبات بدراستها، وتقرير النتائج المطلوبة فيها، توفيراً للطاقة، واختزالاً للزمن، وبذلك تم نقل العملية التعليمية، من موقع الحفظ، وأهمية الذاكرة، إلى موقع التفكير، وأهمية الابتكار، والإبداع، الأمر الذي انتهى إلى صورة، جعلت من التراكم المعرفي، والإنجاز العلمي، لعشرات السنين، أو مئات السنين، يختزل، أو ينجز، في سنة واحدة، أو أقل، لذلك نعتقد أن الإبقاء على نظام التعليم التقليدي، سواء بالنسبة لطبيعة المعلومة، أو لوسائل التوصيل، سوف تنتهي بالجيل، إلى العزلة والغربة، في الزمان والمكان، والتحنط في متاحف التاريخ، حيث لا مجال للكسالى، الذين يفنون أعمارهم، ويستنزفون عقولهم، في الحفظ والتلقين، ويقضون أوقاتهم، في عمليات حسابية عقيمة، ويعتمدون أصابعهم في عصر الحاسبات الالكترونية، التي توفر أعقد العمليات بلحظات. لا مجال لهم في عالم الغد، إن لم نقل: في عالم اليوم.

وقد تكون المشكلة، بعجز، وعدم إدراك، بعض من يوكل إليهم أمر التخطيط، للعملية التعليمية، للتطورات السريعة، والحاجات المتبدلة، واختلاف إيقاع العصر، واستيعاب التطورات العلمية من حولهم، إلى جانب الخلط بين أهداف ومنطلقات التعليم، ووسائله، والتوهم: أن الإبقاء على طرائق التعليم، ووسائله التقليدية، التي تجاوزها العصر، من الأصالة، وحماية الأهداف، حتى ولو أدى ذلك، إلى الخروج من الحاضر، والمستقبل معاً، وكأن الوسائل التي أنتجت في عصور سابقة، كانت لها مواصفاتها، وسماتها، وحاجاتها، باتت مقدسة، وخالدة، ويجب أن تنتج في كل عصر، حتى ولو تغير الحال!

دور التخصص في تحقيق الاكتفاء الذاتي:

ولعل من أخطر المشكلات، التي يعاني منها نظامنا التعليمي، في العالم الإسلامي، والتي لا بد من حسم الأمر فيها، هي مشكلة عدم الاعتراف بأهمية التخصص، سواء في ذلك العلوم الإنسانية، أو العلوم التجريبية، وإنهاء مرحلة الادعاء الخادع، والرجل الملحمة، الذي يدعي المعرفة في كل شيء، حيث لم يعد العمر، ولا العقل، يتسع إلا لاختصاص واحد، أو جزء من اختصاص، يمكّن صاحبه من الإحاطة بالعلم، والتطوير له، والإبداع في نطاقه، واستيعاب التراكم المعرفي، ذلك أن الاختصاص، أصبح من لوازم التقدم العلمي، وتكامل التنوع المعرفي، إضافة إلى ما يترتب على الاختصاص، من متانة بناء المجتمع، وتماسك هياكله، ونمو العمل المؤسسي، بحيث سيصعب على الفرد في المستقبل، أي إنجاز بعيداً عن التكامل مع الآخرين، وبذلك تسهم فلسفة التعليم المتخصص، بالقضاء عل الروح الفردية، والتبعثر، والتمزق الاجتماعي، الذي يعتبر من أخطر آفات المسلم اليوم.

ولا شك أن هناك خلطاً بين مفهوم الثقافة، ومفهوم العلم، في الذهن المسلم المعاصر، فالثقافة في هذا المجال، تعني: أن يعلم الإنسان شيئاً عن كل شيء، حتى لا يعيش غريباً معزولاً عن الحياة العامة، أما العلم، فهو: معرفة كل شيء عن الشيء، وهذا هو التخصص المفضي إلى الإبداع.

وكم ستكون المأساة مخيفة، إذا علمنا أن كثيراً في عالمنا الإسلامي لا يزالون يتطاولون على غير تخصصهم، أو يعملون في غير تخصصهم، أو يغادرون تخصصهم، عمليًّا، باسم العمل للإسلام والمسلمين، وكأن العمل للإسلام، يعني، عمى الألوان، والعامية العلمية، ويعني العجز عن التعامل مع التخصص، وإدراك حاجة المسلمين إليه، من طب، وهندسة، وعلوم، وجعله في خدمة الإسلام، والتحول إلى مواقع الخطب، والوعظ،

والتنظير للإسلام، بلا زاد كاف من العلم الشرعي! وهذا التضوف لا يقتصر على دارسي العلوم التجريبية، وإنما أصبح آفة عامة لحقت ببعض دارسي العلوم الشرعية أيضاً، الذين يقحمون أنفسهم في الحديث عن أخطر القضايا العلمية الدقيقة، التي مجالها أهل الاختصاص.

وقد تكون المشكلة حقّاً، في تشكل ذهنية بعض قيادات العمل الإسلامي، أو القائمين على مؤسساته، فبدل أن يرعوا الدارسين ويشجعوهم، ويقنعوهم بأهمية التخصص، ودوره في البناء الحضاري الإسلامي، ويذللوا لهم السبل، ويتابعوا الإشراف على تحصيلهم، يقبلون منهم حالة التسكع، والفشل التي قد تؤهلهم فيما بعد للعمل في ريادة المؤسسات الإسلامية، فكم من الأطباء والمهندسين المتخصصين في شعب المعرفة المتنوعة، غادروا اختصاصاتهم إلى ما يتوهمون أنه عمل إسلامي، والمسلمون بحاجة إلى تخصصاتهم.

ولا ندري كيف يمكن أن نقيم الدين، الذي هو منهج شامل، لجميع جوانب الحياة، ونقوم بأمانة الاستخلاف الإنساني، ونبدع البرامج في كل المجالات، التي تمكن من تنزيل الإسلام على الواقع، بدون الإيمان بأهمية التخصص، وترجمتها إلى واقع؟!

وقد يكون من المفيد التوقف قليلاً أمام هذه القضية من الناحية الشرعية، وبالمقدار البسيط، الذي يسمح به المقام، وهو: أن التخصص، في شتى فروع العلم والمعرفة، يعتبر من الفروض الكفائية، حيث لا تتحقق مهمة الاستخلاف إلا باستدراكها، فإذا لم تتوفر للمجتمع الإسلامي، الاختصاصات المطلوبة، يعتبر المجتمع كله آثماً من الناحية الشرعية، ولعلنا نقول: إن اعتبار تحصيل الاختصاصات العلمية المتنوعة من فروض الكفاية، يعني فيما يعني: تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي للأمة المسلمة، ذلك أن فرض الكفاية يعرف: بأنه إذا قام به بعض المسلمين، سقط الإثم عن

الباقين، ومعنى قام به: أي أداه على الوجه الأكمل، وكفى المسلمين الحاجة في هذا المجال، أما إذا باشره بعض الأفراد، دون أن تتحقق الكفاية، فمعنى ذلك، أن المجتمع بعمومه لا يزال آثماً، لأنه لم يوفر ذلك. هذه قضية، وقضية أخرى، لابد أن نعرض لها أيضاً، وهي أن هذه التخصصات، التي شرعت على الكفاية، تصبح لمن اختارها، وانسلك فيها، فرض عين، لا تجوز مغادرته، إذا كانت الأمة المسلمة بحاجة إليه.

صحيح أن هناك علماً وجوبه عينيّ، أو هو فرض عيني، وهو معرفة فقه العبادات، وحكم الحلال، والحرام، أما فيما وراء ذلك، فالعلوم جميعاً، فرضيتها على الكفاية.

إن غياب هذا الفهم عن العقل المسلم، وعن نظم التعليم، وفلسفته، يعتبر من الكوارث الثقافية، والعجز عن إدراك مقاصد الدين. والتوقف عن الامتداد، بعطاء النبوة الخالد، الذي بدأ التخصص فيه مع الخطوات الأولى، حيث كان يُعرف: الأقرأ، والأفقه، والأفرض.. إلخ، فهل يحق لنا، بعد ذلك، أن نعتبر الطلبة، الذين يغادرون جامعاتهم، والأطباء، والمهندسين، الذين يغادرون مواقعهم، إلى مجالات الوعظ والتنظير لأمور الدين، من التدين السليم؟!

وما لم يدرك المسلمون بشكل عام، والقائمون على أمر التعليم، بشكل خاص، أهمية التخصصات العلمية المتعددة، واعتبارها من الدين، وأن الإبداع، والنبوغ فيها، من الفروض، وأنها عبادة من العبادات، ويتحول العاملون للإسلام فعلاً، من مرحلة الحماس، إلى مرحلة الاختصاص، واعتلاء المنابر الفاعلة، والمؤثرة، وامتلاك القدرة على إنتاج العلم، وجعله في خدمة مقاصد الدين، وإبراز المنهج الوظيفي للتعلم، فسوف يبقى كلامنا عن مكانة العلم، والتعلم، في الإسلام، دعوى بلا دليل، خاصة وأن الحاجة أصبحت ماسة اليوم لإسلامية العلوم، وربطها

بوظائفها، وأهدافها التي تحقق إنسانية الإنسان، ذلك أن العالم المتقدم تكنولوجياً، بحاجة إلى هدى الإسلام لأنه: امتلك الوسيلة، وافتقد الغاية، وتمكن من العلم، وأضاع الحكمة.

الابتعاث العشوائي.. والحاجة إلى دليل فكري:

إن الكلام عن أهمية التخصص، ودوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة المسلمة، على اعتبار أنه من الفروض الكفائية، يقودنا بشكل طبيعي، إلى التوقف عند قضية الابتعاث، من أجل التخصص، تلك القضية الخطيرة التي يمكن أن تشكل ـ لو أُسِيء استخدامها ـ جسراً للغزو الثقافي، والاستلاب الحضاري، يكرس التخلف والتبعية، وذلك إذا تمت بشكل عشوائي، وغير مخطط وهادف، بينما يمكن أن تكون مصدراً للتبادل المعرفي، والتفاعل الثقافي، والتحريض الحضاري، يشعر الأمة بالتقصير، ويستفزها لتستجمع قواها، وتستكمل نواقصها، وتستدرك الاختصاصات غير المتوفرة عندها، لتقلع من جديد.

ولا بد من الاعتراف، أن الابتعاث التعليمي في العالم الإسلامي اليوم، صار يخلق مشكلة، بدل أن يقدم حلًا، لأننا لم ندرك بعد، أبعاد القضية ومخاطرها تماماً، كما أننا لا نحسن التعامل معها، فهو من جانب يشكل نزفاً للعقول والطاقات الفكرية، التي ترتحل للغرب، للحصول على التخصص، فلا تعود، بسبب العوامل الطاردة في العالم الإسلامي، والعوامل الجاذبة هناك، حيث الحرية النسبية، وتقدير قيمة التخصص، واحترام المواهب الإنسانية، وتقديم المكافآت المادية المجزية، بينما الحال في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي، محزن حقاً، ذلك أن كثيراً ممن دفعتهم روح الانتماء، وحب الوطن، والشعور بالواجب نحوه، إلى العودة، كان نصيبهم الضياع، والإهمال، والنسيان، والتعيين بمراكز بعيدة عن

اختصاصهم، مساواة لهم بعوام المتعلمين، بحيث أصبحوا ينتظرون الفرصة، للهروب، والعودة من حيث أتوا.

وقد كان المأمول، من بعض دول العالم الإسلامي، أن تجد فيهم فرصتها، وتحسن الإفادة، من هذه الطاقات المتخصصة، والمتميزة، الهائمة على وجوهها، بشكل أفضل، لكن مخططات السوء، تحاول الوصول إلى كل المواقع، حتى لا يبقى سبيل للنهوض. إضافة إلى أن بعض الجامعات والمعاهد في الغرب التي تحكمها الروح الاستعمارية، وليس العلمية، رضيت لنفسها أن تتخصص بإعطاء الشهادات، لأبناء العالم الإسلامي، والعالم الثالث بشكل عام، دون أي اعتبار للمعايير العلمية، والمعرفية، ليعودوا رؤوساً جهالاً، يحتمون بشهادات من الغرب فاشلة، لقيادة مؤسسات علمية، وعملية، فلا يزيدون الأمة إلا خبالاً، بحيث تبقى الأمة المسلمة، بحاجة إلى الخبراء، والعلماء، والمستشارين، وسائر المناصب الأخرى التي تتحكم فيها، هذا على أحسن الأحوال، التي يعيشها العالم الإسلامي، إلا من رحم الله.

أما الوجه الآخر لقضية الابتعاث، فهم أولئك الذي ينتهون إلى مزابل الحضارة الغربية، فلا يرون منها إلى صورتها الداعرة، ومجتمعها الإباحي.

وفي كلا الحالين، نرى الخسارة فادحة للعالم الإسلامي، سواء أولئك الذين انتهوا إلى مقابر الحضارة الغربية، وشكلوا دماء في شرايينها، وقوة في تقدمها ودفعها، فأصبحوا كالآلات في ماكنتها، توظف طاقاتهم، وتسخر أوقاتهم وإمكاناتهم، بعد أن أنفقت عليهم بلادهم المبالغ الطائلة، في مراحل التعليم الأولى، أم أولئك الذين انتهوا إلى مزابلها، فضاعوا وأضاعوا.

ولذلك لا بد من استشعار خطر قضايا الابتعاث، وتخليصه من العشوائية، والارتجال، وإعادة دراسته، في ضوء الحاجات الحقيقية للأمة، وتحقيق المرجعية المطلوبة للمبتعثين، وتزويدهم بالدليل الثقافي، أو

الفكري، الذي يمكِّنهم من التعامل مع حضارة وثقافة البلاد، التي يرتحلون إليها، والإشراف المستمر عليهم من مؤهلين متخصصين.

ونحن في العالم الإسلامي لا نقتصر على الابتعاث العشوائي إلى جامعات ومعاهد الغرب، بدون أن نزود الطالب بدليل فكري، ومعيار ثقافي لكيفية التعامل مع ثقافة الغرب، وإنتاجه الفكري، بل نصر على تكريس حالة التخلف، والتخاذل الثقافي، أمام الآخرين. وبدل أن نقيم ندوات ومؤتمرات تُطرح من خلالها مشكلات المبتعثين العلمية، والفكرية، والثقافية، ونكون على إدراك مسبق بما تقدمه مراكز البحوث والدراسات والجامعات، ومراكز الإعلام هناك، ونفتش له على المتخصصين، القادرين على معالجته، ومناقشته مع الطلبة، والمبتعثين، وتبصيرهم بدوافعه، وأهدافه، ومنطلقاته، وأغواره، وكيفية الإفادة من إيجابياته؛ نقيم مؤتمرات لاتحادات الطلبة، ونحمل إليها مشكلاتنا، وقضايانا، وخلافاتنا في العالم الإسلامي، وإن لم توجد خلافات معاصرة، نستنجد بالتاريخ ليمدنا بمشكلات فكرية، وعقيدية، مضت بخيرها وشرها، وقد لا يكون الطلبة سمعوا بها من قبل، فنصبها فوق رؤوسهم لنمزق وحدتهم ونكرس خصوماتهم، ونفرق جمعهم، ونحضِّرهم، شئنا أم أبينا، ليكونوا ضحايا الاستشراق والغزو الثقافي.

والذي يراجع قوائم الخطباء، والمتحدثين، في تلك المؤتمرات من سنوات، يراهم هم أنفسهم، يصلحون لكل المناسبات، وكل الموضوعات، وكل المواسم، وقد لا يرى بجوار ذلك ندوة متخصصة بحاجات المبتعثين الأصلية، ونوعية دراساتهم، واهتماماتهم، والمستقبل الذي نعدهم له، ونطلبه منهم، إلّا من رحم الله.

فمتى نرتقي بندواتنا ومؤتمراتنا، ونبصر الساحة الثقافية والفكرية، التي يخضع لها هؤلاء الطلبة، ونرسل لهم المتخصصين في العالم الإسلامي،

يلتقون بهم، ويعالجون قضاياهم العلمية والثقافية؟ فذلك أجدى من أن يبقى كياننا الفكري قائماً على مهاجمة الآخرين، دون أن نقدم البديل، وفي تلك الحال سوف ينتهي معها هجومنا، إلى مصلحة الآخرين.

ولعلنا نقول: إن قضية الابتعاث، لا تخرج عن أن تكون صورة من الصور المرعبة، التي وصلت إليها العملية التعليمية، في عالمنا الإسلامي، بعد أن انسلخ أو كاد، عن المرجعية الإسلامية، حيث تفشل المؤسسات التعليمية اليوم عن الإنتاج المطلوب، وكل منها تلقي باللوم على الأخرى، على الرغم من كل الوسائل المعينة، والتقنيات التربوية المتقدمة، وتوفر الكتاب المدرسي، بإخراجه المتميز، ومواصفاته المطلوبة، وشكله الجذاب.

وحقيقة العملية التعليمية، في كثير من أنحاء العالم الإسلامي، أشبه بمن يقيم أشكالاً، وهياكل من الثلج، ثم يبكي على ذوبانها، لقد أصبح وضع المعلم ومكانته الاجتماعية، هو النموذج الاجتماعي الرديء، الفقير، المهزوم، الذي يدفعه العوز، إلى مواقف وممارسات، تزري بالقضية التعليمية، وتنفر منها، إلى جانب أن بعض الذين يلجأون إلى مهنة التعليم، بعد هذا التردي، غالباً هم الذين لا يجدون غيرها، وقد يترقبون الفرص، للهرب منها، أملاً في تحسين أوضاعهم. إضافة إلى العواصف السياسية، في بعض بلاد العالم الإسلامي، التي اقتلعت العملية التعليمية من أساسها، وعبثت بمفاهيمها وقيمها، وعايرت من يعملون فيها: ليس بمدى كفاءتهم التعليمية، وإنما بمدى ولائهم السياسي. وجرأت الكثير من الطلبة، بسبب انتماءاتهم السياسية، والحزبية، على معلميهم، وأماتت قابلياتهم للتعلم، وسمحت لهم باختراق قدسية المعايير التعليمية، والقفز من فوقها، للوصول إلى المعاهد، والكليات، والبعثات، بدون مؤهل علمي مناسب؛ إضافة إلى أوهام كثيرة، زرعت في عقول الطلاب، بأن التعلم سبيل البوار، وأن الذي يمتلك المال، يستطيع التحكم بكل الخبرات، وتوظيفها، وأن الذي يمتلك

العلم، عالة على من يمتلك المال والسلطان، الأمر الذي يكرس الجهل، ويقتل القابليات للتعلم، ويلغي الدافعية تماماً مهما حـاولنا التـظاهر بغيـر ذلك.

إن معظم أنظمة الحكم في بلاد العالم الإسلامي، استنفدت جهدها، ومالها، وطاقاتها، في حماية السلطة، وليس في بناء الإنسـان، فانشغلت بالسلطة، وتقدمت في وسائل حمايتها، وأفادت من منجزات التكنـولوجيـا المعاصرة كلها، ووضعت مصادر البـلاد وخيراتهـا، تحت تصرف السلطة بعيداً عن الموقع الحقيقي لبناء الإنسان، حيث يتم تدمير التعليم والثقافة، لصالح السياسة، مع العلم أن تدمير الثقافة، هو تدمير للسياسة والثقافة معاً في نهاية المطاف.

ولعل من أخطر إصابات العملية التعليمية، ونظم التعليم، في عالم المسلمين اليوم، هو في إنتـاج شخصيات مشـوهة، مشـوشة، متنـاقضة، وممزقة، تعيش صراعاً وانشطاراً ثقافياً، لا ينتهي، نتيجة لتنـاقض الموارد التعليمية، واضطراب فلسفة التعليم، الذي يذهب ضحيتها الطالب، وذلك بسبب الفصـل بين التعليم الديني، والتعليم المـدني، الـذي كـان ثمـرة طبيعية، للصراع بين العلم، والدين، أو بين العلم، ورجال الكنسية على الأصح، عندما وقف رجال الكنـسية، في وجه العلم والعلماء، ومن ثم جيء به إلى عالم المسلمين، الذي لم يعان من تلك المشكلات أصلاً، وإنما كان ارتقاؤه العلمي، بسبب الإسلام الذي اعتبر العلم بشكل عام عبادة، وفريضة عينية، أو كفائية.

لذلك بإمكاننا القول: إن مؤسـسات التعليم المدني ـ إن صح التعبير ـ التي أقيمت في العالم الإسلامي، إنما بنت فلسفتها، على تكريس فصل الدين عن الحياة، ومعاداته، ووضعه في خانة الخرافة والأساطير، والغيبيات المبهمة، وحاولت إلغاء الوحي كمصدر للمعرفة، لأنه غير خاضع للحس

والتجريب، وأريد لمؤسسات التعليم المدني، أن تخرِّج أعداءً للإسلام، جهلة بتاريخه وثقافته، وحضارته، يدينون للتحكم الثقافي الغربي، في المنهج، والمصدر، والمرجع، والأستاذ، وكان من الطبيعي أن يحتل خريجوا مؤسسات التعليم المدني، المواقع المؤثرة، في المجتمع، سواء قلنا: إن ذلك جاء بسبب التخطيط والاحتواء الثقافي والسياسي، أم قلنا: بأنهم هُيِّؤوا بطبيعة دراستهم لشغل وظائف الدولة الحديثة، بينما انغلقت بعض مؤسسات التعليم الشرعي والديني، على الماضي، فعاشت غربة الزمان، وإن لم تعش غربة المكان، الذي عاشته مؤسسات التغريب، ولم تتنبه لشمولية التصور الإسلامي، وأهمية التخصصات، المطلوبة للمجتمع، وأهمية تطوير فلسفتها، ومناهجها، ودراساتها، وحوصر خريجوها ببعض الوظائف الهامشية، التي حالت دون تأثيرهم في المجتمع، مما أدى إلى عزوف كثير من الطلاب عنها، إلا في حالات خاصة، من الفقر، والعجز، عن متابعة التعليم، في مؤسسات، تقتضي نفقة، أو بسبب ضعف المستوى العلمي، الذي لا يؤهلهم، إلى دخول مؤسسات التعليم المدني، وهنا وقعت الواقعة في نوعية الطلبة، وفي أسلوب التعليم وطرائقه، ولولا عطاء الصحوة الإسلامية، التي حفزت الكثير من الطلبة النابهين على الدراسات الشرعية، ودخلت المؤسسات التعليمية حقيقة، ولم تخرج منها، كما هو المنطقي، والمطلوب، فأنقذت كثيراً من الأجيال المسلمة، من التيه، وضياع الانتماء الحضاري، وأعادت الثقة، والاعتبار، لبعض خريجي المدارس الشرعية، وتقدمت بهم إلى الحياة، لكانت الكارثة التعليمية والثقافية مدمرة فعلاً.

ونستطيع أن نقول أيضاً: إن مؤسسات التعليم الشرعي، لم تستطع الامتداد بالنظم التعليمية، التي بدأت فيها مسيرة التعليم الإسلامي، في القرون الأولى، ولم تحاول أن تدرك فلسفتها، فانقلبت عند كثير منها الوسائل إلى غايات، وثوابت، فاستقرت، واستمرت عليها، ظناً منها أنها

من الدين، فجففت بذلك منابع الدين في الكتاب والسنة، وغيبت مقاصده، عن فلسفة التعليم، وسادها التقليد والمحاكاة، وانغلقت عن المجتمع؛ كما أريد لها، وانعزل خريجوها عن الحياة، ووظائف المجتمع الجديد، وحدث الانشطار الثقافي الرهيب، بين خريجي التعليم الشرعي، وخريجي التعليم المدني.

وقد لا نكون معنيين باستقصاء إصابات العملية التعليمية، في عالمنا الإسلامي، والتي تحول دون الإبداع، والإنتاج المطلوب، بعد هذا التاريخ العريق من النظم، والأنماط التعليمية، التي يزخر بها تراثنا، والتي نعجز اليوم عن محاكاة إنتاجها، وحسن تطويرها، والامتداد بها، على الرغم من التقدم كله في أدوات التوصيل، ولكن ذلك لا يمنع من الإشارة السريعة إلى مواطن الانهدام الرئيسة، التي أتينا على ذكر شيء منها، ولعل من أخطرها على الإطلاق: تهديم مدرسة التعليم الأولى (المعلم الأول)، أو تهديم مرحلة التعليم الأولى في حياتنا العلمية. وهي: المرأة الأم، وحرمانها من التعليم لعقود طويلة، تحت شعارات من التدين المغشوش، والثقافة الفاسدة، والفهوم المعوجة، وغلبة التقاليد الظالمة، على التعاليم الإسلامية، التي جاءت ثمرة للتخلف والغياب الحضاري، عندها أصبحت قيمة الجهل، أفضل من قيمة العلم، بالنسبة للمرأة، فاعتبر تعليم المرأة مفسدة لها، لذلك وحفاظاً على دين المرأة وخلقها، منعت من التعليم، سدًّا للذريعة، ودرءاً للمفسدة، وكأن العلم مفسدة، والجهل محمدة! فكان العلم والتعليم مقتصراً على كثيرات ممن رق دينهن بحسب الظاهر، وكان لا بد لهذه الفتاوى المحزنة، التي يُتَذَرَّعُ بها، أن تسقط أمام المنطق، والشرع، والواقع، فخرجت المرأة المسلمة إلى التعليم، لتجد أستاذاتها اللواتي يمثلن القدوة، ممن يتنكرن للدين، ويسخرن من تعاليمه، التي تحرم من العلم، ـ بزعمهن ـ وتشيع الجهل.

لذلك نقول بكل اليقين: إن تقاعس العلماء العاملين، والمصلحين، عن مهمتهم في تصحيح الحال، وتحرير المرأة، من التقاليد الجائرة، التي لا علاقة لها بالتعاليم الشرعية، هو الذي أشاع هذا الواقع البئيس، ومكّن لأن تجيء دعوات تحرير المرأة، وأهمية تعليمها، على يد أعداء الإسلام، من المفسدين في الأرض، فكانت دعاواهم في تحرير المرأة، في الحقيقة، دعوة إلى تحللها، وكانت الاستجابة لدعاواهم طبيعية، لأن المرأة في العالم الإسلامي أعطاها الله، وحرمتها التقاليد الظالمة، فكانت دعوة التحرير، والتعليم، على يد دعاة التغريب، فتهدمت بيوتنا ومؤسساتنا التربوية والتعليمية الأولى من داخلها. ولا تزال رواسب التقاليد المخالفة للتعاليم الإسلامية، تعمل عملها في حياتنا، وتتحكم بالمرأة باسم التدين، أو باسم الدين، وتمنعها من التعليم، سدّاً لذريعة الفساد، وادعاءً بضرورة انصرافها إلى القيام بوظيفتها الأولى، وهي تربية أولادها، ولا ندري كيف يمكن لها القيام بتربية أولادها، وتأهيلهم لمجتمع لا تعرفه، وحياة لا تدركها؟ وكيف يمكن لأم جاهلة، أن تعد أبناءها للتعامل مع الحياة، وتبصرهم بمسالكها، وهي أشبه ما تكون بالمعوقة، الفاقدة لبعض نعم الله عليها من الحواس؟

محاصرة النص بحجة فساد العصر:

وهنا قضية، قد يكون من المفيد التوقف عندها قليلاً، وإن كان لها مقام آخر، وهي: ظاهرة محاصرة بعض النصوص بحجة فساد العصر، سدّاً للذريعة، ودرءاً للمفسدة، والتوسع في مبدأ سد الذرائع، إلى درجة أدت إلى تعطيل كثير من النصوص، الأمر الذي يتنافى مع خلود الشريعة، ويناقض علم الله، الذي أنزل الشريعة، بتطور الأحوال في الزمان والمكان، فالله أعلم بالعصور، وفسادها، وصلاحها، وما يصلحها، فالمصلحة فيما أمرت الشريعة، والمفسدة فيما نهت عنه.. وتعطيل كثير من النصوص، باسم سد ذريعة الفساد، يشكل خطورة، لا تقل من حيث

النتيجة، عن فعلة أعداء الإسلام، في ادعائهم بأن الشريعة إنما جاءت لعصرٍ ماضٍ، ولا تصلح لهذا العصر، بعد أن تطورت المجتمعات.

فالنتيجة عند من يعطل النص سداً للذريعة ودرءاً للمفسدة، ومن يعطل النص لعدم صلاحيته لهذا العصر، واحدة وإن اختلفت الدوافع وبدل أن يعمل المسلمون، لتحقيق مقاصد الدين، وتصويب الوسائل التعليمية، وتطبيق النصوص جلباً للمصالح، استنفدوا طاقاتهم في درء المفاسد، فضاعت المصالح، وشاعت المفاسد.

وحسبنا أن نعلم: أن الإسلام لم يفرق، بين المرأة والرجل، في التعليم، والولاء، والبراء، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فالمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، إلى درجة، تميزت فيها المرأة في بعض المراحل، وتفوقت، فاستدركت على الصحابة، وصوبت لبعضهم، وكانت عائشة تفتي في عهد عمر وعثمان رضي الله عنهم، وكان يجلس في حلقة نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي رضي الله عنهم، مشاهير العلماء والمجتهدين، كما أن المرأة، تعلمت، وبايعت، وهاجرت، وشاركت في الجهاد.

والحقيقة أن الفرصة، ما تزال سانحة لتحرير المرأة (المعلم الأول) من الإفساد والإباحية التي أريدت لها، باسم الحرية، وتحريرها من التقاليد الجائرة، التي لا علاقة لها بالتعاليم الشرعية، لتأخذ دورها في الحياة الإسلامية، تعلماً وعملاً، وتحسن القيام بوظيفتها الأولى، في التربية والتعليم، ذلك أن الإسلاميين المعاصرين انشغلوا بالدفاع عن المرأة في الإسلام نظرياً، عن الاشتغال بإعادة بناء شخصيتها، وتنشئتها وفقاً لتعاليم الإسلام، إلى حدٍّ بعيد.

ولا بد لنا من القول: إن التعليم على أهميته، وخطورة الآثار المترتبة على الخلل في العملية التعليمية، يبقى منظومة، في نظام مجتمعي أكبر

مساند، لذلك فالاعتماد على التعليم وحده، في التغيير، وعدم إدراك دور المؤسسات المساندة، التي تسهم بتشكيل المناخ المناسب، وتنمي القابليات، قد لا يؤدي الغرض تماماً، وينتج المبدعين، لذلك لا بد أن نعمم حركة التغيير الجذري الشامل، لتؤمن بها جميع المؤسسات المجتمعية، وعندئذ يستطيع التعليم أن يؤدي دوره، ويسرع الخطا، ويحقق النتائج، لذلك نرى ابن خلدون رحمه الله يقول: إن ازدهار العلم، مرتبط بمدى وفرة العمران.

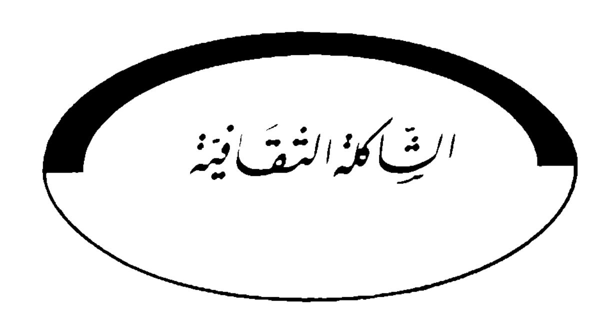
والعمران الاجتماعي أو الحضاري، هو التقدم، والتكامل في كل أبنية الجسم الاجتماعي الكبير.

أن انعدام المناخ الحضاري، أو وفرة العمران، كما يقول ابن خلدون، هو الذي يجعل طلبة العالم الإسلامي، مبدعين متألقين في الغرب، متخلفين مأزومين وعجزة معطلين، في عالم المسلمين.

لذلك نرى أنه لا بد من معاودة التأكيد على أن معظم الإصابات التي نعاني منها على الأصعدة المختلفة هي نتيجة طبيعية للإصابة في العملية التعليمية، والعجز عن تقويم جدواها، وتطوير وسائلها، والانطلاق من مرجعيتها، وفق النسق الإسلامي، والانتظام في مسار التراث المنهجي، العلمي والتعليمي، وامتلاك القدرة على الامتداد به، في شعب المعرفة جميعاً التي توقف عندها ذلك التراث العظيم، الذي تمثل في مناهج المفسرين والمحدثين، وعلماء أصول الفقه، وغيرهم منذ وقت مبكر، سواء في ذلك بناء المرجعية لطالب العلم، أو ترتيب تراكم المعرفة، في إطار النظام التعليمي، وتشكيل مركز الرؤية، وذلك بحفظ القرآن أولاً، قبل الجلوس لتلقي علم الحديث، أو في استكمال المعرفة في الموطن، قبل الارتحال، والابتعاث لطلب العلم، أو في استنفاد الوسائل الممكنة في توصيل العلم إلى أهله، أو الخصائص المطلوبة للمدرس، أو المعلم

القدوة، الذي يعتبر ركيزة العملية التعليمية، سواء في ذلك اختبار وصوله إلى المرحلة العلمية المشهود لها، قبل الجلوس للتعليم، أو العناية بمظهره وهيئته، أو طرائق الحصول على المعلومة واختبارها، أو تحويل الفكر إلى فعل، والعلم إلى عمل، أو دور المرأة في نظام التعليم الإسلامي، أو التخصص في الفن المطلوب، وعدم قبول الروايات، وادعاء العلم من غير أهله. هذا التاريخ التعليمي، الذي لا يزال يشكل سبقاً في بعض جوانبه إلى اليوم، لكن تبقى المشكلة في عجز المسلم المعاصر، عن تمثل التراث وفقهه، وامتلاك القدرة للامتداد به، في ضوء فهمه للعصر، واعتبار ذلك عبادة من أسمى العبادات، يحكمها الإخلاص لله في النية، والصواب في الوسيلة، والاحتساب في الأجر.

رجب ١٤١٣ هـ
كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ م


المشكلة الثقافية

أنشأ الله الإنسان خلقاً آخر، متميزاً عن سائر الخلق، كرمه بالعقل، ومنحه حرية الاختيار، وقابلية العلم التي جعلته محلاً لسجود الملائكة المكرمين، وناط به حمل الأمانة، التي عجزت عنها السموات والأرض والجبال، فأبت حملها، وأشفقت منها، لأنها لا تمتلك المؤهلات، من الحرية والاختيار، وحملها الإنسان المخلوق الحر المختار، فكانت بالنسبة له، تكليفاً ومسؤولية، وكان هذا التكليف، تشريفاً ومكانة، وأهلية لامتلاكه القدرة على اكتشاف السنن، والقوانين، والأسباب، سواء في ذلك السنن والقوانين التي تحكم الأنفس، وتسهم بالتشكيل الثقافي، في إطار العلوم الاجتماعية والإنسانية، أو تلك التي تحكم الآفاق، في إطار العلوم المادية والتجريبية، حتى يتمكن من السيادة على الكون، وتسخيره وفق منهج الله، وبذلك يتبين له الحق، فيحمل الرسالة، ويؤدي الأمانة، ويحسن القيام بمهمة الاستخلاف الإنساني، ويحقق بذلك العبودية التي تمثل الغاية النهائية للحياة، وعلة الخلق والتكليف، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦).

وجعل النبي الخاتم، المؤيد بالوحي، المسدد به، وحده محل القدوة والأسوة بقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: ٢١)، لأنه معصوم بالنبوة، فلا قدوة بسواه، ولا مرجعية لغير هديه، الذي جعل العقل دليل الوحي، ومحل استجابته، وحرره من قيد الآبائية، التي تشكل مرحلة التفكير الخرافي، كما حرره من التفكير

الخوارقي، الذي يعفى الإنسان من مسؤوليته عن العمل، ويسلبه القدرة على التغيير، وتحقيق ما يهدف إليه، بانتظار حدوث الخوارق، والمعجزات المادية، التي يمكن أن يكون لها محل من التفكير، في أطوار البشرية الأولى، في مرحلة الطفولة العقلية، البعيدة عن عطاء النبوة؛ أما في طور الرشد البشري، ومرحلة ختم النبوة، فكان لا بد من اعتماد العقل، لتجريد الوحي من إطار الزمان والمكان، والاجتهاد في توليد الأحكام، لتحقيق صفة الخلود والامتداد، فإذا كانت صفة الخاتمية تعني التوقف، والانقطاع للوحي، وكانت صفة الخلود تعني، وتقتضي الامتداد، المجرد عن حدود الزمان والمكان، فإن العقل، الذي هو محل الوحي والتكليف، هو وسيلة الامتداد، وتحقيق صفة الخلود، في ضوء معطيات الوحي، الذي يشكل بالنسبة للعقل مركز الرؤية، ودليل العمل.

ذلك أن ثنائية الوحي والعقل، أو المنقول والمعقول، التي تسللت إلينا من الأمم والفلسفات السابقة، والتي يمكن أن تكون من علل التدين، وليست من إصابات الدين نفسه، لا بد من إعادة طرحها ومناقشتها، والعودة بها إلى المنطلق الأصل في التصور الإسلامي: من أن خالق العقل، ومرسل الوحي بتعاليمه، هو الله، وأن الوحدانية في عقيدة المسلم، تعني وحدة المصدر، الأمر الذي يترتب عليه انتفاء الثنائية العقيمة، التي عانى منها الفكر اللاهوتي، والفلسفة الوضعية، ومن ثم تسللت إلى العقل المسلم.

إن تصويب هذه المعادلة، والعودة بها إلى المنطلق الإسلامي، والنسق المعرفي، الذي تتسق فيه معارف الوحي، ومدارك العقل، يعتبر من أولى الخطوات في تجديد أمر الدين، وإعادة تشكيل مركز الرؤية، وبناء العقل المسلم المعاصر، في ضوء معطيات الوحي، وإخراج الأمة المعيار، وتبصيرها برسالتها ووظيفتها، في تحقيق الشهادة على الناس، والقيادة لهم إلى الخير، من موقع الوسطية والاعتدال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا

﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣)، وفك قيود التحكم، والارتهان الثقافي، والاستلاب الحضاري، ومعالجة أسباب التقليد، والتخاذل الفكري، وفتح مجالات التفاكر، والتشاور، والحوار، والاجتهاد الفكري، في محاولة لتجديد الفاعلية، واسترداد الإرادة، وامتلاك القدرة على تحريك العقل المسلم، واستعادة عافيته، ليكتشف السنن الفاعلة في الأنفس والآفاق، التي تمثل أقدار الله، ويتمكن من تسخيرها، وذلك بتحقيق المداخلة في مقدماتها، للتحكم بنتائجها، وامتلاك القدرة والبصارة للفرار من قدر إلى قدر، ومغالبة قدر بقدر، والتعامل مع تلك السنن الجارية، بعيداً عن التفكير الخوارقي والخرافي، ذلك أن التعامل مع السنن الخارقة، يجعل من خلق الكون والحياة عبثاً من العبث، ويلحق بالعقل الإنساني الزراية، وتشيع روح العطالة، وانطفاء الفاعلية، والهروب من المسؤولية، كما يشيع الكسل العقلي، والإلقاء بالتبعة على الخارج، ويعطل مهمة التكليف، ومشروعية وعدالة الثواب والعقاب.

مركز الرؤية:

إن إعادة بناء الحاضر، والاستشراف الصحيح لصناعة المستقبل، وتقويم واقع الأمة بتعاليم الكتاب والسنة، وتحديد مواطن الخلل والإصابة، التي تعيق النهوض، منوط إلى حدٍّ بعيد بقدرتنا على إعادة تشكيل مركز الرؤية، للعقل المسلم، ودراسة أسباب الإصابات التي لحقت به، ورسم سبيل الخروج به من الأزمة، وتحقيق الانعتاق العقلي، والتحرر من أسر البيئة، والمناخ الثقافي، الذي يحيط به، وإخراجه من تحكم الأبنية الفكرية المسبقة، والعودة به إلى التزام القيم المعصومة في الكتاب والسنة، في معايرته للواقع، وتنقيته للموارد الفكرية، التي تساهم في تشكيله، ذلك أن العقل في نهاية المطاف، هو الذي ينتج ويولد عالم الأفكار، وهو الذي

يتشكل بها، ومن ثمّ ينظر، ويبدع، ويحكم على الأشياء، من خلالها.

ولعل من أهم ما يتميز به العقل المسلم دون غيره، هو امتلاكه المعايير والثوابت المعصومة، التي تحققت من خلال معرفة الوحي، والتي تشكل له مركز الرؤية والمرجعية، وتمنحه إمكانية القدرة على التصويب، والتقويم، والمراجعة المستمرة، وتحصنه من كل محاولات الإلغاء، والاحتواء الثقافي.. تلك المعايير النبوية، القادرة على حمايته وانتشاله، لأنها ليست من وضعه، ولم تأت ابتداءاً ثمرة لبيئته الثقافية.

وقضية إعادة التشكيل الثقافي، أو بناء الشاكلة الثقافية، التي يعمل عليها الإنسان، ويصدر عنها، في دراساته، وعلاقاته، وأهدافه، وحتى وسائله في كثير من الأحيان، يمكن أن تعتبر القضية الملحة، والأهم في جدول الأولويات، لأنها تمثل بنية عالم الأفكار، وهي من أخص خصائص الإنسان، وهي القضية المستمرة استمرار الحياة، المحتاجة دائماً للتعديل، والتبديل، والإلغاء، والإضافة، بما يمكن أن نطلق عليه مصطلح «الاجتهاد الفكري» لتنزيل القيم على الواقع، وتقويم حياة الإنسان بها، في ضوء الظروف المحيطة، والمشكلات الطارئة، والإمكانات المتاحة.

إن وضوح المنهج، أو إعادة تشكيل مركز الرؤية، هو المنطلق الصحيح لتقويم الواقع، وإبصار كيفيات صناعة المستقبل، ذلك أن الأزمة الحقيقية، أو الأزمة الأم، التي يعاني منها العقل المسلم المعاصر، هي أزمة فكر، أو أزمة شاكلة ثقافية ـ إن صح التعبير ـ وذلك بسبب انسلاخه عن مرجعيته، وإن ما وراءها من الأزمات، يمكن أن تعتبر إلى حدٍّ بعيد، من أعراض ومظاهر الأزمة الثقافية.. وعلى الرغم من اعترافنا أن الكثير من الأزمات، تعتبر عاملاً مؤثراً وفعالاً في التشكيل الثقافي، لكن يبقى الإنسان هو المخلوق الحر المختار، القادر على التقويم، والمراجعة، والتصويب، والتجاوز، والتجدد، والانفلات من المناخ الثقافي، وخاصة إذا كان

يمتلك ـ كعقل مسلم ـ القيم الثابتة، الخارجة عن وضعه، القادرة على انتشاله، غير الخاضعة لأسر البيئة الثقافية، كما أسلفنا.

ذلك أن التغيير لا يتحقق، والحضارة لا تُبعث ـ كما هو ملاحظ تاريخياً ـ إلا بالعقيدة الدينية، والتعاليم النبوية (معارف الوحي).. فالحضارة، كما يقول الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله: لا تظهر في أمة من الأمم، إلا في صورة وحي، يهبط من السماء، يكون للناس شرعة ومنهاجاً.. أو هي ـ على الأقل ـ تقوم أسسها: في توجيه الناس نحو معبود غيبي، بالمعنى العام.. فكأنما قدر للإنسان ألا تشرق عليه شمس الحضارة، إلّا حيث يمتد نظره إلى ما وراء حياته الأرضية، أو بعيداً عن حقيقته، إذ حينما يكتشف حقيقة حياته كاملة ـ وهذا لا يتحقق دون معارف الوحي ـ يكتشف معها أسمى معاني الأشياء، التي تشكل له مركز الرؤية، وتتفاعل مع عبقريته.

دور القيم.. ووظيفة العقل

والقضية التي لا بد من إعادة طرحها: أن التوجه صوب عالم الأفكار، والبحث في مكونات العقل المسلم المعاصر، وموارده الثقافية، ومواريثه الفكرية، وكيفية التعامل معها، وواقع الإنتاج العقلي والمعرفي، وطرح إشكالية هذا العقل، والبحث في إعادة التشكيل، لإعادة الإنتاج المعرفي المأمول، في ضوء قيم الكتاب والسنة، لم يأخذ بعد البعد المطلوب، والاهتمام الكافي، والتقدير الدقيق، لدوره في عملية النهوض، والبناء الحضاري، وإنما هي ملحوظات، وإشارات، وإثارات، لم ترق بعدُ إلى المستوى المأمول.

وذلك يعود إلى عدة أسباب، لعل من أهمها: الخلط بين وظيفة القيم الإسلامية، المعصومة في الكتاب والسنة، ودورها في تحديد المنطلقات، والأهداف، والأطر المرجعية للحياة، وتشكيل مركز الرؤية، وبين وظيفة

العقل، وما ينتجه من أفكار، تجسر العلاقة، وتحدث التفاعل، بين الإنسان والإسلام، وتجتهد في تنزيل القيم الإسلامية، على الواقع المعاش، من خلال إبداع البرامج، والوسائل، الذي يجيء ثمرة الجمع بين فقه القيم، وفقه الواقع، ومن ثم تنزيل الإسلام على الواقع، وتقويم سلوك الناس به، والارتقاء بهذا الواقع في ضوء استطاعاته ومشكلاته الحقيقية، ليتحقق بمنهج الله.

إن الخلط بين القيم الإسلامية، التي تشكل المنطلق، والهدف، ومركز الرؤية، وبين وظيفة العقل، والظن أن القيم التي تعتبر الموجهات الأساسية، تُغني عن وظيفة العقل، ودوره في إبداع البرامج، والأوعية الشرعية لحركة الأمة، انتهى بالكثير في العالم الإسلامي إلى الاسترخاء والكسل العقلي، والترهل الحضاري، وعدم الإدراك الكامل لدور العقل، وأهمية بنائه السليم، ووسائله في تنزيل الإسلام على الواقع، وتحقيق الانفعال به! فاقتصر نشاطهم الذهني ـ في أحسن الأحوال ـ على الشحن من التراث، والتفريغ على الواقع، دون القدرة على وضع الواقع وحاجاته الأساسية في موقعه الصحيح من مسيرة التراث التاريخية، ومدى قدرة التراث على الإجابة عن أسئلة الحاضر، والمساهمة بحل مشكلاته؛ أو مخاطبة الناس بعموميات القيم في الكتاب والسنة، دون إدراك دورهم في الكيفيات، والآليات، والأوعية المطلوبة، التي لا بد من إبداعها للوصول إلى تحقيق مقاصد الدين التي ندعو إليها.

دراسة الأسباب.. وتحليل الواقع:

وقد تكون المشكلة: أننا في مشاريعنا للنهوض، ودعواتنا للتغيير والتجديد، ونقدنا للواقع، نقتصر دائماً على طرح ما يجب أن يكون عليه الناس، ويرتقوا إليه، بما يمكن أن نسميه (علم الأخلاق والأيديولوجيا)، بعيداً عن بحث وتحليل هذا الواقع، ودراسة الأسباب والسنن المطردة،

والمؤثرات والخصائص، التي صارت به، إلى ما هو عليه، فيما يمكن أن نسميه (علم المجتمع، أو العلوم الاجتماعية)، ومن ثم دراسة الكيفيات والأوعية والآليات، والمناهج التي لا بد منها، للارتقاء به، لما يجب أن يكون عليه، بما يمكن أن نسميه (علم التربية أو علم التنشئة)، الذي هو ميدان التشكيل وإعادة التشكيل دائماً.

إن خطاب الناس، بما يجب أن يكون، في ضوء القيم في الكتاب والسنة، بعيداً عن امتلاك القدرة على معرفة واقعهم تماماً، ومن ثم وضع الأوعية والوسائل، وتحديد المراحل بدقة، في ضوء الإمكانات المتاحة، والمتوفرة، والظروف المحيطة، هو تعطيل لدور العقل، ووظيفته، وتبسيط للأمور، وعجز عن إدراك وسائل وآليات التغيير، ومراوحة بالموقع نفسه، وامتداد بالحاضر ليكون هو المستقبل، دون أي تغيير، أو ارتقاء بالموقع، ذلك أن الاقتصار على طرح شعارات وأمنيات لما يجب أن يكون، من الأمور السهلة، والمثيرة جماهيرياً، لكن الاجتهاد في وضع الخطط، وتحديد المراحل، ورسم مناهج وآليات، وسبل الخروج، تعتبر من المراكب الصعبة، والمهمات الشاقة، التي قد تقصر دونها الهمم، إضافة إلى ما يمكن أن يترتب عليها، من احتمالات الخطأ في الاجتهاد، والفشل في تحقيق الهدف، الذي يتعارض مع عقلية إيثار السلامة، التي تقتضي الاستمرار في الشحن، والتفريغ التراثي، دون القدرة على الإفادة من التراث، وتوظيفه للإجابة عن مشكلات الحاضر، حيث نقتصر على نقل أقوال الماضين، بحيث نضمن البراءة لأنفسنا في كل حال.

ولعل ذلك بسبب من شيوع التعصب، والإرهاب الفكري، والاستبداد السياسي، في عصور التخلف، والتقليد، والمحاكاة، وتحوّل عمليات التفكير والاجتهاد ـ حتى المخطىء منها ـ من مجال الأجر والثواب ـ حيث لم يثب الله على خطأ إلّا في مجال الفكر والاجتهاد ـ إلى ساحة التأثم والذنب..

هذا المناخ المشحون بالتوتر، والتخوف، والإرهاب الفكري والاستبداد السياسي، عطل الكثير من العقول عن وظيفتها، وشل حركتها ونشاطها، وانتهى بها إلى مجالات التقليد، والتمذهب، والمحاكاة للنماذج السابقة، حتى ولو لم تستطع الإجابة عن مشكلات مستجدة في الواقع المعاصر، ولم يبق لها إلاّ القيمة التاريخية.

صحيح أن ترك الحبل على الغارب، وفتح الباب على مصراعيه، في مجال الاجتهاد، مدعاة لأن يدخل ساحة الاجتهاد الفكري والفقهي، كل من هبّ ودبّ، مما يمكن أن يلحق آثاراً سلبية بنسيج الأمة الاجتماعي، وبنائها العقلي؛ لكن صحيح أيضاً أنه إذا توفرت أقدار من الحرية المطلوبة، فإن الكثير من الاجتهادات الفكرية والفقهية، سوف تسقط، لعدم صلاحيتها وصوابها، بحيث يتحصحص الحق، ولا يصح إلا الصحيح؛ وتبقى عواصم هدايات الوحي وعصمة عموم الأمة، هي الضمانة الكفيلة بعدم التواطؤ على الخطأ، والقبول به.

ولعل الكثير من فتاوىٰ الأهواء، وفتاوىٰ السلطة الظالمة، وفتاوىٰ التسويغ للمواقف السياسية، التي تسقط يومياً، ولا يعتدّ بها في الساحة الفكرية الإسلامية اليوم، يشكل دليلاً على مناعة الأمة الثقافية والفقهية، وعدم تواطئها على الخطأ، على الرغم مما تعاني، الأمر الذي يقتضي إتاحة المجالات الكاملة للعقل المسلم، للنظر والاجتهاد، ومنحه الحس بالأمن النفسي والفكري، والثواب على الخطأ الفكري والفقهي، لينطلق من عقاله، ويمارس وظيفته، ويتمرن على التفكير، والحوار، والمناقشة، والتحليل، والتركيب، والاستدلال، والاستقراء، والمقايسة، والمقارنة، والاستنتاج، ويمارس سائر العمليات العقلية التي بسطها القرآن، في الظروف كلها، ووفر لها المناخ المناسب، بطروحاته المتعددة، ليحكم تنشئة العقل المسلم من خلال ذلك.

وحسبنا أن نؤكد أن العقل في الإسلام، دليل الوحي، ووسيلة فهمه

ونقله، ومحل تكليفه، وأن الوحي من بعض الوجوه، يمكن أن يُعتبر أحد مدارك العقل ومعارفه.

الغزو الديني:

والحقيقة التي لا بد من الإشارة إليها، والتوقف عندها قليلاً، بما يسمح المجال، هي: أن الغزو الفكري لعالم المسلمين، لم يقتصر على الجانب الثقافي، وإنما تجاوزه إلى شيء من الغزو الديني - إن صح التعبير - وانتقال علل التدين، التي ابتليت بها الأمم السابقة، إلى المسلمين، الأمر الذي حذر منه القرآن بأكثر من مناسبة، وأكثر من أسلوب، وجعل السير في الأرض، والتوغل في تاريخ الأمم والشعوب السابقة، وما ذكر في القصص القرآني عن مجتمع الأنبياء، كنماذج، إنما كان ذلك للتبين والاهتداء إلى الطريق السليم، ولتحقيق الوقاية الحضارية، والثقافية، من علل التدين التي كانت سبباً في السقوط الحضاري للأمم السابقة.

ولا شك أن الأمة المسلمة التي لا تجتمع على الخطأ بعمومها، استعصت على الغزو الديني، وانتقال علل التدين من الأمم السابقة، إليها بشكل عام - وهذا من لوازم حملها الرسالة الخاتمة، إذ كيف يمكن أن يصحّ التكليف، ويترتب الثواب والعقاب بنصوص محرّفة؟ - إلا أن ذلك لم يمنع من بعض الإصابات التي لحقت بالتدين، وليس بالدين المعصوم، على أكثر من مستوى، فساهمت بمحاصرة العقل، وتشكيل عقلية التقليد الجماعي، كما شكلت عقبات كبرى في طريق الانطلاق الإسلامي، فوقعت الأمة بالتقليد والمحاكاة للأمم السابقة، الأمر الذي حذر منه الرسول ﷺ بقوله: «لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم» قلنا يا رسول: آليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟» (رواه مسلم).

الصراع المفتعل بين الوحي والعقل:

ولعل من أخطر علل التدين، التي تسربت إلى المسلمين، ذلك الصراع المفتعل بين الوحي، وبين العقل، أو بين الدين، وبين العقل، حيث تشكلت الكهانة الدينية الكنسية التي مارست الإرهاب الديني، واحتكرت الفهم والتفسير، والاجتهاد، والتعليم، وجعلت الدين نقيض العلم، والعقل، وجعلت من مقتضيات التدين الصحيح، إلغاء العقل، وإغلاقه، «فمن تفلسف فقد تزندق»، وكان شعارها: «أطفىء سراج عقلك واتبعني»، وحالت دون العقل ووظيفته في النظر والتفكير، واكتشاف السنن والأسباب، وإدراك علة الخلق، ونسبت ذلك لإرادة الله، وكأن في الأمر تعارضاً، بين الأسباب التي أرادها الله، موصلة إلى النتائج، وبين إرادة الله! وتسرب هذا البلاء، وهذه الثنائية، بين الوحي والعقل، إلى الفكر الإسلامي، واستنزفت منه هذه الجدليات، البعيدة عن طبيعة الإسلام وقيمه، ردحاً طويلاً، مزق نسيج الأمة الثقافي، وبعثر وحدتها الفكرية، وملأ حياتها بالفرق والاختلافات، بعيداً عن المواقع الفكرية المجدية؛ وبدل أن تترجم قيم ومبادىء الإسلام، إلى الأمم الأخرى، لتخليصها من شقوتها، وما يمارس عليها من الإرهاب الديني، ومن ثم إلحاق الرحمة بها، ترجمت تلك الجدليات إلى الإسلام، وفصِّلت عليه، فأدى ذلك إلى لون من الانشطار الثقافي الرهيب، الذي لا يزال يفعل فعله في مناهجنا التعليمية إلى اليوم.

فالذين توجهوا صوب الوحي الإلهي، توجسوا في كل دعوة، لإحياء وظيفة العقل، واستعادة دوره في الاجتهاد، وتطبيق الإسلام على الواقع من خلال الخلفيات الفكرية التاريخية، التي دخلت على الإسلام باسم العقل لإلغاء الشرع؛ وتخوفوا من أن الدعوة العقلية في حقيقتها يمكن أن تكون بديلاً عن الوحي، ونقيضاً له، خاصة وأن كثيراً من دعاة إحياء وظيفة

العقل، نشأوا في مناخ الفصام الثقافي النصراني، بين العقـل، والوحي، ولم يكن للدين نصيب من فكـرهم وسلوكهم.. وسـاهمت بهـذا التشـوه الثقافي، مناهج التعليم المزدوجة، إلى حد بعيد.

ولا يزال هذا الانشطار الثقافي، يستنزف الكثير من الطاقات الفكرية والعقلية في العالم الإسلامي، في معارك مفتعلة، بين الـوحي، والعقل، على الرغم من أن العقل في الإسلام سند الحقيقة الدينية، ومحل الوحي ـ كما أسلفنا ـ وإذا أُسقط العقل، سقط الوحي والتكليف؛ وأن الـوحي هو الإطار المرجعي الذي يمنح العقل القيم المعصومة، ولا تعارض ـ كما يقول الإمـام ابن تيمية وغيـره ـ في الإسلام: بين صحيـح المنقول، وصـريـح المعقول، ذلك أن مصدر العقل والوحي هو الله، فلا يمكن أن يقع التناقض والتعارض، وأن أي تعارض معناه ضعف في سند المنقول، أو عجز وخطأ في كيفية الاستدلال. وعند احتمال التعارض، فإن حكم الوحي المعصوم مقدم على حكم العقل المظنون. ومع ذلك يأبىٰ دعاة التغريب والعلمنة في العالم الإسلامي، إلا أن يجعلوا الوحي والغيب والدين، نقيض العقـل، والعلم اليقيني.

ولعل من أخطر القضايا في تشكيل العقل المسلم المعاصر أيضاً: هو الخلط بين معارف الوحي المعصومة، ومدارك العقل المظنونة، خاصة في إطار التعامل مع التراث، أو المواريث الثقافية بشكل عام، التي تعتبر ذاكرة الأمة، ومخزونها الثقافي، والمصدر والأساس في عملية التشكيل، وذلك بمحاولة نقل القدسية والعصمة، من قيم الكتاب والسنة، إلى الاجتهادات البشرية، التي لا تخرج في حقيقتها، عن محاولات بشرية، لتنزيل القيم على الواقع المعاش، والاستجابة لمعالجة مشكلاته، في ضوء قيم الكتاب والسنة.. تلك الاجتهادات، التي يجـري عليها الخـطأ والصواب، والتي جاءت ثمرة لواقع معين، بمشكلاته ومعاناتـه، وليس بالضـرورة أن تكون

قادرة على حل مشكلات جميع العصور، مع اختلاف الزمان والمكان.. وبدل أن يكون التراث والفهوم السابقة، من الموارد الخصبة، التي تُثري العقل المسلم، وتمنحه قدرات إضافية، وتجارب فكرية، مختبرة ميدانيّاً، على التعامل مع قيم الكتاب والسنة، وتمكِّن من توليد الأحكام، والنظر الشامل، انقلبت عند بعضهم إلى آبائية، وقيد مسبق يحول دون العقل وطلاقته، وحريته في النظر والاجتهاد، والعودة إلى الينابيع الأصلية في الكتاب والسنة.

وعلى الرغم من تعدد الاجتهادات، وتنوعها في العصر الواحد، حتى في اجتهاد خير القرون، فإنِ صوابية الاجتهاد، وإبداع الحلول لمشكلات عصر معين، لا يعني أبداً امتداد صوابية، وصلاحية ذلك الاجتهاد لكل العصور، وإلا لكان اجتهاد العصر الأول، اجتهاد خير القرون، المشهود له، يكفي لكل العصور، ولا حاجة لاجتهاد المجتهدين على مر العصور..

التعامل مع التراث:

ونحن هنا لا ندعو لطرح الاجتهادات السابقة، والقفز من فوقها، والاغتراف المباشر من الكتاب والسنة، بمؤهل وبدون مؤهل، أثناء عملية إعادة تشكيل العقل المسلم، وإنما نقول: إنه لا بد من العودة من خلال التراث، بكل جوانبه، السلبية والإيجابية، لأنها اجتهادات اختبرت ميدانيّاً في مجال الخطأ والصواب، ونظرت في تنزيل قيم الإسلام على الواقع، وتقويم سلوكه بها، في العصور المختلفة، ذلك أن تجاوزها، والقفز من فوقها، ليس من المنهج، ولا العقل، ولا العلم، ولا الدين.

وقد تكون المشكلة في: عمليات الانتقاء من التراث، والنظرة الأحادية، من جانب، ونقل القدسية وصفة الخلود من القيم المعصومة، إلى فهوم البشر واجتهاداتهم، من جانب آخر. حيث يُخشىٰ والحالة هذه، أن

تصبح الفُهوم والاجتهادات البشرية، هي الحاكمة على القيم، والمفسرة لها، وبذلك نفتقد عواصم الفكر، والضابط المنهجي لمعارف العقل..

وقد وقع في هذه الإصابة الفكرية، بعض المفكرين، والفقهاء، حيث اعتبروا كل حديث، أو آية، ليست على ما عليه مذهبهم هي مؤولة، أو منسوخة، وهنا تقع الكارثة العقلية، وتنتكس عمليات العقل، وينمو العجز عن التجديد والتغيير، حيث تصبح البيئة الثقافية هي الحاكم والمقوم، ويبدأ التغيير والتنزيل للقيم على الواقع، والتفسير في ضوء معطيات التخلف والعجز، ويغلب فقه المخارج، وتسويغ الواقع ، على فقه المقاصد، والارتقاء به..

وبدل أن تكون قيم الكتاب والسنة هي المعايير الحاكمة على الواقع، تصير محكومة به، فيصبح لكل إنسان كتاب وسنة، بحسب تشكيله العقلي، ويشيع اتباع المتشابه، والاختلاف حوله، ويغيب فهم المحكم، والارتكاز إليه، وتقع الكارثة الثقافية، ويستحيل بعد ذلك الانعتاق، أو الانفلات من البيئة الثقافية المتحكمة، وتنشأ تفسيرات وقراءات لعقل التخلف، وعصر التخلف، لتكريس التخلف. وهذا لم يقتصر على القيم المعصومة، وإنما يتجاوزها إلى قراءة التراث، والانتقاء منه لإضفاء المشروعية التراثية على الواقع، أو على خيارات معينة مسبقة.

ولعل من المشكلات، التي يعاني منها العقل المسلم المعاصر، أثناء محاولات إعادة التشكيل، في كيفية التعامل مع التراث التي أشرنا إلى جوانب منها، وفي كيفية التعامل مع الوافد الأجنبي، أيضاً، هي: ما يعانيه من الانشطار الثقافي، حيث لا بد من الاعتراف بأن واقع العقل في بلاد المسلمين، جعله يفتقد مركز الرؤية، والإطار المرجعي، ويفتقد المعيار.

فهل يُعرض الوافد على القيم في الكتاب والسنة، وما تولد عنها من

التراث الإسلامي، وبذلك يتمكن من توظيف منتجات الحضارة، والتعامل معها، في ضوء رؤية إسلامية، تفقه الشرع، وتفهم العصر؟

أم تُعرض القيم والمواريث الثقافية على قيم الوافد الأجنبي الغالب، وينتقىٰ منها ما يوافقه، ليضفي على وجوده مشروعية تراثية، ويلغي أو يسقط ما عداه، وبذلك توظفه الحضارة الوافدة تماماً؟!

ولعل من الأمور الخطيرة أيضاً، ونحن بصدد إعادة التشكيل: التوهم بأن الإنتاج المادي، والعلوم التجريبية، هي منتجات وعلوم بريئة ومجردة عن ثقافة أهلها، ومنتجيها، وبالتالي فهي لا تشكل خطورة على المتعاملين معها، مع أن الحقيقة: أن الإنتاج المادي هو ثمرة للمكوِّن الثقافي، وسبيل إليه، ذلك أن أي إنتاج مادي لا ينشأ في فراغ، وبدون خلفيات فكرية، لذلك يمكننا القول: بأن أي إنتاج مادي لا بد أن يكون متشبعاً بثقافة المنتج، وهو بالتالي يشيع قيمها، بطبيعة استعماله في المجالات المتعددة، لأن الإنتاج المادي، وآفاق الارتقاء به، والتعامل معه، تغرس قيماً، وعلاقات اجتماعية، ومكونات نفسية، تتسق معه، وتتشكل به.. صحيح أن المخاطر المترتبة على العلوم والدراسات الإنسانية، هي الأخطر، لكن صحيح أيضاً أنه من الصعب وضع الحدود الفاصلة، بين الثقافة، التي تمنحها العلوم الإنسانية، ودورها في التشكيل، وبين ما تحمله العلوم والمنتجات التجريبية، من ثقافة منتجيها، ذلك أن الثقافة هي التي تنتج العلم، وتحدد أهدافه، وتُبين وظيفته، وتضع فلسفته، التي لا تغيب، ولا تتخلف عنه.

الثوابت والمتغيرات: نظرة في المصطلح:

ومن الأمور التي لا بد أن نعرض لها، ونحن بسبيل طرح قضية إعادة التشكيل الثقافي، للعقل المسلم المعاصر، قضية مصطلح الثوابت والمتغيرات، التي كثر الحديث عنها في الساحة الثقافية، ومشاريع النهوض

وحركات التجديد.. تلك المصطلحات التي قد تكون فكرتها مقبولة، ومرضية للجميع ابتداءاً، لأنها تمنح الأمة نوعاً من الارتياح، وعدم الارتياب بالمشاريع المطروحة، ولأنها بهذا الطرح تطمئن وتحافظ على ثوابتها، ومقوماتها، وجذورها، وكيانها الذاتي؛ لكن بمجرد أن نتجاوز طرح هذه التعميمات والمصطلحات كشعارات، إلى البحث في تحديد مضموناتها، ومفهوماتها، ومعاييرها، فعند ذلك كثيراً ما تختلف الفهوم، وتتباين الرؤىٰ؛ وبدل أن تكون تلك الطروحات وسيلة تجمع واتفاق، تصبح أداة تفريق واختلاف.

والحقيقة التي نعتقد أنه لا يتنكر لها أحد، هي أهمية وجود ثوابت ومرتكزات ثقافية للأمة، تمثل القسمات المشتركة لعقول أبنائها، أو هي ـ إن صحّ التعبير ـ جذور الشاكلة الثقافية، وأن تلك الثوابت هي عقل الأمة الجماعي، ونسيجها الثقافي.. وقد تنشأ المشكلة الأساسية في ذلك، عندما تكون تلك القيم، أو الثوابت، من وضع الإنسان نفسه، المحكوم بمجموعة مؤثرات ذاتية، وزمانية، ومكتسبات علمية، نسبية، وبذلك تفتقد الصفة الأساسية للثبات والخلود، إضافة إلى افتقارها إلى عنصر الارتكاز النفسي والعقلي، الذي يضمن لها الاحترام، والقبول، ويحقق الالتزام بها.. فهي مرفوضة، لأنها من وضع البشر الذي يريد أن يتفضل ويمتاز عن الآخرين.. تلك المشكلة الأساسية التي نراها كثيراً ما حالت دون إيمان كثير من الناس بالأنبياء، تحت دعوى أنهم بشر، يريدون أن يتفضلوا على الناس، ويمتازوا عليهم.

لذلك نرىٰ أن هذه المسألة بحاجة إلى الكثير من النظر، وتحرير القول فيها، لأن عملية الحسم فيها مطلوبة ابتداءاً، وقبل أن نمارس أيَّ تشكيل ثقافي، أو إعادة التشكيل. ذلك أن الثوابت، إضافة إلى أنها تشكل القسمات المشتركة، والعقل الجماعي للأمة، فإنها تكوِّن الإطار المرجعي،

ومركز الرؤية، ومؤشر الهداية للعقل، وتحقق له الإجابات الأساسية التي يعجز بطبيعة تكوينه عن الوصول إليها، والاطمئنان إلى نتائجها، إضافة إلى ما يمكن أن ينشأ من اختلاف العقول حولها.

وهذه الثوابت، بالصورة التي أتينا على ذكرها، لا تشكل قيداً، أو أنموذجاً مسبقاً، يحاصر العقل، ويحول دون الحرية والطلاقة الفكرية، بقدر ما تُشكل مركز رؤية، وعواصم تفكير معصومة، ذلك أنه لا يمكن لنا أن نتصور عقلاً، أو أية عمليات فكرية من مثل: الاستقراء، أو الإستنتاج، أو المقايسة، أو التحليل، أو التركيب، تنشأ في فراغ، بعيداً عن الأسس، والمقومات، والمعايير الفكرية، التي تشكل مقومات النظر إلى الأمور، وتمكِّن ـ كعناصر لا بد منها ـ للعملية العقلية.

والثوابت في العقل الإسلامي، هي معارف الوحي الثابتة بنصوص محكمة قطعية الثبوت، وقطعية الدلالة، ويبقى دور العقل: الاجتهاد في محل تنزيلها، وفهمها.. أما ما وراءها من الظنيات، فيمكن أن تختلف فيها وجهات النظر الفكري، والفقهي، ولا ضير..

فالقاعدة الثقافية المشتركة للتشكيل العقلي في الإسلام، هي: محكمات، وقطعيات العقيدة، والشريعة، والأخلاق، وهذا يمنح الثوابت في الإسلام الاستقرار الذي يعتبر من أهم الخصائص التي لا تتوفر لغيره، فهي ليست من وضع العقل، حتى تكون عرضة للاهتزاز، والإلغاء، والتعديل، والتنكر لها، لأنها تمكن لتسلط الآخر، وإنما هي مستمدة من خالق الحياة والإنسان، العالم بكينونة خلقه، وما يصلحهم. إضافة إلى أنها تمنح المؤمن بها، الارتكاز إلى العقيدة والإيمان، والارتكاز إلى المقدس، الذي يضمن لها الاحترام والالتزام.

وقد يكون من نعم الله سبحانه على هذه الأمة، صاحبة الرسالة الخاتمة، ومن لوازم ختم النبوة، واستمرار وخلود ثوابتها، أنه لم يسلط

عليها عدوها تسليط استئصال وإلغاء، وهي التي حملت الرسالة الخاتمة، ونيطت بها القيادة الدينية للعالم، وإنما هي عقوبات ومؤدبات على المعاصي الفكرية والسلوكية، ومنبهات حضارية، لاستعادة العافية، والنهوض من جديد، لاستئناف المهمة الرسالية، لأن القيم المحفوظة لديها في الكتاب والسنة الصحيحة، هي التي تشكل خميرة النهوض، والإمكان الحضاري، والتشكيل الثقافي، والقدرة على إعادة التشكيل.

إصلاح عالم الأفكار: شرط لتجديد أمر الدين:

لذلك فقد يكون المطلوب، من الذين يستشعرون التحدي، ويدركون الواقع، الذي صارت إليه الأمور، من الانهدام الحضاري، الذي لحق بالأمة، ويبصرون مسافة التخلف، التي تتسع كل يوم، وحالة الاستنقاع، والركود الاجتماعي، وتكريس ذلك بنوع من التبعية الثقافية، وحمايته بضروب من الاستبداد السياسي، أن يدركوا أن تجديد أمر هذا الدين مرتبط أولاً، وقبل كل شيء، بإصلاح عالم الأفكار، وإعادة تشكيل العقل المسلم المعاصر، وتجديد مناهج التفكير، وتنقية الموارد الثقافية.

ولا شك أن التربية والتعليم، والتخصص، هو محور الارتكاز الأساس في الانطلاق، وعملية إعادة البناء، وصنع الشاكلة للمسلم المعاصر، الذي يفقه الدين، ويفهم العصر.. وعلى الرغم من موارد التشكيل الثقافي الكثيرة، يبقى التعليم والتربية هو المحضن والرحم، الذي تزرع فيه بذور ومستقبل الشخصية المطلوب تشكيلها، والذي تتخلق وتنمو فيه قابليات الإنسان، وتتكون شخصيته، وتُنمى مهاراته، وتتشكل ثقافته..

وتبقى المعاهد والمدارس والجامعات، هي مجتمعات المستقبل، فأي تخطيط، أو استشراف للمستقبل، أو تصور لإنسانه، ومجتمعه، أو رؤية لإنسان الغد، بعيداً عن بناء نماذجه، وأمثلته في المدارس، والمعاهد، هو رسم بالفراغ، واستنبات البذور في الهواء، على الرغم من

وجـود المؤسسات الكثيـرة التي تمارس عمليـة الضخ الثقـافي، وتسـاهم بالتشكيل، لذلك فليس عبثاً في تاريخ هداية الوحي، أن ينقل إلينا أنه في البـدء كانت الكلمـة، وليس عبثاً أيضـاً أن تبدأ الـرسالـة الخاتمـة بكلمة ﴿اقرأ﴾، كمنطلق لعملية التشكيل للإنسان، والمجتمع الجديد.

والحقيقة التي لا بد من التوقف عندها قليلاً؛ أن الضـخ الإعلامي والثقافي العالمي، والقنوات الضخمة التي حققتها التكنولوجيا له، والذي تجاوز بها الحدود والسدود، والرقابات الرسمية، وبدأ يصب على رؤوس المسلمين، ويعيد تشكيلهم؛ إنَّ هذا الواقع، بمقدار ما يشكل للمسلم من إشكالية وعقبة، بمقدار ما يحقق له حلاً، ويمنحه قدرة تمكنه من إيصال الخطاب الإسلامي، والقيام بمهمة البلاغ المبين، على المستوى العالمي.

وعلى الـرغم من أن التوجـه صوب دراسـة واقـع العقـل المسلم، والتعرف على الصورة التي انتهىٰ إليها على مختلف الأصعدة، ومحاولـة إعادة التشكيل، وبناء مركز الرؤية، في ضوء قيم الكتاب والسنة، وتحقيق الوعي الحضاري، والتحصين الثقافي، أو صناعة الشاكلة الثقافية، كان ولا يزال، هو القضيـة الأساسيـة والمركـزية، التي لا بـد أن تتمحور حـولها الجهود؛ فإننـا ما نـزال نعتقد أن إعـادة التشكيل، والاستمـرار في عملية المـراجعة، والتقـويم، والتسديـد، والتصـويب، يجب أن تبقىٰ الهـاجس الدائم، الذي ينمي الإحساس بالأزمة، ويوجه الجهد، ويصنع القلق السوي (المحـرض الحضاري)، الـذي يحمـل الإنسـان على الارتقـاء والتسـامي المستمر.

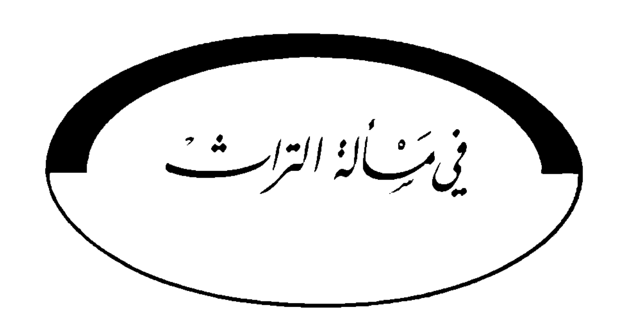
وإن ما تحقق إلى الآن، يمكن أن يكون خطوة على الطريق، وإشارة لأهمية القضية، واستدعاءاً لها إلى ساحة الاهتمام، ورسم ملامحها العامة، ومحاولة لتحديد موضوعها الأساس. . أما وسائلها، وآلياتهـا، وإعادة بنـاء منـاهجها، فـلا يـزال بحـاجـة إلى الكثيـر من الكتـابـات، والحـوارات،

والمناظرات، والندوات، والمفاكرات، حتى يتحدد إطار الموضوع، وتتبلور وسائل ومناهج البحث، والنظر فيه، لأنه حتى الآن، ورغم الدخول في هذا الهم، والاهتمام، ما نزال في مرحلة التمهيد، وبناء المداخل، والمفاتيح الأساسية، ووضع اللبنات الفكرية، التي لا بد من استكمالها لبناء المنهج، على مستوى الداخل الإسلامي.

أما الآخرون المسكونون بالمناهج والأدوات الغربية، الذين يعيشون على الأرض الإسلامية، من تغريبيين وعلمانيين، الذين يمتلكون القدرة على الترجمة، والشحن من هناك، والتفريغ هنا، ممن نُفتتن أحياناً بطروحاتهم، فلا تخرج طروحاتهم في الحقيقة عن أن تكون محاكاة للفكر الغربي المهيمن، في التوجه صوب نقد العقل الإسلامي، ليس فقط في الآلية والمنهج، وإنما في الأسلوب، والهدف، وحتى في اختيار العناوين للأعمال الفكرية.

رمضان ١٤١٣ هـ

آذار (مارس) ١٩٩٣ م


في مسألة التراث

أورث الله الأمة المسلمة الكتاب، وجعلها محل الوحي الخاتم الخالد، وناط بها القيادة للناس والشهادة عليهم، وحمّلها أمانة إلحاق الرحمة بالعالمين، فقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ (فاطر: ٣٢).

وأنزل القرآن مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه، وانتهت إليه أصول رسالات السماء، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ (الشورى: ١٣). فكان ميراث الأمة المسلمة، هو ميراث النبوة، من لدن آدم، حتى الرسول الخاتم، الذي يقف على خلاصة الرسالات السماوية وقمة التجربة البشرية التاريخية، ذلك أن تراث الأمة المسلمة، لم يقتصر على تجربتها الذاتية، وإنما ميراثها جاء حصيلة النبوة الممتدة من بدء الخلق، وحتى ينشىء الله النشأة الآخرة.

ولا شك أن مشكلة التراث والمعاصرة، أو ما يعبر عنه بالأصالة والمعاصرة، قضية لا تزال مطروحة في حياتنا الثقافية، منذ أوائل القرن التاسع عشر تقريباً، الذي حمل معه إلى عالمنا الإسلامي، إضافة إلى المواجهات العسكرية التاريخية، مواجهات من نوع آخر، هي المواجهات الحضارية الشاملة التي جاءت بها أوروبا إلى بلادنا، حاملة معها نواتج

نهضتها، ووسائل تقدمها، كلها، حاملة أفكارها، وأشياءهـا، إضافـة إلى اعتقادها: أن الحضارة الأوروبية أو قيمها، ومناهجها، وأنساقها المعرفية، وتـاريخها الثقـافي، هي المقياس الـوحيد، لكـل نهوض، وتقـدم، تؤمن بـذلك، وتبشـر به، في عـالمنا الإسـلامي، الذي أصيب بهـذه الصدمـة الحضارية، وعاش حالة من الانبهار، أفقدته القدرة على التمييز، والرؤية الصحيحـة، خاصـة وقـد تـوقف العقـل المسلم، عن الإبـداع والعـطاء، وخرجت الأمة المسلمة من الساحة، وانطفأت فاعليتها الحضاريـة، وخيم عليها الركود، والتقليد الجماعي، وسادها مناخ التخلف، وأصبحت القضية المطروحة، على العقل المسلم، ولا تزال آثارها ممتدة إلى الآن: كيف نحتفظ بهويتنا، ونواجه التحدي، ونواكب العصر؟

مشاريع النهوض:

هل نعوض مركب النقص، ونعالج هذه الأزمة النفسية، والفكـرية، ونردم فجوة التخلف، بتبني الحضارة الغربية، بأفكارها وأشيائها؟ ذلك أن الذهنية التي خلفتها حالة الانبهار أمام هذه الصـدمة الحضـارية، أوصلت أصحابها إلى درجـة الشعور بـالاستحالـة، التي تقضي على كل محـاولة للابتكار، والإبداع، والنهوض، وتشل كل نشاط، وخاصة أن المغلوب مولع بتقليد الغالب.

لقد استجاب كثير لحالة الانبهار هذه، وتعالت أصواتهم في المجتمع الإسلامي ـ بعد أن مُكّن لهم في وسائل التعليم، والتأثير، والإعلام ـ أن لا سبيل إلى اللحاق بركب الحضارة المعاصرة، إلا بـالانسلاخ الكـامل من مواريثنا كلها، والالتحاق السريع بركب الحضارة الغربية، ومحاكاة الإنسان الغـربي الأوروبي، في كل شيء، حتى في لبـاسه، وطعـامه، وشـرابه، وعلاقاته الإباحية. . إلخ.

وكان هذا النزوع إلى الأوربة ـ إن صـح التعبير ـ وتجـاوز مواريثـنـا

الفكرية والحضارية، أحد ردود الفعل، الذي سقط ضحيته أفراد، ومؤسسات، وانتهت إليه دول في العالم الإسلامي، وفي مقدمتها تركيا الكمالية، مركز دولة الخلافة! واتخذوا من التراث الإسلامي، المواقف الرافضة نفسها التي اتخذتها أوروبا من تراث الكنيسة، ووقعوا في خلط عجيب، عندما حاولوا تطبيق مقاييس الفحص، والاختبار، التي محلها معرفة العقل، وفهوم الناس، واجتهاداتهم، على التراث كله، بما في ذلك الكتاب والصحيح الثابت من السنة، دون تمييز بين المعرفة الواردة عن طريق الحواس، والمحاكمات العقلية القابلة للخطأ والصواب، وتلك المقررة عن طريق الوحي المعصوم، التي خضعت لشروط التلقي، والحفظ والنقل، والتدوين، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى إنكار الوحي، وبالتالي إسقاط كل ما بني عليه من معارف واجتهادات، وعلى أحسن الأحوال، اعتبروا كليات وقيم الحضارة الغربية، ميزانا للقبول والرفض للمواريث الإسلامية.

وعلى الجانب المقابل، أخذ النزوع وجهاً آخر، من الفخر والاعتزاز بالآباء، والأجداد ـ السلف ـ ودورهم التاريخي، وإسهاماتهم المبدعة في مجال الحضارة والثقافة والعلوم، كنوع من رد الفعل الطبيعي في الالتجاء إلى الماضي، والاحتماء به، واتخاذه درعاً وحصناً، يدفع غوائل التيار الكاسح، القادم من بلاد غريبة عنا، في دينها، وثقافتها، وحضارتها وموروثاتها، تستهدف ذاتنا الإسلامية، وتعمل على تذويبنا، وبذلك نتجاوز حالة الشعور بالذل، والهوان، والانكسار النفسي، والغياب الحضاري التي أوقعتنا فيها الصدمة الحضارية، ونعوض بالتراث (إنجاز الآباء والأجداد)، عن عجزنا ومركب النقص الذي نعاني منه أمام المواجهة الحضارية.

ولا شك أن الالتجاء إلى الماضي، والاحتماء بالتراث، يعتبر رد فعل سوي لحماية الحالة النفسية للأمة من الانكسار، والشخصية الحضارية التاريخية، من الذوبان، خاصة في مراحل التعبئة والمواجهة الأولى، لكن

تبقى المشكلة المطروحة هنا، والتي لا بد من الإجابة عنها، تكمن في أن معالجة تخلف أي مجتمع من المجتمعات، ونقله إلى مرحلة العطاء الحضاري، والمعاصرة المطلوبة، لا تتحقق برؤية أمجاد ماضية، واستغراقه في نشوة الفخر والاعتزاز، واستسلامه للمديح لإنجاز الماضي[1]، الذي ـ إن لم نحسن توظيفه، وإعادة قراءته، بما يخدم مشاريع النهوض ـ قد ينقلب إلى مانع، ومعوق حضاري، بدل أن يكون دافعاً إلى تجديد الرؤية وشحذ الفاعلية، ذلك أن ظاهرة الفخر والاعتزاز بالماضي، إذا تجاوزت الحدود المطلوبة للوقاية الحضارية، واكتشاف ظروف وشروط ميلاد المجتمع لإعادة بنائه، فسوف تنقلب إلى معوق، يبتعد بالماضي عن قدرة الأشخاص على الإفادة منه، حيث تصبح الحالة النفسية، والذهنية السائدة: الاقتصار على تعظيم البطل، والعجز عن إدراك معاني ووسائل صناعة البطولة...

الاغتراب عن الموقع الصحيح:

فالنهوض لا يمكن أن يتحقق بالاقتصار على رواية الماضي، والافتخار به، كبديل عن ممارسة فقه الحاضر، وتغيير الواقع، كما لا يمكن في الوقت نفسه، أن يتحقق باستيراده من خارج أفكار الأمة وقيمها، ومعادلاتها الاجتماعية، ونستطيع أن نقول: إن كلا النزوعين وقع في حالة من الاغتراب عن الموقع الصحيح، الاغتراب في المكان بالنسبة للاتجاه الأول، والاغتراب في الزمان بالنسبة للاتجاه الآخر.

ومع شديد الأسف قد لا يجد الإنسان المتأمل، كبير فارق بين دعاة المعاصرة، واللحاق بأوروبا، الذين لا يرون سبيلها إلا بالتخلي عن الذات، المترافق باستحالة اللحاق بالعصر بدون ذلك، الأمر الذي يشل الإمكانية،

---

(١) كما يقول الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله.

ويعطل الفاعلية، ويدعو إلى تقليد الغالب، في كل شيء، وبين التراثيين ـ إن صح التعبير ـ أولئك الذين يقتصرون على التوجه صوب الماضي، والفخر والاعتزاز به، بحجة أن الأولين لم يتركوا للآخرين شيئاً، كبديل عن الإسهامات المعاصرة، من حيث النتيجة والممارسة، وإن اختلف المنطلق.

إنهم يقفون على أرض واحدة، أرض التقليد والمحاكاة، ويتنفسون هواء مناخ واحد، هو مناخ الواقع المتخلف، وإن كانت ميزة الذين توجهوا صوب التراث في أنهم تشبثوا بالجذور، واحتفظوا بقابلية الأمة، وهويتها، الأمر الذي يمكِّن من النهوض، إذا توفرت شروطه، في الوقت الذي انتهى فيه الآخرون إلى الاستلاب الحضاري، والتفكير من خلال النسق الغربي وكلياته العامة.

ولا بد أن نذكر أنه يقف بين الاتجاهين، أصحاب الحلول التوفيقية، أو التلفيقية، الذين يحاولون أن يمثلوا تياراً انتقائياً، يسعى للتوفيق والمقاربة بين التراث، والحضارة الغربية، وهذا الاتجاه يقترب تارة من الاتجاه السلفي التراثي، عندما يسلم بمعطيات الوحي الإلهي، ويعترف بدوره في بناء حضارة إسلامية معاصرة، وتارة أخرى بدافع من المقاربة، يقترب من الاتجاه الرافض للتراث بمعناه الشمولي، عندما يجعل الانتقاء والفحص والاختبار يمتد للوحي القطعي الدلالة والثبوت، ويعامله مثل بقية المعطيات العقلية الأخرى.

ويشتد التناقض والانشطار الثقافي أحياناً، فيرى التوفقيون طريق الخلاص، باقتراح الفصل بين القرآن والسنة (معطيات الوحي)، باعتبارهما وحياً إلهياً، وإخراجهما من التراث، وبين الإنتاج الثقافي والحضاري في التراث، وذلك ـ كما يرى الدكتور أكرم ضياء العمري ـ لإبعاد العقيدة الدينية، وعدم المساس بها.. والحق أن هذا الرأي يبتعد عن واقع المشكلة الحقيقية، لأن الفصل غير ممكن عملياً، ولأن النقد من الخارج

يمكن أن يتعرض لثمرات ونتائج العقيدة، من خلال نقد قيم التراث المستمدة من الوحي الإلهي[1].

مفهوم التراث:

والأمر الذي لا بد أن نسارع إلى التأكيد عليه: أن مفهوم التراث ومدلوله في الإسلام، يشمل الكتاب والسنة، كما يشمل سائر الانتاج الفكري، المتعامل معهما، ولا أدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ (فاطر: ٣٢)، ومن قول أبي هريرة رضي الله عنه عندما خاطب الصحابة رضي الله عنهم بقوله: أنتم هنا وميراث محمد ﷺ يوزع في المسجد. فلما انطلقوا إلى المسجد اندهشوا إذ لم يجدوا سوى حلق الذكر وتلاوة القرآن، فأوضح لهم أن هذا هو ميراث محمد ﷺ. ومن هنا نقول: إن مدلول مصطلح التراث الإسلامي، يشتمل على عطاء الوحي من الكتاب والسنة، وعطاء العقل من الاجتهاد، والإبداع، والتفسير، والفهم، وكل صور التعامل مع الواقع في ضوء قيم الكتاب والسنة.

فالتراث الإسلامي هو ما ورثناه عن سلفنا، من عقيدة، وثقافة، وقيم، وآداب، وفنون، وعادات، وصناعات، وسائر المنجزات المادية، والمعنوية ومن ثم فلا يقتصر مدلول التراث في التصور الإسلامي على منجزات العقل الثقافية والحضارية والمادية، بل إنه يشتمل على الوحي الإلهي أيضاً. وعندما نتبنى هذا التعريف الشامل للتراث، فإن النظرة إليه، والتعامل معه، لن يكون واحداً يستوي في ذلك عطاء الوحي المعصوم، ومدارك العقل المظنون، ذلك أن معيار القبول والرد للوحي، يختلف عن وسائل اختبار معطيات العقل، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الوحي الإلهي لا يقبل الانتقاء، والاختبار والإلغاء، بل هي قيم خالدة معصومة، مجردة عن

---

(١) الدكتور أكرم ضياء العمري: التراث والمعاصرة.

حدود الزمان والمكان، وإطار يحكم الحياة، التي يناط بالعقل تطويرها، داخله، والاجتهاد في فقه التدين، أو التنزيل على الواقع، بحسب قابليته واستعداده وتوفير ظروف وشروط التنزيل، وإلا وقع الانحراف الذي لا بد من تقويمه. وهذا طبعاً لا يتنافى مع إمكانية الاستثناء، والتأجيل، والتدرج في التنزيل على الواقع، أثناء التعامل مع أحكام الوحي، بحسب ظروف الحال التي عليها المكلَّف، ومدى استطاعته، لأنه محل الحكم الشرعي.

التمييز بين الدين.. وفقه التدين:

وقد يكون من المفيد، بعد أن تقرر لدينا أن التراث الإسلامي يعني الوحي المعصوم (الكتاب والسنة)، كما يعني الإنتاج العقلي، أو الاجتهاد البشري في التعامل مع الكتاب والسنة، وفهم مدلولاتهما، وتحويل القيم إلى برامج، والفكر إلى ممارسة، بفعل الاجتهاد الظني الذي يجري عليه الخطأ والصواب، ككل اجتهاد وفهم بشري، أن ندرك أهمية التمييز بين ما هو فقه للدين، وما هو فقه للدين، أو تدين، وإن كان كل منهما من مواريثنا الفكرية، ذلك أن فقه التدين، هو النتاج العقلي في شعب المعرفة المختلفة، في العصور المتطاولة، المحكوم بواقع الحال، الذي استدعى هذا الفقه في التنزيل كما أنه محكوم بظروف الزمان والمكان؛ أو هو فقه التطبيق والتنزيل للقيم المعصومة على الواقع من خلال مجاهدات العقل البشري، والفعل البشري، فالأزمة الفكرية، أو المعادلة الصعبة في العقل المسلم اليوم - إن صح التعبير - هي في الخلط بين النص الإلهي الخالد، المطلق، المعصوم، المجرد عن حدود الزمان والمكان، وبين الاجتهاد البشري المظنون، النسبي، المحدود المحكوم بحدود الزمان والمكان وظروف الحال، كما أسلفنا، ونقل الخلود والقدسية من النص المعصوم، إلى الاجتهاد المظنون، الأمر الذي عطل العقل، وأغلق آفاق الاجتهاد، وأدى إلى اعتبار فهم عصر يصلح لكل العصور، الأمر الذي أدى إلى

التقليد الجماعي، والكسل الفكري، والتخاذل العقلي، وتوقف الاجتهاد والإبداع.

بل لعلنا نقول: إن هذا الخلط هو الذي جعل من التراث (اجتهادات البشر) في العصور التاريخية المتطاولة، قيداً وأنموذجاً مسبقاً يحاصر العقل، وآبائية جديدة مُعطِلة عن النظر والارتقاء، لا يمكن الحيدة عنها، بدل أن يكون وسيلة لطلاقة العقل، ورحابة الاجتهاد، وتمرينا للذهن المسلم على الإحاطة العلمية، والسياحة الفكرية، وإغناء الرؤية، ذلك أن المشكلة في اعتبار الاجتهاد هو الدين الملزم، بينما هو اجتهاد بشري للتدين، أو لتنزيل الدين على الواقع. صحيح أن هذه الاجتهادات التراثية المتطاولة قد خضعت للاختبار التجريبي، والتطبيق الميداني، وذلك بلا شك يميزها عن الاجتهادات والأبحاث النظرية التي لما تجرب بعد، لكن صحيح أيضاً أن هذه الاجتهادات إنما جاءت لمعالجة مشكلات عصر معين في ضوء قيم الكتاب والسنة، وهذا لا يعني بالضرورة صلاحيتها لكل عصر، ولو كان ذلك كذلك لما كان هذا الرصيد من الاجتهاد المتنوع والمتباين، حتى في عصر الصحابة الذين شهدوا الوحي، وحتى في العصر الواحد، وعند الشخص الواحد، عندما تتغير عنده ظروف الحال.

فصوابية الاجتهاد في عصر، وقدرته على معالجة مشكلات معينة لذلك العصر، لا يعني بحال من الأحوال امتداد الصوابية، والقدرة على المعالجة لكل العصور.

ونحن هنا لا نقول: بتجاوز التراث الاجتهادي، والقفز من فوقه أثناء التعامل مع قيم الكتاب والسنة، وإنما الذي نؤكد عليه أن هذه الفهوم البشرية، التي جاءت ثمرة لعصر معين ومشكلات معينة، هي خاضعة للانتقاء والتعديل، والإضافة والتبديل، والاعتماد والإلغاء، بما تقتضيه ظروف الحال وفقه التنزيل المعاصر، وأنه ليس من العلم، ولا المنهج، ولا

التراكم المعرفي، ولا التدين والتعامل مع قيم الكتاب والسنة، عدم التحقق بفهوم العصور المتطاولة، تلك الفهوم والاجتهادات التي تمكننا من الملكة الفقهية والآفاق الفكرية، وتمنحنا روح التنوع والاجتهاد والتعددية في النظر، ذلك أن القطيعة مع التراث، لا يمكن أن تسمح ببناء معرفي سليم.. كما أن التقليد والإعادة والتكرار في نطاق التراث، بعيداً عن المنهجية الواضحة في التعامل، والنقل الثقافي، لا تزيد العقل إلا ركوداً وعجزاً وكسلًا، وبعداً عن إمكانية الإبداع.

فالتراث من بعض الوجوه هو ذاكرة الأمة، ومختبرها الحقيقي، ومنجم للاعتبار والمقايسات العقلية، والمقاربة، والاستقراء، والاستنتاج، وسائر عناصر العمليات العقلية والفكرية... هو سير في الأرض، وتوغل في العقل التاريخي للأمة.

مشكلة التعامل مع التراث:

إن تغييب روح التنوع، والاجتهاد، والتفاكر، والتحاور، واستيعاب التعددية، في النظر أثناء التعامل مع التراث، جعل من التراث قيداً حاصر رحابة القيم في الكتاب والسنة، وعطل خلودها وصلاحيتها لكل زمان ومكان، وشل نشاط العقل المسلم.

وقد تكون الأبجدية المخطئة في التعامل مع التراث، جاءت ثمرة للتداخل بين السياسة والثقافة، الأمر الذي أدى إلى تحول المدارس والاجتهادات الفكرية، إلى مذاهب سياسية وفرق حزبية، تتوهم أنها تحتكر الحقيقة، وتعمل على إلغاء الآخر المعارض.. ولعل مما ساعد على ذلك أو مكن له، فترات المواجهة التي دفعت إلى إلغاء الاجتهادات والتعددية، والخشية من أن التعددية فرقة تضعف عن مواجهة الأعداء، وتخلخل الصفوف، والظن أن خيار المذهب الفكري والفقهي الواحد، والإلزام به، يمنح الدولة القوة على مواجهة الخصوم، حتى وصلت الأمور إلى درجة من

المجازفة والتجاوز، اعتبرت معها التعددية في النظر الفقهي، تفريقاً لأمر الدين، واختلافاً يذهب الريح، لذلك برز مفهوم قاصر ومحدود للفرقة الناجية في الداخل الإسلامي، وأصبحت كل نحلة فكرية وسياسية تدعي أنها الفرقة الناجية، كما برز في العصر الحاضر المشبع بالتقليد: مفهوم جماعة المسلمين، ولعل هذا من أزمة الفكر التي قادت إلى التعامل مع التراث وتوظيفه من خلال مفهومات مقررة مسبقاً، أو ظروف اقتضتها المواجهة، الأمر الذي حرم العقل المسلم من الإفادة من تنوع التراث، وأعجزه عن النظر والتقدير، وساهم بجموده.

إن الفكر والاجتهاد إذا ما خضع لسنة المدافعة من الحوار، والمناقشة، والمناظرة، والمفاكرة، لا يمكن أن يتجمد، وإنما يتفجر بالمعرفة نتيجة للسياحة الفكرية في تنوع التراث، وتنوع الطاقات المعرفية، التي تمنحه القدرة على الإبداع، والعطاء، وحسن التوظيف. وبالتالي يصبح قادراً على التجريد، وتعدية الرؤية، والإفادة من عطاء الماضي لفقه الحاضر، والتعامل معه، ذلك أن نظم التفكير البشري مدفوعة دائماً بدوافع وحاجات وظروف وقتية، تجيء ثمرة لعلم الإنسان المحدود، وعمره المحدود، لذلك لا بد من النظر إلى التراث من خلال الإطار التاريخي والزماني، وعدم تحميله خاصية المطلق، التي تتمتع بها قيم الكتاب والسنة.

وقد تكون المشكلة أن معظم الكتابات الفكرية المعاصرة، على مستوى الداخل الإسلامي، اتسمت بالنظرة المذهبية التجزيئية الانتقائية، الأمر الذي لم يمكن من استيعاب جميع التراث، والتعرف على مختلف اتجاهاته، مما يكسب العقل الإحاطة، ويمنحه المرونة الكافية للترجيح، والمقارنة، والمقابلة، والمقاربة مع الواقع، واستصحاب الرؤية الشمولية، لوضع الواقع في إطاره الصحيح، والإفادة من نظرات واجتهادات الماضي

في تحليله، وإدراك أبعاده، وحسن تنزيل الإسلام، وتقويم مسيرة المجتمع به.

إن القراءة الآحادية والمذهبية، أو ذات البعد الواحد، على الرغم مما قد يترافق معه من حسن النوايا تؤدي إلى الانغلاق حول أنموذج معين، والتوهم بأنه يمثل الحقيقة المطلقة، الصالحة لكل زمان ومكان، الأمر الذي يقود إلى التعصب له، وعدم القدرة على إبصار غيره، يضاف إلى ذلك أن جهود ما اصطلح على تسميته: «إحياء التراث»، على الرغم من القيمة العظيمة التي قدمتها في تحقيقها للنصوص، ونشرها للمخطوطات ومقابلتها، وإخضاعها لمناهج صارمة في النقل الثقافي، مما يكسبنا الاطمئنان إلى الاحتفاظ بتراثنا سليماً، ووصوله إلينا وفق طرق علمية متميزة، الأمر الذي يميز التراث الإسلامي ـ لما له من قيمة في الارتكاز على المقدس، والشعور بالمسؤولية والأمانة تجاهه، لأنه نضح الوحي ـ عن تراث الأمم الأخرى، حيث لم تتحقق له تلك الخدمات والجهود التحقيقية، إلا أن جهود الإحياء في تعاملها مع التراث، اقتصرت غالباً على تحقيق النص، وما أضيف إليه حديثاً من فهرسته، وتكشيف مفرداته ومسائله، وهذا يبقى يمثل نصف الطريق إلى المطلوب، أو يشكل الوسيلة والمقدمة التي لا بد من توفيرها ـ وهو الشرط الذي لا بد منه ـ لتبدأ المرحلة الأهم، والتي تشكل المقصد والنتيجة، وهي فقه هذا التراث، والإفادة منه في تشكيل الحاضر، واستشراف المستقبل، والتعرف من خلاله على عقل الأمة الجماعي، وكيفيات استجابتها، وتعاملها مع الكتاب والسنة، وأسباب النهوض، وعوامل السقوط، من خلال سيرورتها التراثية، ليكون التراث دليل عمل لرواد الإصلاح، والتجديد، والتغيير، والتحويل الثقافي، كما يكون دليل اهتداء وتبصير لكيفيات التعامل مع القيم في الكتاب والسنة، وفقه تنزيلها على الواقع (فقه التنزيل).

إن تحقيق الأحاديث والنصوص، مهم ومهم جداً، وهو أشبه ما يكون بمراقبة ومعايرة الدواء قبل بدء العلاج، لكن يفتقد هذا العمل أهميته وقيمته عند عجزنا عن فقه هذه الأحاديث والنصوص، وتجريدها من ظروف الزمان والمكان، واستصحاب مقاصدها لمعالجة الواقع، وتقويمه بها، وبدون هذا الفقه تصبح نصوصاً جامدة، وتنقلب عملية «إحياء التراث» إلى عمل في الوسائل، دون الارتقاء إلى المرحلة الأهم، وهي تحقيق المقاصد، ونخشى أن نقول: إن الوسائل في هذه الحالة، تنقلب لتصبح أهدافاً بحد ذاتها... أو بمعنى آخر: لقد استغرقنا المنهج البنيوي في الإحياء التراثي، عن المنهج الوظيفي، وتحصيل الفقه الحضاري.

ولعل المشكلة عند بعض الذين يحاولون استلهام التراث، والتركيز على المنهج الوظيفي له، أن الكثير منهم ينطلق في قراءة التراث واستلهامه من مواقف مسبقة، قَبْلية، ويصبح غاية عمله إيجاد المسوغات التراثية للمذاهب السائدة أو المعتقدة، ومن هنا ندرك التشعب في السبل لاستلهام التراث بين المذاهب والاتجاهات المختلفة، كل يقرأ التراث، ويستدعي منه ما يسوغ توجهه الفكري، ليجد لنفسه المشروعية في الوسط الإسلامي، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، وفي هذه الحالة لم يعد استلهام التراث بريئاً ولا مجرداً، وإنما أصبح يوظف لإسقاط غطاء تراثي، ومبرر شرعي، على الخيارات والمذاهب الفكرية الخارجة ابتداءاً عن النسق الإسلامي.

ولعل من أهم ما يميز التراث الإسلامي، إلى جانب ما نوفر له من مناهج النقل، والحفظ، والتحقيق، والارتكاز الديني، أن معاييره وموازينه التي انطلق منها، والتي تبقى الحاكمة عليه، هي قيم الكتاب والسنة، وهي معايير لها صفة القدسية، والعصمة، وقطعية الثبوت، وخلود المقاصد، الأمر الذي يحول دون الانحراف في اجتهادات العقل، ونزعات الهوى، ويكشف

الانحراف والتوظيف الذي لا ينطلق من تلك القيم، ولا ينتهي إلى تحقيق مقاصدها.

كيفية التعامل مع التراث:

لذلك نقول: إن أي إعادة لقراءة التراث (اجتهاد العقل)، واستلهامه، وتوظيفه لحاضر هذه الأمة ومستقبلها، إنما يكون في ضوء وضعه في إطاره التاريخي، ومن ثم عدم التسليم بقدسيته وعصمته، والتنبه إلى أن يكون فحصه، واختباره، ومعايرته بالقيم التي استُمِد منها، وحاول تجسيدها في الواقع، بحيث تبقى القيم هي الميزان، والبرامج والاجتهادات هي الإنتاج، الذي يصيب إذا حقق المقصد، وقد يخطىء إذا تجاوز ذلك... ويبقى التصويب والهيمنة من نصيب القيم أولاً، ثم دراسة الحال الذي هو محل تنزيل القيم، والاجتهاد في التطبيق للقيم، واستصحاب الفهم التاريخي، وظروف وشروط الواقع الحالي، ومدى ملائمته لما ينزَّل عليه، ويحقق مصالح الناس.

وأثناء التعامل مع التراث، للإفادة منه في كيفيات التعامل مع الكتاب والسنة، ووضع البرامج والأوعية الشرعية لحركة الأمة، في الحاضر، واستشراف المستقبل، لا بد أن يتضمن التعامل أو الدراسة، الإجابة عن أسئلة الحاضر، أو بمعنى آخر: ما هو العطاء الذي يمنحه التراث لمعالجة الحاضر، والآفاق التي يبصر بها في شعاب المستقبل؟ ذلك أن التراث يمثل بحق: ماضي الحاضر، كما يمثل الحاضرُ مستقبلَ الماضي، وماضي المستقبل.

وقد تكون المعادلة الصعبة التي لم نقترب من حلها إلا بأقدار بسيطة، هي في التوفيق بين ماضٍ متألق، وحاضر متخلف. وفي ظني أن ذلك بسبب القطيعة مع التراث، وعدم القدرة على التعامل معه بشكل سليم، واستلهامه، وتحقيق تواصله مع الحاضر، واستمرار الإنتاج الفكري

وفق الأنساق المعرفية التي شرعتها وضبطتها القيم في الكتاب والسنة، الأمر الذي انتهى بنا إلى ذلك الموقف الصعب، وجعل في حياتنا الفكرية والثقافية الكثير من التناقض.

ولعل ذلك أيضاً يرجع إلى أسباب وأخطاء كثيرة، في التعامل مع التراث، قد يكون في مقدمتها أن الواقع المتخلف، لا نعايره بأصوله المعرفية، وقيمه التي صدر عنها، ولا نحاول تحديد مواطن الخلل، والانحراف في مسيرتنا في ضوء المسيرة التراثية، ونواتجها المتنوعة، وإنما بمعايرته بكليات وأصول حضارية غريبة عنه، وبذلك افتقدنا المرجعية، وافتقدنا مركز الرؤية الذي يمكننا من اكتشاف الخلل، الأمر الذي ما يزال يكرس التخلف، والتراجع، والتقهقر، ويعمق القطيعة مع التراث.

فالمعروف، أنه لا يمكن معايرة واقع حضاري بأصول ومقاييس حضارية غريبة عنه. فمعايرة الحاضر الإسلامي بمرجعية الحضارة الغربية، والقبول والرفض في ضوء معاييرها، التي لم تنتج هذا الواقع، هو المشكلة، أو هو معادلة المسلم الصعبة اليوم، وما لم نحقق النقلة النوعية في المسألة الثقافية والمعرفية، ونستطيع إخضاع التراث في سيرورته التاريخية إلى مرجعيته وقيمه التي صدر عنها، ونستطيع أن نحدد مواطن الانحراف وأسباب الانحراف، وندرك أدوات التقويم والتصويب، فسوف نكون عاجزين عن التعامل مع الحاضر، وإبصار المستقبل، لأننا أشبه بمن يتعامل مع آلة دون امتلاك دليل التشغيل، الذي يضمن الحركة للآلة، والإنتاج لوظيفتها، والتصليح لمعاودة الإنتاج أثناء التوقف بسبب الأعطال.

وفي تقديري أننا ما نزال نفتقد دليل التشغيل لآلة التراث، أو دليل التوظيف لهذا التراث، الأمر الذي يضعه في مربع التبرك، والتقديس، والفخر، والآبائية المقيدة، والعجز عن كل إنجاز.

إن أي مشروعٍ للنهوض، وخاصة في المجال المعرفي سوف

يبقى عاجزاً عن تحقيق هدفه طالما هو بعيدٌ عن امتلاك الرؤية الشاملة، والنظام المعرفي الدقيق للتعامل مع التراث، والقدرة على توظيفه للإجابة عن أسئلة الحاضر، وإبصار المستقبل، والتعرف من خلاله على عقل الأمة الجماعي، واستجاباته المتعددة، في ظروف السلم، والحرب، والسقوط، والنهوض، والهزيمة، والنصر، والحوار، والمواجهة، والتعامل مع الآخر، والاختلاف، والاتفاق.

هذه الرؤية لا يمكن أن تتحصل، ما لم نتحقق بالمرجعية لهذا التراث في الكتاب والسنة، تلك القيم المعرفية التي تمكننا من تحديد مواطن الانحراف والخروج، وأسبابهما، وتضع يدنا على مواطن الخلل، وتمنحنا التجارب الميدانية، وتضيف أعماراً إلى أعمارنا، وعقولاً إلى عقولنا، وتجارب إلى تجاربتنا.

إن أي مشروع للنهوض، يتجاوز ذلك، أو يخطىء في دليل العمل، والتعامل، محكوم عليه بالفشل.. وعلى الرغم من الإنجاز الكبير في إطار تحقيق نصوص التراث وفهرسة موارده، وتكشيف مفرداته الثقافية، فإن ذلك يبقى في إطار المرحلة التحضيرية، وتأمين المواد الأولية للتصنيع والصياغة، ولسوف تفتقر هذه الجهود المقدورة قيمتها الحقيقية، إذا توقفت عند تلك المرحلة، مرحلة علم الوسائل، مع العجز عن استعمالها، والوصول إلى توظيف التراث وفق المرجعية التي أنتجته، وبذلك تستمر المعادلة المعكوسة في حياتنا الفكرية: نتعلم لنقرأ، لا نقرأ لنتعلم.

والأمر الذي لا بد من الاعتراف به، أن عطاءنا في مجال توظيف التراث، والإفادة منه لمعالجة حاضرنا، وإبصار مستقبلنا، لا يتناسب أبداً مع الجهود الذي بذلت لتحقيقه، وفهرسته، وتكشيف موارده ومفرداته، أي مازلنا إلى الآن نعمل في إطار الوسائل والمقدمات، والسبب في ذلك باعتقادي: غلبة التقليد على العقل المسلم، ونقل صفة القدسية من الكتاب

والسنة إلى التراث (فهوم البشر)، الأمر الذي حال دون القدرة على تخطيئه وتصويبه، أو على الأقل عدم صلاحية بعضه للعصر الحاضر، على الرغم مما بين جوانبه من اختلاف، وتنوع وتناقض، يصل أحياناً إلى درجة الإلغاء.

إن نقل القدسية إلى فهوم البشر، أشاع جواً ومناخاً من التخويف والإرهاب الفكري، أو الفزع الفكري، أثناء التعامل مع التراث، جعل الخوف من الخطأ، يشل حركة العقل، ويحول دون الممارسة والتعامل مع التراث، وحسن توظيفه، على الرغم من أن الخطأ حالة فكرية صحية، وأنه أحد أدلة الصواب؛ إضافة إلى غياب المؤسسات والجهود الجماعية، التي تكون الأقدر على فتح قنوات الحوار، والتشاور، والقراءة الجماعية، التي تمنح الرأي القيمة، والقدرة على الامتداد، وتمرن الأفراد، على المجاهدات الفكرية في تنزيل القيم على الواقع من خلال استصحاب التراث، والاهتداء به.

وقد يكون في مقدمة الأسباب لهذا العجز: قيام أنظمة التعليم في المؤسسات الإسلامية، على غلبة منهج التلقين، الذي يصنع التقليد، والتعصب، والانحياز لما يحفظ، على مناهج تعليم التفكير، التي تحقق للعقل القدرة على الموازنة، والمناقشة، والترجيح، والاجتهاد، والإضافة، والحذف. مما جعل خريجي المؤسسات التعليمية، أقرب إلى أن تكون عقولهم في آذانهم، لا يقدرون إلا على التكرار، والإعادة، والتقليد، الأمر الذي قتل الإبداع، وشل العقل، وسلبه أخص خصائصه، إلى درجة لم يصبح أمامه إلا تبني الأفكار الجاهزة، وحال بينه وبين القدرة على الإفادة من التراث.

المسوغ التراثي:

كما أن من الأسباب أيضاً جنوح بعض القراءات التراثية، وخروجها

عن المرجعية، ومحاولة توظيفها لقيم حضارية غريبة عن نسقها، وتاريخها، وشخصيتها الحضارية التاريخية، أي قراءة التراث بمواقف مسبقة، ليضفي صاحبها مشروعية ومسوغاً تراثياً على مذاهب وعقائد معاصرة، كما أسلفنا، هذا التخوف الذي انتهى بالكثير منا إلى لون من الانغلاق والانكفاء، الذي يحقق الاحتفاظ بالتراث من أن تمتد يد العبث إلى هذه الكنوز، ولو عجزنا عن إعادة صياغتها، بما يلائم الحاضر، ويفضل ذلك على بعض المقاربات، التي تضيع هذه الكنوز، وتلغي خصائصها، وتقود الأمة إلى الارتهان والتبعية الثقافية، ولا يزيدها إلا تقليداً.

ونستطيع أن نقول: إن قضية التراث ستبقى القضية المحورية المطروحة، سواء في كيفيات تعاملنا مع العصر، أو مع الواقع، أو استشراف المستقبل، أو مع الآخر الوافد، أو مع القيم نفسها، كما أن مسألة التراث لا تزال تحتل موقعاً متميزاً من الجدل والاجتهاد الفكري، نظراً للأزمات والتحولات التي تمر بها المجتمعات الإسلامية، الأمر الذي يدفع المفكرين بشكل طبيعي إلى البحث عن خريطة فكرية، ودليل تعامل، ونماذج من العصور والحالات المتشابهة، تمكنهم من التعامل مع هذه الأزمات.. وبدون التراث، هذه الذاكرة التاريخية للأمة، سوف تعمى علينا الأبواب، وطرائق العمل. ومع الأسف الشديد، كان للخارج الإسلامي قصب السبق في التنبه للتراث، ومحاولات قراءته، وتوظيفه طبقاً لأبجديات خارجة عن النسق الإسلامي.

فالتراث هو السجل الموضوعي لتاريخ الأمة البعيد والقريب، يحدد لها اتجاه مسارها، وثقافتها، وتعاملها مع قيم الإسلام، على امتداد الزمن، ويرصد ما عرض لها من أسباب النهوض والسقوط، وما طرأ عليها من فترات التراجع، والتخلف، والانكسار. فالعودة إلى هذا السجل الذي يشكل عقل الأمة العام، وإنجازها التاريخي، لا بد منها، ولا بد من إشاعة الاهتمام بالتراث، وإذاعته، حتى يتمكن أولي العلم من خلاله، استنباط

واكتشاف العوامل والقوانين الاجتماعية، الصانعة للحاضر، المؤثرة في المستقبل.

ولا بد من الاعتراف: أننا إلى الآن لم نستقر بعد على رؤية واضحة، واختيار حضاري، ومنهج منضبط، ومحدد ذهنياً، وواقعياً، للتعامل مع هذا التراث، حيث ما يزال التعامل مع التراث تتنازعه مواقف وطرائق متباينة..

وقد كان علماء الحضارة الغربية، بدوافع الاستعمار الثقافي، الذي يقتضي الاطّلاع على سجل الأمة التاريخي، لاكتشاف مداخلها، وكيفيات التعامل معها، أسرع منا إلى ما يسهل لهم المهمة، ويحقق لهم ما يريدون، فكانت عمليات الانتقاء لمواطن من التراث، ومن ثم قراءتها بأبجديتهم، وبما يخدم مصالحهم.

إن القلق الحضاري، أو القلق السوي - إن صح التعبير - واستشعار الأزمة الفكرية التي نعيشها، بين ماض متألق، وحاضر متخلف لا يتسق معه، والحس بالأزمة، يقتضي الإحاطة بها، والإدراك لكل أبعادها، وعدم التوقف عند مرحلة الإحساس بها، الأمر الذي يقتضي التوغل والسير الفكري في سجل الأمة التاريخي ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ (الأنعام: ١١). وتحديد الموقف من مجموعة قضايا ومشكلات، بشكل واضح وصريح، ومن ثم تحويل هذا الموقف وتجسيده في أطروحات فكرية، وممارسات فعلية في القضايا التي يمكن أن نجملها في الآتي:

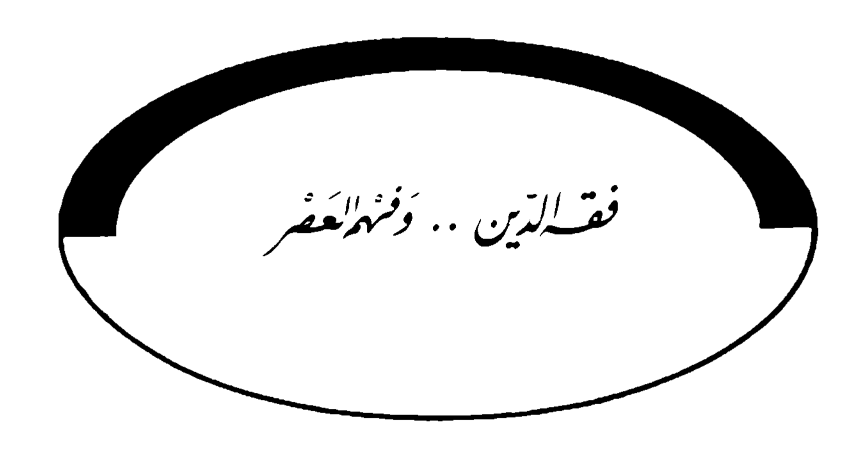
- موقع التراث من حاضرنا.
- أهمية توظيف هذا التراث.
- دليل التعامل مع التراث، في ضوء هدايات الوحي.

ـ كيف يصبح هذا التراث دليلاً للتعامل مع الحاضر وإبصار المستقبل؟

ـ توازي المنهج الوظيفي للتراث، مع المنهج البنيوي، وعدم الاقتصار على تحقيق المخطوطات، وضبط النصوص، وتكشيف وفهرسة مفردات التراث.

ـ تقديم نماذج من قراءات التراث، سواء على المستوى الداخلي، أو التوظيف الخارجي، وتحديد المواطن أو المواقع المكشوفة، أو الثغور المفتوحة في العقل الإسلامي.

جمادى الأولى ١٤١٣ هـ
نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٢


فقه الدين .. وفهم العصر

أنزل الله الكتاب تبياناً لكل شيء، بما يمتلك من القيم الضابطة، والمبادىء الأساسية لمسيرة الحياة، وبما شرع من السنن النفسية، والآفاقية التي تحكم الحياة والأحياء، وتؤصل لقوانين الاجتماع، والعمران.

وأورث الأمة المسلمة الكتاب، وجعلها أمة وسطاً، وناط بها مسؤولية الشهادة على الناس، والقيادة لهم، وتقويم سلوكهم بقيم الدين، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، (البقرة: ١٤٣)، ذلك أن الشهود الحضاري على الناس، وللناس، يعتبر من أخصّ خصائص الأمة المسلمة، صاحبة النبوة الخاتمة، الخالدة، والرسالة المعيار، يقول تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ (المائدة: ٤٨). فجاء القرآن مصدقاً للكتب السابقة في أصولها السماوية، ومعياراً مصوِّباً لما داخلها من التحريف، والتبديل، فكان الإيمان بالرسول محمد ﷺ، إيماناً بالنبوة كلها عبر تاريخ البشرية الطويل.

وكانت الغاية من ابتعاث الرسول ﷺ إلحاق الرحمة بالعالمين، وإنقاذ البشرية من شقوتها، وضلالها، يقول تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، وليقف بأمته المسلمة على قمة التجربة البشرية، والعبرة التاريخية للأنبياء مع أقوامهم، حيث جُعل القصص القرآني، المختبر البشري التاريخي، لصدقية، ويقينية، واطراد القوانين،

والسنن الاجتماعية، التي أكدها القرآن، وأوقف عليها الأمة الخاتمة، لِتَتَبين قوانين السقوط والنهوض، وتأخذ العبرة والعظة، وتحقق الوقاية الحضارية، مهتدية بقوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ۝١٣٧ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٧ ـ ١٣٨).

ذلك أن السير في الأرض، الذي تأمر به الآية، والتوغل في تاريخ الاجتماع البشري، هو الذي يحملنا إلى الاهتداء للسنن والقوانين الفاعلة، التي شرعها الله في الأنفس والآفاق، ومحاولة تسخيرها، والاضطلاع بهذا الفرض الكفائي الغائب، عن حياة المسلمين اليوم.

فالتاريخ هو المختبر الحقيقي في إطار علوم الإنسان، وهو الأب الشرعي لكل العلوم الاجتماعية، التي لا بد من الإحاطة بها، والرسوخ فيها، ومعرفة قوانينها وسننها، التي تحدد المداخل الصحيحة للشهادة على الناس، وتقود إلى صناعة تاريخية مستقبلية علمية، بعيدة عن التنبؤ، والظن والتخرص.

والتاريخ، الذي هو منجم العلوم الاجتماعية، ومختبرها، لا يأتي من فراغ، ولا ينشأ في فراغ، وليست حوادثه عبثاً من العبث، وإنما هو يمثل الاستجابة المجسِّدة، بشكل أو بآخر، لعقيدة الأمة وقيمها، ونظرتها للكون، والحياة، والإنسان.. لذلك يعتبر التاريخ أحد المداخل الرئيسة التي لا بد من استصحابها لإدراك حقائق الحاضر، وأبعاده العميقة، ومساراته الأساسية، بعيداً عن صورة الواقع وما يعتريه من الإيهام والزيف، خاصة عند من يمتلكون القدرة على التشكل والمخادعة.

كما لا بد من استصحاب التاريخ، ووضع الحاضر في موقعه الملائم من السيرورة التاريخية، لإدراكه، وتقدير ما سوف يصير إليه في ضوء المقدمات والعبر التي يوفرها التاريخ، ويؤكدها الحاضر.

لذلك نعتقد أننا حتى نتمكن من إدراك الأبعاد الحقيقية لحاضر أية أمة من الأمم، أو حضارة من الحضارات، لا بد لنا من دراسة عقيدتها، التي تشكل نظرتها للحياة، ومنظومتها الفكرية (عالم أفكارها)، ولا بد أيضاً من دراسة تاريخها الذي يمثل الصورة المجسدة لعقيدتها ولمالم أفكارها، ووضعه في سياقه الطبيعي، من خلال السنن التي تحكم المجتمعات البشرية.

إننا بهذا الفقه الاجتماعي، أو العلم بالسنن والقوانين الإلـهية، التي تحكم المسيرة البشرية (علم قوانين الاجتماع والعمران)، نكون قادرين على التعامل الصحيح، وتحديد الأبعاد والمداخل الصحيحة لذلك التعامل، والمجالات المؤثرة في البناء والتغيير، والتجديد، والتحويل الثقافي، من خلال الاهتداء إلى السنن الإلـهية، التي تشكل أقدار السقوط والنهوض للأمم والحضارات.

اكتشاف السنن.. وفهم الواقع:

وقد يكون من المفيد هنا، أن نسارع إلى القول: إن فهم الواقع، والتعرف على آليات التحريك، والتغيير، والتجديد، مرهون إلى حدٍ بعيد بالوقوف على اكتشاف السنن النفسية والآفاقية، التي يمكن أن نطلق عليها: «قوانين الاجتماع والعمران»، والإحاطة بالشروط والعوامل الفكرية المؤثرة فيها.

إن فهم الواقع، والوقوف على سنن التغيير الاجتماعي، أمر مطلوب لحركات التغيير، والتجديد، والنهوض، والوقاية الحضارية بالنسبة لأمة الإجابة: «مجتمع المسلمين»، لأن ذلك يمكن من معرفة مداخل الشعوب، وخصائص وصفات خطابها، وعوامل استنفارها واستفزازها، أو استنقاعها الحضاري، على حدٍ سواء.

صحيح أن الله سبحانه وتعالى، الذي خلق الإنسان، هو أعلم بكينونته، وحاجاته الأصلية، ومشكلاته التي سوف تعرض له، وأن الخطاب

الإلهي للناس، يحمل كل المواصفات المطلوبة للاستجابة، لأنه خطاب الخالق المعصوم، لمن خلق، وبذلك يمكننا القول: إن بين خطاب الله الخالق، واستجابة المخلوق، تواعد والتقاء، وإن عدم الاستجابة تعني، إلى حدٍ بعيد، وجود خلل في أدوات التوصيل، قال تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (الملك: ١٤).. فالذي خلق الإنسان، أعلم بالقوانين التي تحقق له السعادة، وترفع عنه الشقوة المتأتية من تسلط الإنسان على الإنسان، باسم التشريع له، أو وضع المنظومات الفكرية والقوانين الاجتماعية للأمة.

لذلك، كانت رسالة النبوة، متميزة، وكانت أكثر عمقاً، وأبعد أثراً في التغيير والاستجابة، من الفلسفة القائمة على الاستقراء، والعلم البشري المحدود، من جانب، الخاضع للكثير من العوامل والمؤثرات من جانب آخر. ذلك أن الخطاب الديني «رسالة النبوة»، معصوم بمواصفات خطاب الخالق، بينما يجري الخطأ والصواب والنسبية على الخطاب الإنساني في إدراك الحق من جانب، وفهم حال المخاطَبين من جانب آخر.

إضافة إلى ذلك، فإن معارف الوحي، قدمت نماذج كثيرة من السنن والقوانين الاجتماعية، التي تمثل الأمور الرئيسة في مسيرة الحياة والاجتماع الإنساني، للاهتداء بها، ولتكون النافذة التي نطل منها على كثير من السنن الاجتماعية، المنوط اكتشافها وتسخيرها باجتهاد العقل.

إن نصوص الوحي المعصومة، تحدثت عن مجتمع الأنبياء، والعوامل النفسية والمادية المؤثرة فيه، على شكل معادلات اجتماعية، أشبه ما تكون بمعادلات العلوم المادية، بل لقد تجاوزت الحقائق اليقينية التي تترتب على المقدمات في العلوم المادية، إلى الكلام عن العواقب والمآلات التي سوف تنتهي إليها المجتمعات التي تتحكم فيها بعض العادات والممارسات، المفضية إلى الهلاك.

إن طلب السير في الأرض، والنظر في العـواقب والمآلات، جعله النص الإلهي من الفـروض الكفائيـة، التي تفضي إلى التبين، والتبصر، والاهتداء إلى السنن الاجتماعية في السقوط والنهوض، واختزال التـاريخ الإنساني، وتحقيق الاعتبار، وإضافته إلى عمر الأمة المسلمة، وتجربتها، لتحقق بذلك الوقاية الحضارية، وتتعظ بأحوال السابقين.

ذلك أن سنن الله لا تتغير، ولا تتبدل، ولا تحابي أحداً، وأن الذي يدركها، هو القادر على التغيير، والتجديد، ومغالبة قدر بقدر، والفرار من قدر إلى قدر، وأن الذي لا يدركها يصبح مُسخَّراً، بدل أن يكون مُسخِّراً لها، الأمر الذي يؤكد لنا أن دراسة المجتمعات، وفهم واقعها، وتاريخها، وثقافتها، ومعادلاتها الاجتماعية، هو الذي يوضح لنا كيفيات وآليات التعامل معها، ومواصفات خطابها، والفقه الذي يمكننا من التدرج في الأخذ بيدها إلى تقويم سلوكها بشرع الله.

إنّ ما ورد في القصص القرآني، يشكل مختبرات بشـرية خـالدة، مجردة عن حدود الزمان والمكان، من الناحيـة الاجتماعيـة، كما يشكـل منجماً لاغتراف الثقافة الاجتماعية، والعلوم الاجتماعية، وتعـدية الـرؤية، وإعادة الصياغة، ودليلاً إلى أن فهم الواقع أمر أساس، لا يقل عن فهم تعاليم النبوة، لأن فهم الواقع هو الذي يمكِّن من حسن تنزيل تعاليم النبوة، والتعرف إلى وسائل إحداث التفاعل، وتحريك آليات التغيير الاجتماعي، وهذا لا يكون إلا بالفقه الاجتماعي، أي بالتحقق من القوانين التي تحكم الاجتماع والعمران.

فقه الحكم.. وفقه الحال:

وإن كنا نعتقد أن فقه التعاليم الإلـهية، لا يتحقق بشكله المطلوب دون الفقه الاجتماعي، الذي يشكل محل هذه التعاليم، وأن فقه الحكم الشرعي، وفقه الحال، أمران متلازمان، حيث لا اعتداد بالحكم من دون

المحل، ولا قيمة للمحل بدون الحكم، لأن الأحكام بمقاصدها، وبمقدار ما تحقق من التغيير والاستجابة في المحل. لذلك نرى في كثير من الأحيان، ضرورة العدول عن الحكم إلى الترخُص شرعاً، عندما لا تتوفر الشروط المطلوبة في المحل. وكأن ظروف محل الحكم، هي التي تحكم المدى المطلوب لمراحل التنزيل. لذلك نقول:

إن فقه التعاليم، من لوازم فهم الواقع.. وفهم الواقع، من لوازم فقه التعاليم.

حتى ليمكن اعتبار كل منهما مقدمة للآخر، ونتيجة له في وقت واحد، كما هو الحال في التلازم بين السنن النفسية والسنن الآفاقية، في الرؤية القرآنية.

إن معظم الخطاب في الكتاب والسنة، في بدء التنزيل، انصرف إلى تشكيل الإنسان والمجتمع (محل الحكم)، وفق منهج معين، ومن ثم جاءت مرحلة تشريع الأحكام لهذا المجتمع، إذ لا فائدة من الحكم، حفظاً، وفقهاً، إذا افتقدنا المحل، الذي هو الإنسان، أو المجتمع الإنساني.

إن امتلاك القدرة على دراسة هذا الإنسان، المخلوق الاجتماعي، والتحقق من القوانين التي تمكنا من التغيير الاجتماعي، وفقه تنزيل الحكم على محله، هو الأمر الغائب.. ولعل مشكلة المسلمين اليوم، وإلى عقود تاريخية ماضية، ترجع في الغالب إلى قصر الاهتمام على فقه الأحكام، دون إعطاء القدر اللازم للاهتمام بمحل الحكم، الذي هو الواقع الاجتماعي.. ولا ندري، كيف يتحصل فقهٌ للنص دون فهمٍ للواقع؟.

ولا بد من الاعتراف أن كثيراً من شعب المعرفة قد توقفت في حياة المسلمين منذ زمن بعيد، ونخص بالذكر هنا شعب المعرفة في العلوم الاجتماعية، والإنسانية، الأمر الذي لم نلق له بالاً بعد، ونظن أن التخلف

والتوقف منحصر في العلوم التجريبية المادية، فقط!، مع أن أمر التوقف في العلوم الاجتماع والإنسانية هو الأخطر، ذلك أن التخلف في تلك العلوم هو سبب التخلف في العلوم المادية، ولأن التخلف في العلوم الإنسانية عصي عن الإدراك، إذا ما قورن بالعلوم والمخترعات المادية، في الوقت الذي بلغت فيه عند غيرنا من الأمم الناهضة شأواً بعيداً.. وفي اعتقادي أن الذي لا يزال يمنحنا الإمكان الحضاري، والقدرة على إحداث النقلة النوعية، هو امتلاكنا التعاليم الإلـهية السليمة، التي تشكل خميرة هذه العلوم الإنسانية، وأدواتها، والكثير من وسائلها، وتبصر بوظائفها.

لذلك نرى أنه لا بد من التوجه صوب هذه الدراسات التي توقفت في حياة المسلمين، حيث اقتصر الفقه في الدين على فقه الحكم دون فقه المحل، الذي لا يتأتى فقهه إلا بفقه المجتمعات، والسنن الاجتماعية التي تحكم مسيرتها، في الوقت الذي تطورت عند الآخرين، وأدركوا أهميتها وخطورتها للتعرف على الواقع البشري، الأمر الذي كان لا بد منه لتسهيل عمليات الاستعمار والتنصير.

لذلك يمكن القول: بأن معظم هذه العلوم الإنسانية، إنما نشأت في مناخ التبشير والاستعمار، وجاءت استجابة لحاجات مؤسسات التنصير، ومراكز صنع القرار، وأن تطورها فيما بعد، إضافة إلى ذلك، كان لحاجات التجارة والتسويق، والتحكم الثقافي.

ولا بد أن نشير إلى أن السلف الصالح، ومن خلال نضح الكتاب والسنة، انشغلوا بوظيفة تلك العلوم الاجتماعية، وأدركوا أهميتها من خلال تعاليم النبوة، عن الاشتغال بتحرير مصطلحاتها، وحدودها العلمية. ولكن المشكلة في: توقف فقه النبوة في عصور الركود والتخلف، الذي أدى إلى توقف هذه العلوم، وإدراك أهمية وظائفها على حدٍ سواء.

وكأن الأمر المطروح اليوم: كيف يمكن للمسلمين استئناف دورهم،

وذلك بإدراك أهمية هذه المعارف، والانطلاق صوب المستقبل لبناء علوم اجتماعية إسلامية، متميزة بنسقها، ومنطلقها، وهدفها؟ وهل الآليات العلمية والمنهجية، التي بلورتها تلك العلوم عند الآخرين، يمكن أن تكون أدوات سليمة، ومحايدة لعلوم اجتماعية إسلامية، أم أنها جاءت ثمرة للرؤىٰ، والمنطلقات الأخرى، ولعمر حضاري وثقافي معين؟ وإلى أي مدي يمكن للمسلمين في مواقعهم الحالية المتخلفة، التعامل مع هذه الأدوات، دون الاخلال بالمنطلقات الإسلامية؟ وهل المسلمون اليوم، في المستوى الذي يمتلكون فيه معايير وشروط التعامل، أم أنهم في منخفض حضاري، تصب عليهم الثقافات، والمذاهب، والمناهج، دون القدرة على التعامل معها كما هو حال الأواني المستَطْرَقة في تلقي السوائل؟

وبالإمكان القول: إن تعاليم النبوة في المسألة الاجتماعية، تشكل بالنسبة للمسلم، إن هو فقهها تماماً، مركز الرؤية، وتبصر بالسنن الاجتماعية الأساسية التي تحكم مسيرة الحياة، والاجتماع البشري، والتي تشكل له عواصم من الزلل، كما أنها تمكن في الوقت نفسه من الإفادة من الوسائل التي حاولت مناهج البحث الغربي تجريدها في أدوات تسهم في تقليل الخطأ في النتائج، كالتأكيد على استخدام الملاحظة، والإحصاء، والاستبيان، واختيار العينات، والمقابلة، والمعايشة، والمقارنة، والمطابقة. وهذه كلها أدوات تستعين بها العلوم الاجتماعية اليوم، ويمكن أن تستعين بها العلوم الاجتماعية الإسلامية، وتصوب، وتحسن توظيف نتائجها بما تمتلك من الضوابط المنهجية في الوحي المعصوم، والسنن الاجتماعية التي شرعها الكتاب، وبينتها السنة.

المفاهيم الغربية ثمرة لمجتمعاتها:

ونستطيع أن نقول: إن علم الاجتماع وغيره من العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، التي تأصلت وتبلورت وامتدت على يد الآخرين بعد

توقف العقل المسلم، إنما صُبّت في العالم الإسلامي من الخارج، وهي وليدة حضارة وثقافة لها تاريخها، وفلسفتها، وخصائصها، وعمرها الفكري، ووليدة لمجتمعات لها أزماتها، ومشكلاتها، وتحولاتها الاجتماعية ونسقها المعرفي، والسؤال المطروح: هل تعتبر المعايير والمفاهيم التي طرحتها الحضارة الغربية، ولا سيما في علم الاجتماع، مفاهيم علمية حقاً؟ ذلك أن وصف العلمية يفترض أن تكون هذه المفاهيم والمعايير عامة وعالمية، كما هو الحال في ميدان العلوم الطبيعية، ومن ثم يكون بالإمكان تطبيقها على كل المجتمعات؟ وهل يمكن الادعاء بأن المناهج، والتقنيات المختلفة، وأدوات التحليل، التي جاءت ثمرة لعلم الاجتماع الغربي، هي فعلاً أدوات موضوعية ودقيقة، تساعد على دراسة الظواهر الاجتماعية؟

وتبقى القضية الأساسية المطلوبة بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، أن يقتحم الباحثون في علم الاجتماع وغيره، الساحة، ويبدأون طرح بعض التساؤلات، والقيام ببعض الدراسات حول تلك المفاهيم، والمناهج المتبعة، والتقنيات المستخدمة، وحول مشروعية تطبيقها في دراسة مجتمعات تختلف جذرياً في عقائدها، وأفكارها، وتحولاتها الاجتماعية، عن المجتمع الذي نشأ فيه علم الاجتماع.

وقد تكون المشكلة الأساسية، أيضاً عند بعض علماء الاجتماع العرب، في معايرة واقع حضاري أو اجتماعي، بأصول حضارية وقوانين اجتماعية غريبة عن أصوله ونسقه المعرفي.. أو بمعنى آخر، معايرة واقع حضارة، بأصول ومنطلقات حضارة أخرى.

وهنا يكون من المفيد أن نشير إلى أن الحصيلة الإسلامية المعاصرة في إطار علم الاجتماع، ما تزال في طور الأفكار، والملحوظات، بحيث لم ترق بعد إلى بلورة النسق المعرفي الإسلامي في هذا الموضوع، وتأسيس علم الاجتماع الإسلامي، بعد أن توقفت تلك الشعب المعرفية في تاريخنا

الثقافي، إلا من بعض النظرات والبوارق التي لم تستطع تأصيل الموضوع والامتداد به من بعد ابن خلدون ـ رحمه الله ـ سواءً في ذلك أصحاب المقاربات الفكرية، الذين حاولوا محاكاة الطروحات الغربية، واستعمال أدواتها، وتطبيقها على المجتمع الإسلامي، أم أصحاب المقارنات، الذين حاولوا بيان بعض الفوارق، التي تتميز بها السنن الاجتماعية والنفسية في الرؤية القرآنية، عنها في مذاهب علم الاجتماع الغربي، سواء في المنطلقات أو في التطبيقات، وتفسير الظواهر والتحولات الاجتماعية، وسنن التغيير، لكن دون القدرة على تأسيس النظرة الإسلامية، وتقديم الدراسات الرائدة.

ونستطيع القول: بأن المتحصل في ذلك إلى الآن، هو رد فعل، وفكر دفاعي، أو ثقافة دفاعية، لحماية الذات غالباً، دون القدرة على الامتداد، وإيجاد البديل.. وقد تكون المشكلة أن كثيراً ممن اهتموا بهذا اللون من الدراسات، والذي جاء اهتمامهم ثمرة للاستفزاز والتحدي الثقافي، لم يتوفروا على هذه الدراسات، ويتخصصوا فيها، لذلك جاء عطاؤهم عبارة عن نقرات، ونظرات، والتماعات، مبعثرة هنا وهناك، يمكن أن تشكل المرحلة التمهيدية، أو بناء الهاجس الثقافي حول التقصير في مثل هذا الميدان، وتقود فيما بعد إلى التأسيس والتأصيل.

لقد سارع العلماء والباحثون في العالم الإسلامي ـ كلون من رد الفعل ـ إلى إنشاء كليات للعلوم الإنسانية، ومراكز للبحوث المختلفة، لكن جاءت هذه المؤسسات رهينة للمرجع، والكتاب، والمدرس، والمنهج، وأدوات التحليل، واستخدام المفاهيم النظرية، والتقنيات الغربية، لفهم واقعنا المعاصر دون التنبه إلى الفوارق الجذرية بين المجتمعات العربية الإسلامية والمجتمعات الصناعية الغربية، الأمر الذي أدى إلى سوء الفهم لمشكلات وظواهر مجمعاتنا الإسلامية، وتطبيق مناهج بعيدة عن معادلتها النفسية

والاجتماعية، في بلورة أنماط اجتماعية عاجزة عن الانطلاق من الماضي، واستصحاب السنن الاجتماعية في القرآن والسنة في التواصل مع الحاضر.

ودون الدخول في استقصاء الأسباب، لعلنا نقول: إن الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي انتهت إليه المجتمعات الغربية، مكن الباحثين والعلماء من التوفر على أبحاثهم، بعيداً عن معادلة الجوع، والخوف، التي نهبت الإنسان في العالم الإسلامي، ولا تزال. كما أن تلك المجتمعات أتيحت لها أقدار من الحرية، أمكن معها استقرار الظواهر الاجتماعية على الشكل الصحيح، بعيداً عن النفاق والتشكل الاجتماعي المغشوش، الأمر الذي يسر دراستها، والوصول إلى القوانين الاجتماعية التي تحكم سيرورتها.

وعلى الرغم من أن وعي المسلمين بأهمية العلوم والمعارف الاجتماعية المتنوعة، الذي جاء متأخراً نسبياً، بسبب المواجهة المفروضة على العالم الإسلامي، حيث بدأت المحاولات سواءً على مستوى إنشاء المؤسسات، أو الهموم والاجتهادات الفردية، لإقامة علوم اجتماعية ذات مرجعية إسلامية، تعيد النظر في أهداف ومنطلقات تلك العلوم، وتحاول الإفادة من آلياتها في ضوء رؤية ذات درايةٍ بالعصر، وفقهٍ بالنصوص المعصومة في الكتاب والسنة، فإن البشائر مطمئنة، وذلك بالاهتداء إلى الإمكان الذي يمنحه الوحي، الذي يقف على قمة التجربة للأنبياء، مع أقوامهم، ويوقف المسلمين على سنن السقوط والنهوض، ويجعلهم قادرين على هضم التراث العالمي في مجال الدراسات الإنسانية، والتجاوز به إلى تحقيق المقاصد، والحِكَمِ، والوظائف التي يفتقدها الغربي، الذي أوجد العلم، وأضاع الحكمة، وأبدع الوسيلة، وافتقد الغاية.

إن رصيد المسلمين من القيم والتجارب في إطار العلوم الإنسانية،

يجعلهم مؤهلين لتشكيل ريادة حقيقية في هذا المجال، تخلِّص هذه العلوم من الخلل، وتحرر أهدافها من الرغبة في الهيمنة والتحكم، وتوجهها لتحقق الغاية من الخلق، وتلحق الرحمة بالعالمين.

لذلك نرى أنه لا مندوحة لنا من الانطلاق من أهدافنا، ومفاهيمنا الأساسية، واستخدام تجربتنا، وتراثنا العلمي، والتوجه إلى إعادة تشكيل مركز الرؤية، واستصحاب السنن الاجتماعية والنفسية، التي اختبرتها رحلة النبوة، ومجتمع النبوة، وتخلينا عن هاجس المقاربة، والمقارنة، الذي لا يورث إلا ردود أفعال غالباً، لإنتاج علوم اجتماعية متلائمة مع نسقنا المعرفي. لكن هذا لا يتحقق ما لم يتوفر المناخ الملائم لانتاجنا المعرفي.

ولعل مما يبشر بالخير، توجه الكثير من الباحثين والدارسين إلى هذا اللون من الدراسات، واختيار موضوعاتها، لتكون مجالاً للدراسات الجامعية، والرسائل الأكاديمية، في الماجستير والدكتوراة، إضافة إلى فسح المجالات في بعض الجامعات الإسلامية إلى مقررات في العلوم الاجتماعية، وفي مقدمتها علم الاجتماع الإسلامي، علاوة على ما تتضمنه مناهج مادة الثقافة الإسلامية، التي تُدرس في الجامعات كمتطلب جامعي، من جوانب دراسية في المجال الاجتماعي والإنساني، وقيام مؤسسات وجمعيات وجماعات علمية، مثل جمعية علماء الاجتماع المسلمين، وغيرها.

ربيع الأول ١٤١٣ هـ
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢ م



إشكالية التنمية

أنزل الله القرآن، ليكون للناس شرعة ومنهاجاً، يحدد أهداف الخلق، ومقاصد الدين، يبصرنا برحلة الحياة، ويعرفنا بعلوم النشأة والمصير، ويبين لنا موقع الإنسان من الكون، وعلة خلقه، ووظيفته في الحياة، وسبيل قيامه بأعباء الاستخلاف الإنساني، أداءً لأمانة التكليف، وتحقيقاً للعبودية، التي خلق من أجلها، واستشعاراً للمسؤولية عن العمل، انطلاقاً من توفر القناعة، وتحقيقاً لحرية الاختيار، وحملاً لرسالة استنقاذ البشرية، والشهادة عليها، وقيادتها إلى الخير، وإلحاق الرحمة بها، وبناء المجتمع الإسلامي المتكافل، مجتمع المساواة والكفاية والعدل، الذي يشكل النواة التي تثير الاقتداء، وتغري بالاتباع، بعيداً عن الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، حيث يتوقف فيه تسلط الإنسان على الإنسان، الأمر الذي كان ولا يزال مصدر الشر في العالم، وتتحقق حماية المجتمع، وذلك بعدم الاقتصار على بيان معالم المنهج، ومسالك المسيرة البشرية، وإنما بوضع الحدود والضوابط، وتأمين السلطة الرقابية، من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي تضمن ـ إلى جانب إيقاظ الوازع الداخلي ـ ديمومة تنمية دوافع الخير، وتغلبها على نوازع الشر، حماية من السقوط.

ولقد تجسد الوحي الإلهي في سيرته وسنته ﷺ، فكانت حياته الصورة العملية، لتقديم الأنموذج، في تحويل القيم إلى برامج، والفكر إلى فعل، والنظرية إلى تطبيق، من خلال عزمات البشر. فأقام المجتمع الإسلامي ـ مجتمع خير القرون ـ على عين الوحي، ليكون محل الأسوة والقدوة،

بحيث يكون اتباعه، ومحاكاته، وتمثل علاقاته، استجابة للتكليف الشرعي: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، وعضوا عليها بالنواجذ» (رواه أحمد)، والمعلوم أن النواجذ هي أقوى، وآخر، ما يتبقى من الأسنان.

وقد يكون من أهم الأمور المطروحة على العقل المسلم اليوم، الذي ينتمي لماضٍ متألق، وحاضر متخلف، هي:

كيف يصوِّب هذه المعادلة، ويبصر سبيل الخروج، من نفق التخلف؟

هل يتحقق ذلك باستمرار الفخر بالماضي، والاعتزاز بإنجاز الآباء والأجداد، والاحتماء به، لتعويض مركب النقص، والعجز عن التعامل مع الحاضر، وإبصار ملامح المستقبل؟ أم يتحقق بالانسلاخ من هذا الماضي، والالتحاق بركب حضارة الغالب، ومعايرة مواريثنا الفكرية بقيم وأصول حضاراته؟، أم الانتفاع بنواتج تلك الحضارة، ومعايرتها بقيمنا ومواريثنا الفكرية، الأمر الذي يقتضي إعادة بناء شخصية المسلم المعاصر، وتقويم سلوكه، وضبط حركته، بقيم الكتاب والسنة، وفك قيود الارتهان، والتحكم الثقافي، والسياسي، والتورط الاقتصادي، والانعتاق من أسر المذاهب، والمؤسسات، والقوالب، التي فرضها عليه مناخ الاستعمار، وامتدت به إلى ما بعد عصر الاستعمار، من التبعية، والتخلف، من أجل أن يسترد ذاته، ويكتشف طاقاته المعطلة، ليستأنف دوره، الذي ناطه الله به، مستثمراً إمكاناته الروحية، والذهنية، كشروط لا بد منها لتحقيق التوثب الروحي، واستعادة الفاعلية، وإبصار طريق العمران البشري، الذي ينسجم مع نسقه الحضاري، ومعادلته الاجتماعية، في ضوء قيمه، واستصحاب تطبيقها في الواقع، من خلال الشخصية الحضارية التاريخية للأمة المسلمة، بعيداً عن الأنماط الاستعمارية، لحضارة الغالب المفروضة عليه.

وقد تكون المعادلة الصعبة، المطروحة بإلحاح على مسلم اليوم، ـ كما أسلفنا ـ هي في انتمائه لماضٍ متألق، على الأصعدة المتعددة، ومعاناته لواقع متخلف على مختلف الأصعدة أيضاً، على الرغم من أن أمته المسلمة، صاحبة الرسالة الخاتمة الخالدة، تمتلك الخطاب الإلهي السليم، الذي يمنحها الطاقات الفاعلة، والقيم الروحية، ويشكل لها مركز الرؤية الحضارية. كما تمتلك الإمكانات، والطاقات المادية الهائلة المركوزة في بلادها، والتي يمكن ـ لو أحسن توظيفها ـ أن تتحكم بحركة العالم، وتعيِّن وجهته، إضافة إلى التراث العظيم، الذي يشكل بحق قسمات الشخصية الحضارية التاريخية، كدليل للعمل، والتعامل، واستعادة الذات، وتحريك الفاعلية.

لكن قد تكون المشكلة حقيقة، في الإصابات التي لحقت بالعقل المسلم المعاصر، فأعادت تشكيله وفق الأنماط الاستعمارية، حيث بدأت تجري عليه سنة التقليد والمحاكاة، حتى لا يرىٰ معالجة مشكلاته، وقضاياه، إلا من خلال القوالب، والأوعية، والمناهج، والمذاهب، والمقاييس، التي اكتسبها من خلال المناهج المعرفية، التي طبقت عليه، وشكلت شخصيته، بعيداً عن قيمه، ونسغه الحضاري، ونسقه المعرفي، وإذا امتلك موقف اختيار في هذه الحالة، فإنما يكون بين الحلول، والأشكال المطروحة، من خلال حضارة الغالب، أو على أحسن الأحوال، يقوم بمحاولة مقاربتها ببعض مواريثه الثقافية ـ كنوع من التعويض عن مركب النقص ـ لكنه يبقى عاجزاً عن ارتياد طريق آخر، هو الطريق الإسلامي المتميز، وامتلاك القدرة على الإبداع من خلاله.

الخروج من نفق التخلف:

وأعتقد أن هذا اللون من الزيغ بسبب الانشطار الثقافي، هو الذي يتحكم بالواقع الإسلامي اليوم، وتلمح آثاره، ومظاهره، على مختلف الأصعدة، حيث لا يزال السؤال الكبير والملح، مستمراً:

كيف يمكن لنا الخروج من نفق التخلف؟

وعلى الرغم من هذا الزمن المتطاول، والضائع، فلم نعثر بعد، على سبيل متفق عليه للخروج، يجمِّع طاقات الأمة، ويستعيد فاعليتها، ويشد قواها، لحل تلك المعادلة، والإقلاع من جديد.

والذي زاد الطين بلة، أن الذي يمتلك التقدم المعاصر ـ على الأقل في الجوانب المادية ـ هو الآخر، الذي كان في يوم من الأيام هو السيد المستعمِر، وكان هو أحد الأسباب الرئيسة للسقوط في وهدة التخلف، وهو الذي لا يزال يتحكم ـ بشكل أو بآخر ـ ويسهم باستمرار التخلف، لذلك باءت بالفشل محاولات التحديث، والنهوض كلها تقريباً، التي حاولتها بعض بلاد العالم الإسلامي، وعلى رأسها تركيا الكمالية، عندما رأت: أن التحديث والتنمية والنهوض، إنما يتم من خلال الانسلاك في منظومته الحضارية، وأنماطه الثقافية جميعها، كما فشلت خطط التنمية كلها في بلاد العالم الإسلامي، التي قامت على استيراد الخطط، والبرامج، والخبراء، لأن تلك الخطط، إنما نبتت وتكاملت من خلال الظروف الخاصة بالمجتمعات الأخرى، وجاءت ثمرة لمعادلة الإنسان النفسية، والاجتماعية في تلك المجتمعات. بعيداً عن ظروف وحاجات المجتمعات الإسلامية الحقيقية.

لذلك رأينا، أن الذين حاولوا استيراد الخطط، والخبراء، والبرامج، كما يستوردون الطعام، واللباس، والدواء، والحذاء، دون الالتفات إلى تلك المعادلة، وتلك الخصوصية، لم يزيدوا الأمة إلا ارتكاساً، وتخلفاً، وارتهاناً، واعتماداً على الآخر. فالواقع الذي نعيشه، والصورة التي انتهت إليها الخطط المستوردة لتنمية العالم الإسلامي، والعالم الثالث بشكل عام، أكبر دليل على ذلك، وإن كان يحلو لبعضهم المماراة بالباطل، ومحاولة الإلقاء بالتبعة على فساد التطبيق، وليس على الخلل في الخطط المستوردة نفسها، وبُعدها على معادلة الإنسان النفسية، والاجتماعية، التي تحول دون

التفاعل معها، والاستجابة لها، لأنها في نظرهم جربت، ونجحت في أماكن أخرى، ولم يسألوا أنفسهم ـ ولو مرة واحدة ـ عن سبب فساد التطبيق الذي يدّعونه، وسبب عدم تحقق الانسجام بين الهيكل المستورد، والروح الذاتية للأمة.

ونحن لا نريد بهذا إغلاق الأبواب والنوافذ، وعدم الإفادة من التجارب العالمية، في إطار التبادل المعرفي، خاصة وأن العالم أصبح اليوم دولة واحدة، تأثراً وتأثيراً، وإنما ندعو إلى إعطاء خصوصية الأمة وثقافتها، وعقيدتها، بعدها الصحيح، في عملية التنمية والنهوض، ذلك أن أية عملية نهضوية تتجاهل هذه الخصوصية، وتفتقد عنصر الارتكاز إلى عقيدة الأمة، وإبداع آليات التعامل، في ضوء مرجعيتها والتكيف معها، محكوم عليها بالإخفاق، ذلك أن في معادلة التبادل المعرفي، نجد الفرق واضحاً بين التاجر الذي يسافر ليستورد، ويعود ليسوق البضائع الأجنبية، وبين التلميذ الذي يرتحل ليتعلم، ويعود ليدرك عوامل الإنتاج، وعناصره، وإمكاناته، ومعادلة إنسانه، فينتج، ويبدع من خلال استصحاب تلك الشروط كلها، كما يقول الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله.

التنمية.. قضية ثقافية:

وقد تكون مشكلة التنمية، ومعاودة النهوض، واستعادة فاعلية الأمة، مشكلة معرفية، أو بتعبير آخر: مشكلة ثقافية، أو مشكلة مفاهيم بالدرجة الأولى.

ذلك أن مفهوم التنمية في غالب الأحيان، أصبح يقتصر على الجانب الاقتصادي المادي، ويرتبط إلى حدٍّ بعيد، بالعمل على زيادة الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم، تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه السنوي، بعيداً عن

تنمية خصائصه، وصفاته، ومزاياه، وإسهاماته الإنسانية، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها.

ولا بد من الاعتراف بأن قضية التنمية، ومفهوماتها، لها فلسفاتها المختلفة، التي تتبلور من خلال القيم الاعتقادية، والظروف النفسية، والتاريخية، والأزمات المادية، التي تمر بها كل أمة، كما أن لها أوعيتها وأشكالها ووسائلها.

فالتنمية في حقيقتها، عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع، بما يحقق رفاهية الإنسان، ويحفظ كرامته، حيث لا قيمة للرفاهية المادية، مع فقدان الكرامة.. وهي أولاً وقبل كل شيء، بناءٌ للإنسان، وتحرير له، وتطوير لكفاءاته، وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع، وطاقاته المذخورة فيه، وحسن توظيفها، وتسخيرها، وادخارها، في ضوء استراتيجية، ورؤية علمية للمستقبل، أو لعالم الغد، ويبقى الإنسان، هو غاية التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه، وتبقى التنمية في المفهوم الإسلامي، هي التنمية الثقافية بالمفهوم الشامل للثقافة، التي تشكل الإنسان، وفق قيم الله.. الإنسان الذي يحقق عبوديته، ويؤدي وظيفته، في القيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، والعمران البشري.

ذلك أن التخلف في المجال الاقتصادي المادي، لا يمكن أن يوجد في مجتمع بمفرده، متعايشاً مع تقدم في المجال السياسي، أو الثقافي، أو الاجتماعي، وإنما يأتي التخلف الاقتصادي ثمرة لتخلف سياسي، وثقافي، واجتماعي.. فكل جانب من هذه الجوانب، يمكن أن يكون مقدمة، ونتيجة لغيره، في الوقت نفسه.. والتخلف في واحد من هذه الجوانب، مؤشر خلل وإصابة، وفساد في الجوانب الأخرى، حتى ولو كانت الصورة الظاهرة على غير الحقيقة المستورة.

لذلك نقول: إن قضية التخلف الاقتصادي أو التنمية، لا يجوز أن

تفهم إلا ضمن إطار اجتماعي، وثقافي، ونفسي، وعقدي، وأن الظن أو التوهم أن مجرد استيراد، أو تغيير الهياكل، أو الأشكال الاقتصادية، أو الاستدانة والاستقراض، للوصول بالمجتمع إلى مرحلة الرفاه، والترف، والاستهلاك، هو تشويه لحقيقة التنمية، وقد يكون سبباً لتكريس التخلف، كما هو الحال في معظم بلاد العالم الإسلامي.

وبالإمكان القول أيضاً: إن العالم الإسلامي سوف يستمر في حالة المعاناة التي هو عليها، ما لم يستطع استلهام قيمه المعصومة في الكتاب والسنة، واستصحاب تجاربه التاريخية في الركود والنهوض، وامتلاك القدرة، من خلال ذلك كله، على إبداع برامج، وأوعية، لحركة الأمة المسلمة، في إطار التنمية الشاملة، خاصة بعد أن أخفقت محاولات التحديث والإنقاذ المستوردة من الخارج، والتي ما زادت الأمة إلا تخلفاً وارتكاساً، يستوي في ذلك، بلاد العالم الإسلامي، ذات الوفرة السكانية، والندرة المالية، التي تتوفر فيها الطاقات، وكثافة اليد العاملة، أو البلاد ذات الوفرة المالية، والندرة السكانية، حيث إن النهوض بقي شكلياً، لأنه تم في نطاق أشياء الإنسان، وأدواته الاستهلاكية، على حساب الإنسان نفسه، والارتقاء به، كهدف نهائي للتنمية، ووسيلة فاعلة فيها.

وحتى في مستوى تنمية أشياء الإنسان، وأدواته الاستهلاكية، اقتصر الأمر على الاستيراد، واستمر العجز عن الاستنبات، لغياب بناء الإنسان، لتستمر من ثم حالة التحكم والارتهان، ولا شك عندنا، أن من مقتضيات ولوازم استمرارحالة الارتهان، والتحكم بالعالم الإسلامي، إيجاد المناخات، وخلق المشكلات، التي توفر ذلك، وتبقي عليه، حيث تستمر إشاعة حالة القلق، والاستبداد السياسي، وانعدام الأمن والحرية، التي تعتبر من أول شروط النهوض، وتوفير مناخات التنمية، على مختلف الأصعدة.

هذه الحالة من القلق والخوف، كانت ولا تزال تدفع دائماً الطاقات،

والعقول، والأموال، التي تعتبر العناصر الأساسية في عملية التنمية والنهوض، إلى الهجرة من مواطنها، وإذا لم تستطع الهجرة إلى الخارج، نجدها تمارس عملية الهجرة، والتخفي والغياب في مواطنها.

وقد لا نكون بحاجة إلى تقديم إحصائية عن الأموال، والعقول، والسواعد المهاجرة من بعض بلاد العالم الإسلامي بسبب الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، والقهر الثقافي، والتي لو أمكننا الاحتفاظ ببعضها، لكانت سبيلاً إلى تنمية العالم الإسلامي كله، بعيداً عن القروض، واستيراد الخبرات، واستمرار الاستنزاف، وتكريس التخلف لأمتنا.

ومحاولات الاحتواء، والارتهان، والاستلاب هذه، قد تكون أمراً طبيعياً في معركة الصراع الحضاري، أو الحوار الحضاري على حدٍ سواء، لكن ليس من الطبيعي ألا تدرك النخب الحاكمة، ومؤسسات العمل الثقافي والسياسي ذلك، وتضع الوسائل المناسبة، والكيفيات الملائمة للتعامل معه، وتخليص العالم الإسلامي من واقعه البئيس.

وإذا كان لنا عذر في الماضي، حيث استنفدت جهودَنا كلها محاولاتُ مواجهة الاستعمار، والبعث والإحياء الإسلامي للأمة، وإعادة الانتماء للإسلام، والالتزام بقيمه، وأحكامه، بما يمكن أن تقتضيه فترة إنهاء التبعية واسترداد الذات، فليس لنا اليوم عذر، وبعد أن تحقق هذا بأقدار كبيرة، ألا تبدأ في عالمنا الإسلامي مرحلة إعادة بناء الذات، بعد استردادها، ووضع البرامج والخطط التنموية، من خلال القيم الهادية الواقية، والاعتبار بالتجارب الماضية. ذلك أن القيم في الكتاب والسنة، لا تخرج عن كونها مؤشرات كبرى، ومنطلقات أساسية، ومراكز رؤية، تمنح الإمكان الحضاري، لكنها لا تغني أبداً عن إبداع البرامج، ورسم الخطط، ووضع الاستراتيجيات المنبثقة في ضوء الظروف المحيطة، والإمكانات المتاحة، والمقاصد الهادفة، وحسن توظيف فوائض الطاقات الموفورة، حيث لا يزال

الخطاب الإسلامي في معظمه اليوم، يتوجه صوب تأكيد القيم، وما يجب أن يكون عليه المسلمون، دون إعطاء القدر الكافي، لفهم ما هو كائن، من واقع التخلف، ومن ثم إبداع أوعية، وكيفيات، وبرامج، الخروج من الواقع.

الأصول النفسية للتكافل:

وفي إطار العملية التنموية، وتحقيق التكافل الاجتماعي، لا شك أن القيم في الكتاب والسنة، قد وضعت الأسس الكاملة، ورسمت المسارات، وغرست الأصول النفسية، وحددت الموارد المالية، ووضعت التشريعات الملزمة، وأقامت الحراسات الواقية من السقوط والنكوص، أو التوقف الاجتماعي، حيث لم يقتصر التكافل الاجتماعي، والتنمية في الإسلام، على الجانب المادي، كما هو الحال في الضمان الاجتماعي في الدول الحديثة، وإنما جاءت القيم والتشريعات التكافلية شاملة لجميع جوانب الحياة، بما في ذلك الجانب المادي، وأكثر من ذلك، حيث جعلت تكامل الفرد، وتكافله مع نفسه، وتزكيتها، ووعيه لذاته، هو الأساس في عملية التنمية والتكافل الاجتماعيل مع الآخرين. فالإنسان غير المتكافل مع نفسه (غير السوي)، يصعب عليه أن ينظر للآخرين نظرة سوية، ويمتلك القدرة على التكافل معهم، بل لقد تجاوز الأمر في التصور الإسلامي إلى مرحلة أرقى من ذلك، حيث جعل الإسلام نجاة الفرد، مرهونة إلى حدٍ بعيد بتنجية الآخرين، وربط كمال الإيمان بحب الآخرين، وبذلك أقام بناء الأصول النفسية للعملية التكافلية والتنموية على:

- الأخوَّة: قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (الحجرات: ١٠)، وقال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» (رواه البخاري).

- والرَّحمة: وهي الغاية التي من أجلها كانت النبوة، يقول تعالى:

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، ويقول الرسول ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن. ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء» (رواه الترمذي)، ووصف مجتمع المسلمين بقوله تعالى: ﴿رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ (الفتح: ٢٩)، والرحمة عاطفة قلبية، تدفع الإنسان المسلم إلى حماية الآخر والتكافل، وتقديم المساعدة والرعاية لكل مخلوق، حتى الحيوان كان له نصيب من الرحمة، وتخفيف المعاناة، والرعاية المادية، وذلك بوقف المال للنفقة عليه، استجابة للندب الشرعي: «إن لكم في كل كبد رطبة أجر» (متفق عليه).

● والإيثار: وهي مرتبة متقدمة جداً في العملية التكافلية، حيث لم يعد يقتصر الأمر على الإحساس بحق الآخر، والحب له كما تحب لنفسك، وإنما تتجاوز إلى مرحلة أرقى، بحيث تقدمه على نفسك، وتخصه بما هو لك، قال تعالى: ﴿وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ﴾ (الحشر: ٩).

● والعفو: وهو المسامحة، والتجاوز النفسي والمادي، مع الآخر، مع القدرة على تحصيل الحق منه، قال تعالى: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾ (البقرة: ٢٣٧) وفي ذلك ما فيه من إعادة بناء اللحمة ومتانة النسيج الاجتماعي.

● والعدل: وهو أن تعطي الناس كامل حقوقهم، ولا تظلمهم، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ (المائدة: ٨).

● والإحسان: وهو عدم الاقتصار على إعطاء الناس حقوقهم، بل الإحسان إليهم في التعامل، والتنازل لهم عن بعض حقك، وهو مرحلة فوق مرحلة العدل، قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ وَأَحۡسِنُوٓاْۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ (البقرة: ١٩٥).

● والتَّقوى، وخلاصتها: أن لا يفتقدك الله حيث أمرك، ولا يجدك حيث نهاك.. وهذا الالتزام، هو الذي يحقق الوقاية من السقوط في المعاصي الفكرية، والأثرة النفسية والمالية.. والتقوى هي خير الزاد، وجماع الأمر كله، والعلامة المميزة للمجتمع الإسلامي المتكافل.. مجتمع المتقين، قال تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة: ١٩٧).

﴿قُل لَّا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة: ١٠٠).

وهكذا نرى أن القيم في الكتاب والسنة، أوجدت الأسس للنسيج الاجتماعي، وأشاعت المناخ المطلوب لعملية التكافل والتنمية، الأمر الذي يمكِّن من إبداع البرامج التي يخف الناس إلى القيام بها، لأن التعامل معها، والإيمان بها، وإن لم يكن مقدَّساً ـ كاجتهادات بشرية ـ فإنه يرتكز إلى القيم المقدسة.

الموارد المالية للتكافل:

ولم يقتصر الإسلام على بناء الأصول النفسية، وإعادة تشكيل النسيج الاجتماعي للتنمية، والتكافل، والتدريب عليها، على المستوى التربوي فقط، وإنما ضمن تحقيق ذلك بتشريع موارد مالية ملزمة، كالزكاة، والوصية، والميراث، والوقف، والنذور، والكفارات، والصدقات، وزكاة الفطر، والنفقات الواجبة، وغير ذلك من الموارد المالية التكافلية، وضمن حراسة ذلك واستمراره، بحسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي تشكل الرقابة العامة الدائمة، والحراسة المستمرة، كما أسلفنا.

ولا يتسع المجال لوقفات عند كل مورد من هذه التشريعات

التكافلية، وبيان أثره في عملية التنمية، وإنما هي إشارات سريعة تعين على رؤية الإطار التشريعي للتكافل الاجتماعي، بشكل عام.

ولا يقتصر الأمر في أوقات الشدائد والأزمات، على هذه الموارد، وإنما يتجاوزها ليصل إلى مرحلة تحريم الادخار، تلك المرحلة التي لا يقتصر فيها واجب المسلم على دفع الزكاة التي هي حق المال، ودليل جواز الادخار، ولا يقتصر أيضاً، على بعض الواجبات المالية الطارئة، التي ترتب على المال حقاً سوى الزكاة، وإنما تتجاوز إلى تحريم الادخار، وليس تحريم الاحتكار فقط، بل واعتباره من الكنز الذي تكوىٰ به الجباه والجنوب.

وما أظن أن أشد المذاهب الاقتصادية تطرفاً، وصلت إلى مرحلة تحريم الادخار، حتى في حالات الشدة، واقتصاد الحرب، كما يقولون. ولا بد أن نذكر هنا أن التشريعات المالية، التي تحقق الموارد التكافلية، مبنية على قناعه شخصية، وإيمان وعقيدة، وأصول نفسية، كما أسلفنا، بحيث يسعى الفرد المسلم لأدائها من ذاته، وبدافع من الوازع الداخلي، ويطمئن إلى ثواب فعله، وأنه دين، يتقرب به إلى الله. ومن هنا فشلت في عالم المسلمين سائر المصادرات، ومحاولات تأميم المدخرات، والفوائض، التي فرضتها بعض الحكومات في العالم الإسلامي، تحت عناوين الاشتراكية، وغيرها لأكثر من ربع قرن، وأخفقت في مجالات التنمية، وكانت سبباً في تكريس التخلف، لعدم إيمان الإنسان بها، ووجود الأثرة واستبدال استغلال الدولة باستغلال الفرد والتشريعات المتعسفة في تطبيقها.

إن التكافل الاجتماعي، أو التنمية بالمفهوم الشامل في الإسلام، تقتضي في بعض الظروف والشدائد، تقديم المدخر، من ظهر، وزاد، وجهد، وطاقة، إلى الآخرين، حتى إننا نرى فهم الصحابة الذي ينقله لنا أبو سعيد الخدري رضي الله عنه من قول الرسول ﷺ: «من كان معه فضل

ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له»، فذكر من أصناف المال ما ذكر، حتى رأينا: أنه لا حق لأحدٍ منّا في فضل، (رواه مسلم)، أي: لا حق في الزائد عن الحاجة، حتى لقد وصل الأمر ببعض الصحابة ـ أبو ذر الغفاري رضوان الله عليه ـ إلى القول: (الكنز هو: الزائد عن حاجة يومك).

أما الكنز الذي هو الاحتفاظ بالمال، وتعطيل وظيفته الاجتماعية، ومنعه من التداول، فهو من الأمور المحرمة، في كل الأحوال والأوقات، في الشدة والرخاء على حدٍ سواء.

العجز عن توظيف الموارد:

وقد تكون المشكلة من بعض الوجوه، أن العقل المسلم المعاصر، يعاني من حالة العجز، في التعامل مع موارد التكافل المالية، حيث لا يبصر من خلال تلك المعاناة التي يعيشها، ومناخ التخلف الذي يحيط به، إلا وضع تلك الموارد في المواقع الاستهلاكية، دون امتلاك القدرة على إبصار المواقع الإنتاجية، التي يمكن أن تكون أوعية للاستثمار وتنمية هذه الموارد، بحيث تتحول هذه الفوائد من الاقتصار على معالجة آثار المشكلة، وترميمها، بتقديم المساعدات الاستهلاكية؛ إلى معالجة أسباب المشكلة، والقضاء عليها، بجعل المساعدات إنتاجية، حيث تنتهي المشكلة تماماً.

ولعل من أسباب العجز أيضاً، غياب الحس بأهمية وأبعادالفروض الكفائية، ودورها في عملية التنمية، والتكافل الاجتماعي، وانكماش فكرة الاحتساب في العمل، والشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين، وتقديم ذلك في الأهمية على الفروض العينية، لأن تحقيق الفروض الكفائية، التي هي في النهاية فروض تكافلية تنموية، تصل بالأمة إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، أو التنمية الذاتية، وحسن التوظيف لطاقاتها، وفوائضها المالية، أمر يخص

الأمة كلها، ويتعلق بكيانها ومصلحتها، والمصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، شرعاً وعقلاً. لكن المشكلة في تقطيع أوصال الأمة الواحدة، ونمو الحس الفردي، الأمر الذي أدىٰ إلى عدم إبصار إلاَّ الفروض الفردية العينية، لغياب الدولة المسلمة، وغياب المؤسسات التي تقوم ببعض وظائفها حال غيابها عنها.

وقد يكون من المداخل المغلوطة، توهم بعض الجماعات أو العاملين للإسلام، أن تحقيق التكافل الاجتماعي، والامتداد به، هو من وظائف الدولة فقط. وأن أية مساهمة في هذا المجال، تشكل خدمة، ودعماً، وتأييداً، وتقوية، لمؤسسات قد لا تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة، الأمر الذي أدى إلى نكوص وقعود كثير من العاملين عن وظائف الاحتساب، والقيام بالفروض الكفائية، والتدريب عليها، وتقديم البرهان للأمة، على أن الإسلام هو القادر وحده على تقديم الحلول لمشكلاتها، ولا يخفىٰ ما للقيام بالفروض الكفائية من أهمية في مجال الدعوة للإسلام، والتحول إليه، إضافة إلى أنه ليس من المسلَّم به شرعاً وعقلاً: أن تحقيق التكافل هو واجب الدولة وحدها، كما أن الدول التي قد لا تلتزم بتطبيق الشريعة، لا يخرج المجتمع فيها، عن أن يكون مجتمع مسلمين، ولا بد أن تحكمه وتسوده حقوق الأخوة الإسلامية، في تحقيق التكافل الاجتماعي على المستوى الشعبي.

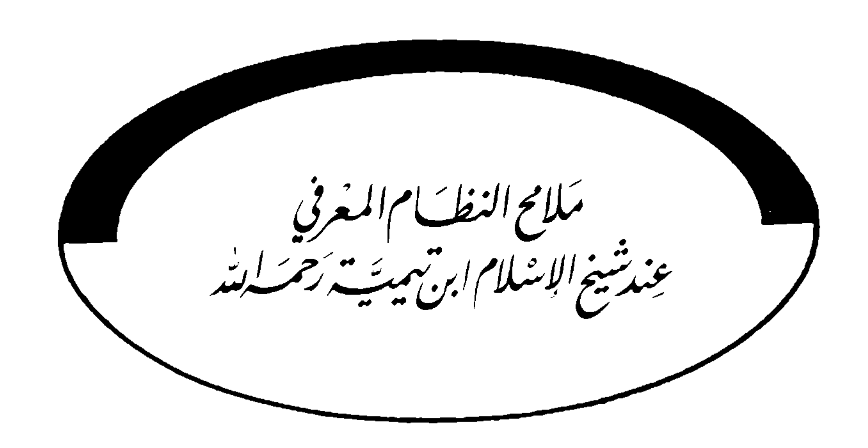
وقد يكون المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضىٰ وبعد أن أوشكنا على إنجاز تحرير الذات واستردادها، والبدء بمرحلة بناء الذات، أن ندرك أهمية التحول من الحماس إلى الاختصاص، ومن المبادىء إلى البرامج، ومن الفكر إلى الفعل، وذلك بتقديم دراسات ومقترحات، تشكل نقلة نوعية للمؤسسات الإسلامية، وللعقل المسلم بشكل أخص، تمكنه من إبصار الكثير من الملامح والآفاق الغائبة، عن العمليات التنموية في العالم الإسلامي، وتلفته إلى الطاقات الكبيرة الفائضة، المذخورة والمعطلة،

بسبب إصابات التخلف، التي أورثته العجز، عن حسن توظيف تلك الطاقات، ذلك أن أية محاولات للنهوض، بعيداً عن حسن استثمار هذه الطاقات، وتوظيفها، من خلال إعادة إحياء مفهوم فروض الكفاية، التي هي في الحقيقة واجبات اجتماعية تكافلية، تحقق الاكتفاء الذاتي، سوف تبوء بالفشل.

لذلك نرى أنه من الخطورة بمكان أن نقتصر على مخاطبة المسلمين بما يجب أن يكون (وهي الصورة المثالية نصبوا للوصول إليها) شأن الكثير من مواصفات الخطاب الإسلامي اليوم، وإنما لا بد من تجاوزذلك، إلى اقتراح نماذج للأوعية، والكيفيات، والتطبيقات، التي يمكن أن تتحرك من خلالها هذه الطاقات الفائضة، في ضوء الواقع الذي عليه الناس، بتقديم دراسات رائدة، للجمع بين الفقه للحكم الشرعي، الذي يعتبر نقطة الارتكاز الأساسية للمعاملات، وما يمنحه الفقه الاقتصادي، أو علم الاقتصاد، من إبداع وابتكار البرامج والأوعية العملية، لحسن استثمار وتوظيف فوائض الطاقات، والتخطيط لتنمية العالم الإسلامي.

وما لم تدرك المؤسسات، والتنظيمات الإسلامية، والعاملون للإسلام، أهمية فروض الكفاية، وتوفير التخصصات المطلوبة، التي تمكن من إبداع البرامج، وتقديم النماذج الإسلامية العملية، لتنزيل القيم الإسلامية في الكتاب والسنة على الواقع، وتقويم سلوكه به، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فسوف تستمر المراوحة في الموقع ذاته، مهما كانت أمنياتنا كبيرة، وآمالنا عريضة ومثالياتنا مغربة.

رمضان ١٤١٣ هـ
آذار (مارس) ١٩٩٣


ملامح النظام المعرفي
عند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

لا شك أن من الأهمية بمكان، التوجه صوب الدراسات المنهجية لامتلاك الأدوات المعرفية الصحيحة، وإعادة بناء النظام المعرفي الإسلامي، وذلك من خلال الإدراك الواعي لمصادر المعرفة، الذي يعتبر وسيلة التعرف على طرق البحث، ومعايير المعارف، وأدوات النقد والتمحيص والتقويم، في محاولة لإعادة بناء العقلية المنهجية المعاصرة، بعد هذا التبعثر الفكري، والتخاذل الثقافي، وبعد أن امتلأت الساحة الفكرية بالغث والثمين.

ولعل المدخل الصحيح لهذا البناء، من الناحية العلمية والمنهجية، البدء بمراجعة التراث، والقدرة على هضمه، وتمثل مناهجه، التي كانت وراء هذا الإنتاج المعرفي العظيم، والذي تحقق له ما لم يتحقق لغيره من الاجتهادات النظرية، والاختبار التاريخي والتجربة والمناهج العلمية، لتشكل هذه المراجعة اللبنات الأساس في البناء المعرفي المأمول، بعد أن توقف العقل المسلم في كثير من شعب المعرفة، في نطاق العلوم الاجتماعية والإنسانية، واقتصر على التقليد والمحاكاة في شعب المعرفة والدراسات الفقهية التشريعية. ولتكون هذه المراجعة التراثية وسائل معينة على حسن التعامل مع قيم الكتاب والسنة، وتشكيل المناخ العلمي، وتحقيق التراكم المعرفي، الذي لا يتحقق الإبداع، والابتكار، والتوليد، والتجديد، إلا بتوفره.

وقد تكون المشكلة، أو الخلل الذي يعاني منه العقل المسلم اليوم في نظامه المعرفي، يتمثل في محاولة بعضنا التعامل مع قيم الكتاب والسنة بعيداً عن التراث، وأصوله المنهجية، وميراثه المعرفي، وإسقاط هذه الوسائل والأدوات، التي تقتضي المنهجية الاطلاع عليها، واستصحابها لإغناء الرؤية، واكتساب الخبرة، والانطلاق من مواقع منهجية ومعرفية صحيحة، ذلك أن هدم البناء المعرفي للقرون المتطاولة، الذي أُنتج من خلال الظروف والتجارب المختلفة، ليس من العلم، والدين، والمعرفة، والمنهج، في شيء.

كما تتمثل المشكلة، أو الخلل الذي يعاني منه العقل المسلم اليوم، في نظامه المعرفي، في محاولة بعضنا الآخر الوقوف عند حدود التراث، ومحاكاته، والتوهم بأن هذه الفهوم البشرية في التعامل مع قيم الكتاب والسنة، وتنزيلها على الواقع، من خلال عصر له ظروفه ومشكلاته، هي نهاية المعرفة، وغاية الاجتهاد، ويتأكد هذا التوجه، ويكرس أكثر فأكثر، عندما يذهب العلم، وتخلو الساحة من العلماء والمجددين، القادرين على التعامل مع القيم من خلال الواقع.. أو التوهم الآخر، الذي لا يقل خطورة من الناحية المعرفية عن سابقه، وهو أنه طالما أن هذه الفهوم التراثية، لم تنشأ في فراغ، وإنما هي مستقاة من قيم الوحي في الكتاب والسنة، ففيها الكفاية، ولا حاجة بنا إلى العودة إلى التعامل مع الكتاب والسنة، والاتصال بالينابيع الأولى، التي هي وحي من الوحي، وليست من مواضعات البشر، التي يختلف الناس حولها، ويجري عليها الخطأ والصواب، كما أنها على أحسن الأحوال ليست اجتهادات وفهوم بشرية نسبية محكومة بظروف الزمان والمكان، وليست معصومة ولا مقدسة، جاءت ثمرة لعصور معينة، لها ظروفها، وسويتها الحضارية، ولمعالجة مشكلات معينة.. وقد تبدل العصر، وتبدلت المشكلات، ولم يبق لبعض الفهوم التراثية إلا القيمة التاريخية، التي تبني الملكة، وتساهم بتشكيل أهلية النظر.

لقد استبدل العقل المسلم المعاصر، النسبي بالمطلق، والقابل للخطأ بالمعصوم، ونقل القدسية من قيم الوحي المعصومة إلى فقه البشر، فتوقف عن النظر، والعطاء، أو الامتداد، وانتهىٰ إلى الانكفاء والتخاذل الثقافي والمعرفي، أو إلى المجازفات المعرفية التي تحاول تجاوز التراث، وإسقاطه، والتقليل من شأنه، والتعامل مع القرآن والسنة مباشرة، ولا ندري أي منهجية معرفية هذه التي تحاول القفز من فوق القرون، وعدم الاستيعاب للمناهج والمعارف السابقة، ومن ثم تدعي أنها بسبيل بناء منهجي سليم!؟

استصحاب التراث لفهم الواقع:

إن أية محاولة للفهم والبناء المنهجي، في ضوء قيم الكتاب والسنة، دون استصحاب التراث، تبقى محاولة عقيمة، نخشىٰ أن تضيع الوقت في الارتكاس، ونقض الغزل. ولا نريد بهذا أن يصبح التراث هو البناء المعرفي المتحكم، والمثال المسبق، الذي لا يمكن التحرر من أسره، بحيث تصبح غاية البحث محاكاته، وتقليده، مع إسقاط بعدي الزمان والمكان، ومحاصرة النص المعصوم الخالد، بفهوم عصر معين، وإنما الذي نريده: أن استصحاب هذه الفهوم، يمنحنا قدرات أكبر في التعامل مع النص، وخصوبة أرحب على الإحاطة به، وإدراك أبعاده المختلفة.

وقد لا يكون مستغرباً أن يبذل أحدنا اليوم جهداً ووقتاً في النظر والتنهيج المعرفي لبعض الأمور الفكرية، ثم يجد سلفنا بذلوا في ذلك جهوداً مقدورة، وبلغوا أبعاداً كان من الأهمية بمكان الاطلاع عليها، والامتداد بها، قبل أية محاولة تجديدية، لكن ما نعاني منه هو الاغتراب المعرفي، الذي حال بيننا وبين الإبداع، بسبب عدم هضم التراث واستصحابه، ومن ثم القدرة على البناء عليه، والامتداد به.

ولعل بعض مدلولات التجديد التي أشار إليها حديث الرسول ﷺ،

في قوله: «يبعث الله على رأس كل مائة عام من يجدد للأمة أمر دينها» (رواه أبو داود في الملاحم)، يعني فيما يعني: كسر أسوار التقليد والركود، والتحرر من إلزام الفهوم البشرية التاريخية، التي جاءت لتنزيل القيم الإسلامية على واقع معين، وإعادة الفاعلية، وتشغيل المنهجية المتجمدة، للمساهمة بالإنتاج المعرفي في ضوء قيم الكتاب والسنة، مع استحضار بعدي الزمان والمكان، واستصحاب التراث، والتوغل فيه باتجاه الينابيع الأولى، وتجديد الذاكرة، وإعادة صلتها بقيم الكتاب والسنة، وتحريك آليات ومناهج التغيير.

والتجديد، الذي هو من لوازم الخلود والخاتمية، لا يعني الإلغاء، أو التعديل، الذي يعني الإلغاء الجزئي، بقدر ما يعني العودة إلى الينابيع الأولى للتلقي والتعامل، وإزالة ما يمكن أن يكون لحق بالقيم، ومصادر المعرفة، من تراكمات وفهوم، حاصرتها، وحالت دون الامتداد بها، في ضوء مقاصد الدين وأهدافه العامة، وإعادة الثقة لمصادر المعرفة الإسلامية، وضبط النسب بين مدارك العقل ومعارف الوحي، بعد الاضطراب الذي لحق بها، فألغى بعضها، وأعظم من شأن بعضها الآخر.. فالتجديد والمجددون بهذا الاعتبار، يمكن تصنيفهم في إطار الطائفة التي لا تزال قائمة على تمثل الحق، وتجسيده في حياتها، وتحرس استمراره، وتساهم بعملية النقل الثقافي.. هذه الطائفة، تضيق وتتسع، لكنها لا تنقطع، لأنها من لوازم الخلود، ولأن انقطاعها ينافي خاصية الخلود، والامتداد، والمعيارية.

من الأولويات المنهجية: دراسة حركات التجديد:

ولعل من الأولويات المنهجية في إطار هضم التراث، وبناء الملكة، وامتلاك الوسائل المعينة على فهم كيفيات التعامل مع الكتاب والسنة: دراسة حركات التجديد والمجددين، الذين حاولوا الانعتاق من أسر الفهوم

المسبقة، التي كرست الواقع، في محاولة للانطلاق المنهجي في بناء معرفة إسلامية، تستمد من قيم الوحي، وتستصحب فهوم السلف، بعيداً عن القفز من فوقها أو إسقاطها، أو نقل القدسية لها، والاكتفاء بها.

إن العودة إلى قيم الكتاب والسنة، وتجديد أمر الدين، وتنزيله على الواقع المعاصر، وتقويم سلوك الناس به، وامتلاك القدرة على هضم التراث في هذه الرحلة المعرفية، بحاجة إلى إبصار المقاصد الأساسية، وإدراك علوم الطريق، وامتلاك الوسائل التي تمكن من الوصول، والعلامات والحدود التي تحمي من السقوط أثناء العبور. . هذه المعارف جميعها، هي اللبنات التي تتكامل في إنتاج وإنضاج المنهج المعرفي، أو البناء المعرفي، الذي يجعل التعامل مع التراث، والاهتداء بالقيم، يسير في طريقه الصحيح، وينتج معارف معاصرة، تعيد تشكيل العقل المسلم، خاصة في هذا الوقت بالذات، الذي تقطعت فيه أوصالنا المعرفية، وتوقفت في حياتنا الفكرية كثير من شعب المعرفة، في حين بلغ الآخرون شأواً بعيداً.

لقد افتقدنا البوصلة الفكرية، واهتز عندنا مركز الرؤية، الذي يشكل المرجعية للعلوم جميعاً، والضابط المنهجي لمسيرتها ووظيفتها. . وتشتد الحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لتقدم شعب الاختصاص وتنوعها، والقيام بهذا الفرض الكفائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولا يتم هذا إلا ببناء منهجية سليمة، وتكامل الجهود المتنوعة، بعد أن اقتضت التطورات إلغاء الرجل الملحمة، وإقامة المؤسسات والمعاهد، ومراكز الدراسات لكل فرع من فروع المعرفة، ضمن إطار منهجية ومرجعية تنطلق منها جميعاً.

ولا شك أن المرابطة في المواقع المنهجية والفكرية، يعتبر اليوم من الفروض الفكرية المعرفية، ومن العزائم، والمشقات، التي لا يستطيعها، ولا يحسنها، إلا صفوة الصفوة، ممن أُوتوا بسطة في العقل والعلم، ووطّنوا أنفسهم على القيام بهذه المسؤولية الضخمة، التي سوف لا يتحقق للأمة

أي إنجاز مقدور، ولا للنخبة أي إنتاج يمكث في الأرض، دون إنضاج دراسات منهجية في شعب المعرفة المختلفة، وإعادة صلتها بمنطلقاتها، ومصادرها الأولى في الكتاب والسنة.. فإدراك أبعاد المهمة، والتعرف على طبيعتها، وتوفير متطلبات نجاحها، يعتبر من الشروط الضرورية للإقدام عليها، والمضي بها، إلى غاياتها.

وقد يكون من الخطوات الأولى المطلوبة على طريق بناء المنهجية المأمولة، القيام بمحاولة اكتشاف ومسح للمواريث الثقافية في شعب المعرفة المختلفة، حتى يسهل الرجوع إليها، والإفادة منها، وتمثلها، لتأتي الولادة المنهجية الجديدة، شرعية، تنتسب لآبائها.

ولعل أولى الخطوات المطلوبة أيضاً على طريق بناء المنهجية الإسلامية المعاصرة، تقديم دراسات تقويمية جادة، تعرض وتقوِّم البناء المعرفي لحركات التجديد، ومناهج المجددين، وتلقي الأضواء الكاشفة على بعض الجوانب التي يمكن أن تشكل مرتكزات، للبناء عليها، والامتداد بها، والاستعانة بها، لإقامة منهجية معاصرة، تنطلق من معرفة الوحي، كمصدر يقيني للمعرفة، يشكل المرجعية، والضابط المنهجي للمعارف الأخرى.

وعلى الرغم من أن حركات التجديد والمجددين في ميراثنا الثقافي، جاءت ثمرة لواقع معين، وللتعامل مع هذا الواقع من خلال قيم الكتاب والسنة، وأن كثيراً من القضايا والمشكلات، قد تبدلت وتغيرت، وأن التعامل مع الواقع الحالي، والاستشراف المستقبلي، يقتضي الاجتهاد للوصول إلى رؤى جديدة، فإن أصول المشكلات، لم تتبدل، ولم تتغير، وإنما تغيرت الصور والأحداث، الأمر الذي يقتضي التغيير في الخطط والبرامج، أما القيم الضابطة، والأسس المنهجية، فهي من الثوابت.

من هنا تأتي أهمية دراسة مناهج حركات التجديد والمجددين، خاصة

أولئك الذين اختاروا الموقع الفكري في الإصلاح، وتوجهوا صوب دراسة أسباب الخلل، وانتهوا إلى القناعة، بأن أسباب الخلل هي في غياب المنهجية المعرفية الصحيحة، أو توقفها في حياة المسلمين اليوم، الأمر الذي كان ولا يزال وراء الأزمات كلها، التي تعاني منها الأمة.

منهج ابن تيمية في التجديد:

ولعل ابن تيمية رحمه الله، يعتبر في مقدمة المجددين في هذا الإطار، ذلك أن كثيراً من القضايا التي طرحها، والمعارك الفكرية التي خاضها، والمشكلات التي اجتهد فيها، لا تزال مطروحة على الساحة، فكراً وفعلاً، خاصة والعقل المسلم اليوم، قد يكون أشد حاجة من أي وقت مضى لهذا اللون من المنهجية، والشجاعة في الحق، أثناء النظر في القضايا المطروحة، والفقه بالواقع المعاصر.

لقد تميز ابن تيمية عن علماء عصره، وكثير ممن سبقه، فلم يكن الاجتهاد الفقهي عنده، قواعد مجردة، ومقايسات ميكانيكية بعيدة عن الواقع، وإنما كان الواقع عنده محل اختبار النظر الفقهي، وكان تحقيق مقاصد الشريعة، وتوفير مصالح الناس، ودرء المفاسد، وإقامة العدل، هي المحاور التي ينطلق منها في اجتهاداته الفقهية.. كانت له اجتهاداته الفقهية المتميزة، وكانت له اجتهاداته في فقه الأولويات، والسياسة الشرعية، والحكم، والحسبة، جاءت ثمرة متميزة لمنهجه المعرفي وأصوله العلمية، وخبرته الميدانية.. ولعل اجتهاداته المتميزة في نطاق الأسرة، وأحكام الطلاق، كانت سبباً في حماية كثير من الأسر من التفكك والشتات، والطفولة من التشرد والضياع، ذلك أن ضلوعه في العلوم الأصلية: الكتاب والسنة، وما تفرع عنهما من علوم الوسائل، وسعة اطلاعه على الواقع الاجتماعي ومشكلاته، مكنه من امتلاك ناصية النقد، والتقويم، والترجيح، بحيث تصدق عليه القاعدة المأثورة: من عمل بما علم، أورثه الله علم ما

لم يعلم. فالميدان العملي، هو المختبر للنظر الفقهي.. والميدان العملي، هو مصدر للمعرفة أيضاً، لذلك بالإمكان القول: إن عطاء ابن تيمية الفقهي، دليل على أن باب الاجتهاد لم يغلق، ولن يغلق، طالما أن هناك قادرين على العطاء والاجتهاد، وأن العجز هو الذي جمد الفقه، وأغلق بابه، لذلك جاء عطاء ابن تيمية ثمرة عقل منهجي ناقد، بعيد عن التقليد والمحاكاة.

ونستطع أن نقول: بأن ابن تيمية أعاد للوحي (الكتاب والسنة) اعتباره، كمصدر مستقل للمعرفة اليقينية، بعيداً عن التأويل العقلي لظواهر النصوص، أو الخروج بالمعنىٰ عما وُضع له اللفظ، بعد أن كادت المواريث الفكرية والفقهية تحول بين المسلم ومرجعية الوحي، وأكد على ظنية الدليل العقلي، أو المعرفة العقلية، خاصة في نطاق معارف العلوم الاجتماعية، وقطعية الدليل النقلي المعصوم (معرفة الوحي)، إذا توافرت له الشروط المطلوبة شرعاً، واستدل لذلك بتفاوت اجتهادات العقول في المسألة الواحدة.

وقد تكون المشكلة التي تنبه لها ابن تيمية، ووقع فيها كثير من الباحثين، سواء في ذلك العلوم الشرعية أو الاجتماعية: الأحكام المطلقة في جعل المعرفة العقلية قطعية في كل المجالات، دون التفريق بين المجالات الإنسانية، والمجالات المادية، وفي جعل أحكام النقل، أو معرفة الوحي، قطعية مهما كانت درجة ثبوتها ودلالتها، وميدانها، واستطاع حل المعادلة الصعبة حيث قرر: أن كلًّا من معرفة العقل والنقل، تكون تارة قطعية، وتارة ظنية، إلى جانب أهمية التفريق بين ميدان المعارف العقلية وميدان معارف الوحي، وانتهىٰ إلى درءالتعارض بين معرفة الوحي القطعية، ومعرفة العقل القطعية، كحقيقتين، وأن التعارض يمكن أن يكون بين القطعي والظني. وفي هذه الحالة تقدم المعرفة القطعية على الظنية مهما كان مصدرها.

لقد اعتمد العقلَ مصدراً للمعرفة في نطاقه، وعظم من قدره، إلى درجة اعتبر معها: أن النقل المخالف لصريح المعقول، إما موضوع، أو ضعيف الدلالة.. ولم يقتصر على اعتماد الوحي والعقل كمصدرين للمعرفة، وإنما اعتمد الحواس أيضاً، وبذلك يمكن وصف منهجه المعرفي بالتكامل بين مصادر المعرفة: الوحي، والعقل، والحواس.. كما أنه اعتمد اللغة كأداة للتوصيل والتواصل، وليست مصدراً مستقلاً بذاته، بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدها، أو إلغائه، لكن في الوقت نفسه، لا يمكن أن نتجاوز به الحدود والمجال الذي يمكنه العطاء المعرفي فيه، وإن كان الوحي الصحيح الثابت بشروطه الشرعية، مقدماً ومصوباً عند التعارض، لأنه صادر عن المعصوم، بينما معارف العقل في نطاق العلوم الاجتماعية والإنسانية، تبقى ظنية، ولا أدل على ذلك من تفاوت العقول واختلافها في النظر، سواء في ذلك، المعرفة الناتجة عن خطأ الحواس، أو المحاكمات العقلية نفسها.. فالوحي هو الإطار المرجعي، والضابط المنهجي للمعارف الأخرىٰ. فهو مصدر المعرفة اليقينية، ومعيار المعرفة العقلية.. والمعرفة بشكل عام لا تتحقق إلا بالوحي والعقل معاً، ذلك أن المعرفة الإنسانية تحتاج إلى أصل ثابت يكون مصدراً لها، وميزاناً عادلاً، ومعياراً تعرض عليه عند الاختلاف، لأن معرفة الوحي هي عن المعصوم، الذي لا يخطىء، ولا يقر على الخطأ، فهي تستمد مصدريتها ممن يملك اليقين الثابت، والحق المطلق، بخلاف المعارف الأخرىٰ، ولهذا جاء التنزيل برد الناس عند الاختلاف إلى الكتاب والسنة: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩).

ومعرفة الوحي، التي وعاؤها ودليلها العقل، لا تأتي بمحالات العقول، بل بمجاراتها، لذلك اشتملت على القضايا البدهية الفطرية، وعلى الأمثلة الحسية، وعلى الأقيسة العقلية العامة.. من ذلك، انتهى ابن تيمية إلى الأصل المعرفي الهام: إن معرفة الوحي الصحيح، لا تتعارض

مع معرفة العقل الصريح. والدليلان القطعيان لا يُتصور وقوع التناقض بينهما، وهذا المنهج المعرفي يبدو واضحاً في كل اجتهاداته الفقهية، ومجاهداته، ومناظراته الفكرية، لذلك فمنهجه في التفسير يقوم على الأصلين المعرفيين: الرواية عن السلف، وصحة الدراية للنص.

اللغة عند ابن تيمية:

واللغة عند ابن تيمية ليست مصدراً للمعرفة ـ كما أسلفنا ـ وإنما هي أداة توصيل وتواصل، وتعبير عما يتصوره الإنسان، ويشعر به.. فهي وعاء للمضمون، كما أنها أداة لتمحيص المعرفة الصحيحة، ولضبط قواعد التخاطب.. وعلى الرغم من أنه أنكر المجاز، إلا أنه قدم نظرات متعمقة في دلالات الألفاظ، من حيث الظهور والخفاء، والحقيقة والمجاز، وتطور الدلالات، بما أسماه التوسع في المعنىٰ اللغوي الأصلي، الأمر الذي يحكم الرباط بين التفكير والتعبير، ويجعل لكل منهما تأثيره في بناء الآخر.

ولعل موقف ابن تيمية من التأويل والمجاز اللغوي، كان بسبب شيوع التأويلات الباطنية، والشطحات الصوفية، التي خرجت بالمعنىٰ عما وُضع له اللفظ، وغلبة المذاهب العرفانية، التي تخرج بالنص عن ضوابط ومدلولات الألفاظ، إلى ضروب من المجاز والكنايات، التي قد تلغي التكاليف الشرعية، وتدمر الحدود الفاصلة بين الحلال والحرام، ذلك أن المجاز باب هام من أبواب الدلالات اللفظية، وهو من معهود العرب في الخطاب، والقرآن إنما نزل على معهود العرب في الخطاب وأساليبهم البيانية. فالقول بإلغاء المجاز، يؤدي إلى كثير من التعسف والمجازفة، وقد يوقع في شبهات وإشكالات في الاعتقاد والتفسير، لا تقل خطورة أحياناً عما وقع به أصحاب التفسير الإشاري، والمجازي، والباطني.

ولعلنا نقول: إن إلغاءه للمجاز، كان موقفاً ناتجاً عن ضرورة المواجهة للانزلاقات الفكرية، والمخالفات الشرعية.. وتبقى المشكلة المطروحة: هل اللغة تحكم وتحدد مراد النص، ومقاصده، وأبعاده، بحيث

تشكل مصدراً مستقلاً للمعرفة، وتفسير الوحي، وتأويله، أم أن اللغة أداة فهمٍ لا بد منها لجميع مناهج التفسير والتأويل، وأن مراد الشارع، وبيان الرسول ﷺ، هو الذي يحكم اللغة، ويحدد مدلولاتها، ويوسع في معاني بعض ألفاظها؟ لأن الرسول ﷺ في القمة من الفصاحة والبيان، وقد أوتي جوامع الكلم، وأُنزل عليه القرآن كمعجزة بيانية، مما يجعلنا نقول: إن كثيراً من وجوه البلاغة والإعجاز، التي امتدت بها العربية، كانت من عطاء أسلوب القرآن المعجز، فالوحي هو الذي امتد باللغة ودلالاتها، وليست اللغة هي التي حكمت مدلول النص، وإن كانت أداة فهمه، حيث نزل بلغة العرب. ويبقى استصحاب البيان النبوي، هو العاصم من التأويل والخروج بالمعنى عما وضع له اللفظ القرآني.

لذلك لا بد من التمييز بين لغة التنزيل ولغة العرب، فلغة التنزيل هي الحاكمة على لغة العرب، وهي الفيصل عند الاشتباه، فليس هناك ما هو أفصح وأبين وأوضح من لغة الشرع. لذلك ينبغي النظر إلى لغة الوحي المنزل، حسب زمن الخطاب، وحال المخاطب، وقصد المتكلم، وهو الشارع، وبدون مراعاة هذه الشروط الأساسية، يفقد الخطاب اللغوي قيمته في الاحتجاج، وتتعدد القراءات للنص الواحد، وتصير مدلولات الألفاظ مائعة، قابلة لأي معنىً، ولو كان مصادماً لمراد المتكلم.. فالمضمون الشرعي من خلال سياقه الدلالي، ومن خلال اللغة المتداولة في عصره، هو الذي يحكم اللغة، وليس معاني اللغة هي الحاكمة على قصد الشارع.

ولقد كان لابن تيمية فضل في السبق إلى تحديد بعض المصطلحات اللغوية، وضبطها بمدلولاتها الواضحة، من خلال الإحاطة بورود اللفظ في المواقع المتعددة في التنزيل، خاصة إذا كان هناك نوع من الالتباس المفضي إلى الانحراف عن ضوابط العقيدة والشريعة.

إن تحديد المصطلحات، أصبح اليوم على غاية من الأهمية، من

الناحية المعرفية، بحيث بات من لوازم التأليف، والحوار، والتفاهم، حتى لا يُحمل على الإنسان ما لم يقصد، ويقوَّل عالم بما لم يقل. لذلك يقول ابن تيمية: من تكلم بلفظ يحمل معاني كثيرة، لم يُقبل قوله، ولم يُردّ، حتى نستفسره، ونستفصله، حتى يبين المعنى المراد.

المنهجية الاجتماعية عند ابن تيمية:

ولم يكن منهج ابن تيمية المعرفي وفقهه بعيداً عن الواقع الاجتماعي والسياسي، الذي انتهت إليه الأمة المسلمة، لذلك حاول دراسة الأسباب التي وصلت بالأمور إلى ما صارت إليه من التفرق، والخذلان، وتداعي الأمم، وربط كثيراً من الظواهر الاجتماعية والنفسية، بشيوع الإلحاد، وما يسببه من ضياع وضعف في المقاومة، وانحلال روح الأمة، وعزيمتها، وما يورثه من النفاق الاجتماعي، وانحسار التدين إلى مجالات سلبية بدعية، بعيدة عن التأثير والفاعلية، واعتبر تسليط العدو، هو من قبيل العقوبة من الله على التقصير في التكاليف الشرعية، والانسلاخ من شرائع الإسلام.

ومن الأمور التي تنبه لها، موضوع السنن الاجتماعية، التي تجري على الأمم جميعاً، ذلك أن التحذيرات القرآنية، وطلب الاعتبار بأحوال الأمم السابقة في الصلاح والفساد، والنهوض والسقوط، يعني أن لله سبحانه وتعالى سنة في عبادة، لا تتحول ولا تتبدل، وعرّف السنة بقوله: هي أن يُفْعَل في الثاني ما فُعِلَ بنظيره الأول، فسنة الله في خلقه تقتضي، أن يحكم في الأمور المتماثلة، بقضاء مماثل، لا بقضاء مخالف، فحيث وجد الوصف وجد الحكم (رسالة الفرق بين الحق والباطل).

وأعتقد أن ذلك يشكل منهجاً واضحاً في الدلالة على السنة الاجتماعية وفاعليتها، التي تعتبر بمثابة الأسباب المطردة في الوصول إلى النتائج، إذا توفرت الشروط وانتفت الموانع، وأن غير ذلك لا يليق بعدل الله، وميزانه، الذي أُنزل ليقوم الناس بالقسط، فالسنن هي مادة

التكليف الشرعي وعلته، وميزان الثواب والعقاب، وإلا انقلبت الحياة إلى عبث من العبث.

ولا بد أن نشير إلى أن هذه القضايا المهمة التي عرض لها، يمكن أن تصنف في إطار المنهجية الاجتماعية (علم الاجتماع)، أو سنن الأنفس التي هي مناط التغيير، والتي لا تزال غائبة عن الذهنية الإسلامية المعاصرة، الأمر الذي يقتضي إعادة الطرح والاستدعاء، حيث أكد القرآن على ذلك في القصص القرآني كلها، والأمثال المضروبة، وطلب الاعتبار بذلك.

وقد رد ابن تيمية بشدة على من ينكر تأثير المقدمة في حصول النتيجة، وتأثير الأسباب في حصول المسببات، والقول بأن: الأسباب عبارة عن إمارات لوجود المسببات، فهي تقع عندها لا بها.. وبيَّن تهافت هذا القول المخالف لصريح العقل، وصحيح الكتاب والسنة والإجماع، فإن العقل دل على أن النار فيها خاصية الإحراق، والعين فيها قوة الإبصار، والعبد فيه قوة مؤثرة في فعله، كما دل الكتاب على إثبات فاعلية الأسباب في غير موضع، وأن السلف اتفقوا على إثبات الأسباب، كما اتفقوا علىٰ أن الله يخلق الأشياء والأسباب، وأكد أن وجود السبب وحده لا يكفي لحصول النتيجة، حتى يوجد الشرط وينتفي المانع، وبهذا أخرج الفكر الإسلامي من حالات الركود والسقوط، والإرجاء، والسلبية، والتقليد، التي أصابته بالعطالة.

ومنهج كشف السنن ودراسة الظواهر الاجتماعية، لم يقتصر عند ابن تيمية على النطاق الفكري النظري، بل تجاوز ذلك إلى الممارسة الميدانية، حيث حاول دراسة الأسباب التي انتهت بالمسلمين إلى ما صاروا إليه، كما أشرنا إلى ذلك مسبقاً.

ولعل ابن تيمية رحمه الله، تنبه بشكل مبكر في منهجه المعرفي إلى

أهمية إيضاح أبعاد تزاوج الإخلاص والصواب، طرفي المعادلة في العمل الصالح.. فالإخلاص الذي مداره النية والتربية، لا يكون خالصاً ما لم يوافق روح الشريعة ومقاصدها، أما الشطحات الصوفية باسم الإخلاص، فهي خروج عن الدين.. والصواب لا يتحقق إلا بموافقة الشريعة، والانضباط بالكتاب والسنة.. وأن الأمرين متلازمان، لا يغني أحدهما عن الآخر، وأن إصابة المسلمين كانت دائماً من فقه بلا تدين، ومن تدين بلا فقه، وأن التفريق بين الحقيقة والشريعة، هراء وتملص من التكاليف الشرعية.

والحقيقة التي لا بد أن نؤكد عليها لاستيعابها، ومن ثم استصحابها فيما نسعى إليه من بناء المنهجية الإسلامية المتكاملة: أن ابن تيمية اعتمد جميع وسائل المعرفة: الوحي، والعقل، والحس، واللغة كوسيلة وأداة، ولم يلغ بعضها لحساب بعض، وضَبَط النسب بين جوانب التواصل والتفاصل فيها، الأمر الذي جعله يستقصي البحث في مجالاتها، وانتهى إلى منهج التكامل المعرفي، حيث إن إسقاط أي مصدر أو وسيلة من وسائل المعرفة (الوحي، أو العقل، أو الحس)، أو جعله بديلاً أو مقابلاً لغيره، سوف يلحق بالمعرفة كثيراً من الإصابات الفكرية.. وقد تكون آفة المعرفة عند الوضعيين، بإسقاط الوحي كمصدر للمعرفة اليقينية، أو إسقاط الحواس عند العقليين، أو إسقاط العقل عند الحسيين، وعدم تحقيق التكامل والتواصل والتوازن، بين تلك الوسائل جميعاً، الأمر الذي أدى إلى الاضطراب والتناقض.

لقد استطاع ابن تيمية في ضوء منهجه المعرفي المتكامل، أن يفتح ملفات كثير من القضايا، في الاعتقاد، والتصوف، والاجتهاد، واللغة، والفلسفة، والسياسة الشرعية، وكانت له نظرات دقيقة وذكية تنم عن قدرته، ووضوح المنهج المعرفي الذي يصدر عنه، وكان شديد الثقة فيما يعتقده

من الحق، كما كان صاحب همة عالية، وشجاعة متميزة، جعلته واثقاً من قدرته على خوض المعارك المتنوعة، وله في معظمها جولات موفقة، ومعظم ما أخذ عليه خصومه: شدته، والحدة التي تعتريه أثناء المواجهة. ولعل الظروف التي كانت تمر بها البلاد الإسلامية، والزلازل الثقافية والفكرية والسياسية والخلقية، التي خلفتها الحروب الصليبية، والغزو التتري، والتي خلطت الحق بالباطل، والبدعة بالسنة، جعلت ابن تيمية أكثر ميلاً للمناظرة والمواجهة، منه إلى المهادنة، والحوار، وتبادل الرأي، والمشورة، فهو أشبه بالمقاتل، الذي يريد أن يقضي على خصمه، المعتدي على شرع الله، ويحقق الانتصار الكامل عليه؛ لذلك خاض أكثر من معركة في أكثر من ميدان، في محاولة لاستعادة الفاعلية، وبعث روح الجهاد، وتجديد أمر الدين..

والحقيقة: أن المواجهة المستمرة، وكثرة الخصوم، وتنوع المعارك، جعلت ابن تيمية ـ إلى جانب ما منحه ذلك من التنوع الثقافي، والخصوبة الفكرية، والفقه الميداني ـ موزع الاهتمام، لذلك نراه يدرك ذلك أثناء سجنه، ويسجله حيث يقول: قد فتح الله علي هذه المرة من معاني القرآن، ومن أصول العلم، بأشياء كان كثير من العلماء، يتمنونها، وندمت على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن (العقود الدرية).

ولعل ذلك إشارة واضحة إلى أهمية التخصص، والتوفر عليه، حتى يمكّن صاحبه من الاجتهاد والإبداع.. وعلى الرغم من منهج ابن تيمية السلفي في الاتباع الصارم، واعتبار معرفة الوحي هي المرجع، وتنوع المعارك التي خاضها من أجل ذلك، فإن ذلك لم يمنعه من الإبداع، بل دفعه إليه. وأعتقد أن الذي أتاح له فرصة التأثير والقدرة على التغيير، زهده في السلطان، حيث أحسن اختيار موقعه المؤثر، ولم ينازع أهل السلطان سلطانهم، الذين ينظرون إلى كل ناصح أنه منازع لهم، لذلك أعلن

مبكراً، أنه رجل ملة، لا رجل دولة. لا يهمه أن يكون هو السلطان، بقدر ما يهمه إشاعة العدل، وانتصار سلطان الحق والشرع.

هذه ملامح عامة عن منهج شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، سجلتها بعد إطلاعي على رسالة جامعية بعنوان: (تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية)، للأخ الباحث الفاضل: إبراهيم عقيلي، التي عرضت لجوانب هامة في منهجه المعرفي رحمه الله، وأثر هذا المنهج في اجتهاده الفقهي، ومجاهداته الفكرية، ومناظرته للفرق الخارجة عن الإسلام، وضوابط الشريعة، وتجديده لأمر الدين، بالعودة إلى الكتاب والسنة، واستصحاب فهم السلف خير القرون. وعلى الرغم من أن كانه متفقهاً على مذهب الإمام أحمد رحمه الله، الذي يمكن أن يصنف في إطار فقه أهل الأثر، ومنهج السلف، إلا أن ذلك لم يحمله إلى التقليد، وإنما منحه القدرة على الاجتهاد المستقل، والعودة إلى الينابيع الأولى في الكتاب والسنة، وحسن تنزيلها على الواقع المعاش، ومعالجة مشكلاته في ضوء مقاصد الدين العامة، بما يحقق فقه النص، ودراية العصر.

والأمر الجدير بالإشارة إليه، والإشادة به، البدء بتوجيه الرسائل الجامعية والبحوث الأكاديمية إلى دراسة حركات التجديد، ومناهج المجددين، وإسهامها في البناء المعرفي، وتخليصها من عملية الشحن من الكتب والمراجع، والتفريغ على أوراق الرسائل دون جديد، بعيداً عن الحاجات الحقيقية للأمة، وأزماتها المعرفية والفكرية. ذلك أن المأمول من البحوث والدراسات الجامعية، أن تكون ميدان بحث وتدريب، تخلص منه إلى نتائج تأتي ثمرة للتقويم والمراجعة، بحيث تشكل لبنات في البناء المنهجي، والمعرفي، ولا تقتصر على إعادة الاجتهادات والآراء والموضوعات، لأن المفترض بالدارس أنه أصبح مهيئاً من حيث الاطلاع والإحاطة والإعداد الأكاديمي، أن يمتلك المعايير المنهجية، لأن يقدم رأياً

واجتهاداً، يشكل إحدى الركائز المعرفية التي يُبنىٰ عليها، وبذلك يكون بحثه ورسالته الجامعية موصولاً بحاجات الأمة، يمكنها من إنهاء القطيعة مع التراث، ويمنحها القدرة على الإفادة من الجوانب المنهجية فيه. وتأسيس وتأصيل العودة لاستئناف ما انقطع في نسقنا المعرفي بشكل سليم. ويتحدد هذا المطلب بشكل أخص، في مجال دراسة حركات التجديد، ومناهج المجددين، وتقويمها، واستخلاص العبرة منها، واستصحابها لتحقيق التراكم المعرفي، الذي لا بد منه في بناء المناهج المعاصرة، ذلك أن الدراسات الأكاديمية، ورسائل البحث العلمي، لا بد أن تتحدد في ضوء حاجات الأمة، بحيث تشكل لها بصائر مستقبلية في ضوء مختبرات الماضي.

إن الاكتفاء بالعرض للتراث، دون القدرة على الخطوة التالية لما يمكن استصحابه في ضوء حاجات الأمة، وما تعانيه من أزمات فكرية، قد لا يكون كبير الجدوىٰ، كما هو حال كثير من الدراسات، والرسائل الجامعية التي لا تخرج في حقيقة الأمر، عن ضروب من التكرار، الذي لا يكلف صاحبه شيئاً من الاجتهاد الفكري للجوانب التي تمثل أزمات فكرية، وثغوراً مفتوحة في بناء الأمة الثقافي، حيث المفترض في الدراسات والرسائل الجامعية، أن تنطلق من مواقع فكرية متقدمة: على طريق النهوض، وليس وسائل لنيل الشهادات فقط.

وأعتقد أن ابن تيمية رحمه الله، ومنهجه المعرفي، لا يزال بحاجة إلى وقفات في أكثر من جانب، في ضوء أهدافٍ محددة، للخلوص إلى المعايير المنهجية، ومدىٰ إسهامها في النهوض المعرفي المطلوب للتعامل مع الواقع الفكري المعاصر ـ الأمر الذي أسأل الله أن يوفق لإنجازه مستقبلاً ـ وبذلك تمتد خطوات ومناهج التجديد، ونكون قادرين على توظيف التراث، والإفادة منه للحاضر والمستقبل. . أما الاقتصار على عرض

منهج ابن تيمية في التعامل مع المشكلات الفكرية والفقهية والثقافيـة في عصره، فإنه على الرغم مما يمنح من الملكة، ويغني في الثقافة المنهجية، يبقى دون المطلب تماماً.

المحرم ١٤١٣ هـ
تموز (يوليو) ١٩٩٢ م


قضية النقل والعقل
في التصور الإسلامي

خلق الله الإنسان، علّمه البيان، وأنزل القرآن تبياناً لكل شيء، واستنفر الوعي لذلك البيان، وجعل العقل مناط التكليف، وأداة فهم الوحي وتدبره، ووسيلة التلقي والأخذ، ومعرفة مقاصد الشرع، وتعدية الرؤية القرآنية والحكم الشرعي، وبسطه على واقع البشر، وتقويم سلوكهم به، وجعله مصدر الامتداد بالرسالة الخاتمة، بعد توقف الوحي، وختم النبوة، ونعىٰ على الكفار الذين يعطلون عقولهم، ويغلقون نوافذ المعرفة، فلا تقودهم عقولهم إلى معرفة الحق: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٧١)، ويوقفون دور العقل في الفهم والتدبر، ويقبلون لأنفسهم أن يكونوا نسخة مكررة، تعيش على المحاكاة، أو التقليد الجماعي، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ (البقرة: ١٧٠)، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾(محمد: ٢٤)، ويكتفون من الوحي بالقراءة، التي لا تتجاوز تراقيهم، ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (البقرة: ٧٨). فالبلاغ من الله، والبيان من الرسول ﷺ، يقول تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤)، فحمل ما جاء به من الوحي بين دفتيه تجربة النبوة من لدن آدم عليه السلام، ما يحقق استشراف الماضي والشهود التاريخي، بما قصّ من أخبار الأمم السابقة، حيث قصص الأنبياء تمثل المختبر الحقيقي لتنزيل

قيم الوحي، ومدركات العقل، والمنجم الدائب، الذي يمد العقل المتأمل، باكتشاف سنن الله في الأنفس والآفاق. حتى يتمكن من تسخيرها، وتوظيفها، ليحسن أداء الأمانة، والقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، بما زُوِّد به من رصيد الشهود التاريخي، وما نيط به من تحقيق الشهود الحضاري، وما استصحبه من ذاكرة الماضي ومشاهدة الحاضر، لتأهيله للشهود المستقبلي واستشراف آفاقه: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ﴾ (ص: ٨٨).

فتدبر قصص الأنبياء، والسير في الأرض الذي أمر به الوحي، هو الذي يُبصِّر بالسنن التي تحكم حركة التاريخ، ويمكن العقل من اكتشاف قوانين نهوض وسقوط الأمم: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ . . .﴾ (يوسف: ١٠٩) ذلك أنه لو لم تحكم الحركة البشرية سنن، وتنتظمها قوانين مطّردة، لا تتبدل ولا تتحول، لما كان لقصص الأنبياء، ولطلب السير في الأرض، وإطلاق العقل من قيوده، لتحقيق الاعتبار بالعواقب، ومن ثمّ التحكم وإمكانية التسخير، أيّ معنىً.. فالقيم من عطاء الوحي، والآيات والبراهين التي تؤكد تلك القيم، وتبرهن عليها، من وظيفة العقل.. وتبيُّن الحق، وإبانته كامنة في القدرة على رؤية الآيات في الأنفس والآفاق: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ﴾ (فصلت: ٥٣).. فالعقل دليل الوحي.. ورؤية العقل للآيات، برهان الوحي.. ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَـٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (الذاريات: ٢٠ ـ ٢١).

لقد شغلت قضية الوحي والعقل، أو ما يعبر عنه بالنص والاجتهاد، أو المنقول والمعقول، أو المأثور والرأي، أو الأصالة والمعاصرة، أو التراث والعصر، الفكر الإسلامي قديماً وحديثاً، وتعرضت لكثير من عمليات المد والجزر، وردود الفعل، كلما تعرض البناء العقلي الإسلامي لتحديات غالباً

ما تأتيه من الخارج. ولم يعان العقل المسلم في فترة القدوة من هذا التأزم.. وقد يكون مصدر ذلك التأزم الذي ظهرت بوادره عند أول اتصال مع فكر من الخارج الإسلامي، عندما دخلت الفلسفة اليونانية إلى ساحة الثقافة الإسلامية.. وعودته إلى الظهور اليوم، إنما جاء بسبب التخلف الحضاري، والتحدي الذي تفرضه فلسفة الحضارة الغربية المادية المعاصرة على العقل المسلم.. فكانت الإشكالية دائماً في القبول بالمقدمات الخاطئة، التي تؤدي بالضرورة إلى النتائج الخاطئة، حيث يوضع العقل مقابل الوحي، ويوضع الاجتهاد مقابل النصّ، ويوضع الإنسان أمام خيار في هذه الثنائية، والمعادلة الصعبة، بحيث يُجعل اختياره لأحد طرفي المعادلة، يلغي بالضرورة الطرف الآخر، أو يعطله، أو يحاصره، حيث يختل الميزان، ليكون في صالح العقل، على حساب الوحي، أو يكون لصالح النقل، على حساب العقل.. وقد لا تكون للمشكلة جذور في الدين الإسلامي، والفكر الإسلامي، وإنما هي في الحقيقة والواقع الثقافي: معركة في غير عدو، وهي دخيلة على العقل المسلم، ليست من طبيعته، ولا من مكوناته.

فالدين الإسلامي، بقدر ما جاء يؤسس الحياة، ويحدد أهدافها وغاياتها على قيم الوحي، بقدر ما جاء يعلي من شأن العقل، ويجعل منه ظهيراً وقسيماً للوحي، وأداة لفهمه، وأهلاً لخطابه، ووسيلة التلقي والأخذ، ومعرفة مقاصد الوحي، والامتداد بالرسالة الخاتمة في ضوء الوحي، بعد أن توقف الوحي.. بل جعله في كثير من الأحيان، في وضع مواز للوحي، لا يصطدم به، وليس مقابلاً له.. كما جعل العقل مصدر البرهان على أحقية قيم الوحي، ودليل صدقها من الواقع المشهود.

وإذا تيقنّا وسلمنا ابتداءاً بسلامة وصحة النصّ الديني - الوحي - (المنقول أو المأثور) مما اصطلح على تسميته: قطعي الثبوت، والدلالة،

الأمر الذي يفيد علم اليقين، فإن من مقتضىٰ العقل، والعدل، وسلامة التكليف، وصحة التكليف في الرسالة الخالدة والخاتمة، وصول خطاب الوحي، أو النص، أو النقل، سليماً وصحيحاً، ليكون التكليف صحيحاً، إذ لا يعقل أن يُخاطب الإنسان، ويُحاسب بنصٍّ محرَّف أو منحول، وقد انتهىٰ نسخ الشرائع، وتتابع النبوات.. إضافة إلى أن القرآن الكريم الذي يمثل الوحي أو النص الدِّيني، يعتبر أقدم وثيقة تاريخية فكرية دينية وردت بالتواتر، وهو ما ينقله الجمع عن الجمع، الأمر الذي يحيل العقل تواطؤهم على الكذب، وهذا يفيد علم اليقين.

هذا من الناحية الوثائقية والعلمية، المعتمدة في وسائل النقل الثقافي.. أما من الناحية الدينية الاعتقادية، فالله سبحانه وتعالىٰ، تكفل بحفظ النصّ الديني الخاتم، وهذا من لوازم الرسالة الخاتمة الخالدة ـ كما أسلفنا ـ يقول تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ (الحجر: ٩).. فإذا سلمنا بصحة النص، وسلامة النقل، الذي هو من لوازم الصحة، وأن مصدر النص والعقل واحد، هو الله الذي خلق الإنسان ووهبه العقل، وكرّمه به، وخاطبه بالقرآن، فلا يمكن أن نتصور أيّ مظهر من مظاهر التأزم أو الثنائية بين النصِّ والعقل، في الفكر الإسلامي.

وقد تكون المشكلة ـ كما أسلفنا ـ منقولة بمقدماتها ونتائجها إلى الساحة الفكرية الإسلامية من الخارج الفكري والديني، وقد يكون منشؤها، أن النص الديني في الخارج الإسلامي، قد تعرض لعدة إصابات جعلته عاجزاً عن الصمود أمام العقل، وجعلت المعركة بين النص والعقل، أو بين المأثور والمعقول، حتمية.. فليس النص الديني عند غير المسلمين، إلاّ صناعة واجتهاد بعض العقول في عصور متعددة، لا يوجد دليل على صحتها وسلامة نقلها.. والمعروف أن الأحكام العقلية، كلما اتجهت صوب المستقبل، وتراكمت مِعارفها، كلما اقتربت من اليقين، الأمر الذي يلغي

بالضرورة، ويصفي، وينقّي، ويحكم على بعض معطيات العقول السابقة بالبطلان، بما توفر لدى العقل اليوم من تقنيات، ووسائل فاحصة.

فالمعركة في حقيقتها، بين نصٍّ ظني محرّف، من وضع العقل، في عصر من العصور، وبين عقل معاصر هيأت له الوسائل وتراكم المعارف، حقائق تكاد تكون أقرب لليقينيات..

أما النصّ الديني في الإسلام، فلم تصل إليه يد التحريف والانتحال، فهو يمثل الحقيقة المجردة عن حدود الزمان والمكان، واليقين الثابت، وهو أشبه بنتائج التجربة العملية في العلوم التطبيقية.. لذلك نرىٰ وعلى الرغم من مرور أربعة عشر قرناً على النص الديني في الإسلام، وعلى الرغم من تراكم المعارف، وتقدم العلوم، إلا أنه لم تُسجل إصابةٌ واحدة للعلم على حساب النص الديني، وللعقل على حساب الوحي، إذ كيف يكون ذلك إذا كان مصدر النص والعقل واحداً؟! فالتعارض مأمون، والتباين والتدابر بين الوحي والعقل، غير وارد في التصور والمنطق الإسلامي..

ونعتقد ـ كما أشرنا ـ أن ثنائية الوحي والعقل، لم يعان منها الجيل الأول أصلاً، كما أنها حُسمت في الفكر الإسلامي بشكل مبكر، عندما تعرض الفكر الإسلامي لتحدي الثقافات الأخرىٰ، الأمر الذي بلغ أوجه عند أبي الوليد بن رشد في كتابه: «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال»، وعند شيخ الإسلام ابن تيمية في: «درء تعارض العقل والنقل»، إلّا من بعض إشكاليات جانبية وفرعية، تبقىٰ مطلوبة وقائمة، وذلك عندما يستغلق فهم النصِّ على العقل، أو يكون ثبوت النصّ ظنياً، أو مشكوكاً في صحته.. وهي من المعارك الفكرية المشروعة ـ إن صحّ التعبير ـ حيث لا بد منها لاستنفار العقل واستفزازه، ليقوم بدوره المنوط به شرعاً، وحسبنا أن

نعلم: أن من علامات الحديث الموضوع، مخالفته للثابت من أحكام العقل.. وحسبنا أن نعلم أيضاً: أن العلوم الإسلامية جميعاً، التي نشأت في مناخ النصِّ الديني، جاءت ثمرة لإعمال العقل، وعطائه.

العقل وإدراك مقاصد النص:

وقد يكون منشأ المشكلة، في قدرة العقل على إدراك مقاصد النص الديني، وفي تحديد منهج وضوابط، وشروط، وحدود إعمال العقل في هذا النص؛ أو إن شئت فقل: في التوصل إلى منهج المعرفة، الذي مناطه وأداته العقل، للتعامل مع مصدر المعرفة، الذي هو الوحي.. فالنص الديني، خالدٌ مجرد عن حدود الزمان والمكان، مقتصر على المقاصد الكلية، والأهداف العامة للحياة، ومبين لوظيفة الإنسان، وأمانته في الاستخلاف.. والمعارف العقلية، متجددة ومتراكمة.. وكلما ازدادت مسافة السير في الأرض، واستطال الزمن، كلما تراكمت المعارف العقلية، وتحقق الكشف والتبين، وكان لا بد أن يعود هذا التراكم المعرفي العقلي، على اكتشاف آفاق وأبعاد إضافية للنص، ويمنح العقل المعاصر قدرات أكبر تمكنه من ارتياد الآفاق والأبعاد التي يشملها.

ولو سلمنا بالتوقف عند حدود فهم واجتهاد الجيل الأول، المصاحب لنزول الوحي، لكان الأمر بالتدبر والسير في الأرض، والتوجه إلى رؤية الآيات في الأنفس والآفاق، لا معنىً له، كما أن صفة الخلود ـ وهي قدرة قيم الوحي على العطاء المتجدد، المجرد عن الزمان والمكان ـ تصبح مفقودة في الواقع. ولذلك نعتقد أن مناهج المعرفة للنص الديني، أو إعمال العقل في النصِّ الديني، هي في النهاية اجتهاد عقلي، قابل للفحص والاختبار، والإضافة والتعديل والإلغاء، كلما تراكمت معارف جديدة يقينية، تمكن من هذا الاختبار، ذلك أن مناهج إعمال العقل في النص، تبقىٰ محكومة بمعطيات العصر، ومعارفه.. والخلود والامتداد في الرؤية، يعني:

عدم الاقتصار على العطاء في عصر معين. . لكن، يبقىٰ هذا ثمرة ونتيجة وامتداداً للفهم الأول، لا يعود عليه بالإلغاء.

ولا شك أن علماء أصول الفقه، قد أبدعوا مناهج دقيقة ومنضبطة، لإعمال العقل في النصّ (أو ضوابط الاجتهاد)، كانت ولا تزال مفخرة من مفاخر العقل المنهجي والمعرفي. . ونعتقد أن تلك المناهج، أو آليات الفهم، لا بد من النظر إليها من زاويتين:

الأولىٰ: أن التقدم في معارف العقل، وتراكم تلك المعارف، وما قدمته العلوم من حقائق يقينية في المجالات كلها، وما أبدعه العقل من تقنيات للحفظ، وبرامج للمقارنة، والموازنة، والإحاطة، لا بد أن ينعكس بالضرورة على تلك المناهج والضوابط، بالتعديل والتطوير.

والثانية: أن المناهج التي وضعها علماء الأصول للمعرفة، ولإعمال العقل في النصِّ الديني، إنما تمحضت كوسائل وأدوات للوصول إلى الحكم الفقهي في الحلال والحرام، واقتصرت غالباً على النص التشريعي وآيات الأحكام، لاستنباط الأحكام. . فإلى أي مدىٰ يمكن أن نعتمد هذه المناهج والضوابط، كمناهج وضوابط لتحقيق المعارف المتنوعة والشاملة التي جاء بها النص الديني، فيما وراء الفقه التشريعي، في مجال الأخلاق، والتاريخ، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وبقية العلوم الإنسانية؟

ويبقىٰ السؤال المطروح: هل يمكن لمناهج علم ما، وضوابطه، وأدواته، وآليات فهمه، أن تعتمد للوصول إلى المعارف المطلوبة في العلوم الأخرىٰ؟ وبمعنىٰ آخر: هل يمكن لمناهج أصول الفقه أن تصل بنا إلى بناء معرفي في علم النفس، وعلم الأخلاق، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، يكون مصدره ومرجعيته النص الديني؟ وهل بإمكانها أن تحقق لنا المعرفة المطلوبة الشاملة لآيات القرآن، فيما وراء آيات الأحكام بمساحتها التعبيرية المحدودة؟ وما مصير بقية آيات الوحي الديني، في معرفة فقه السنن،

والأخلاق، والاجتماع، والتاريخ؟ وما هي المناهج المطلوبة للوصول إلى الفقه الحضاري في هذا جميعاً، والتشريع جزء بسيط ومساحة تعبيرية محدودة منه؟

ويمكن أن نعتبر علم أصول الفقه، منهجاً متكاملاً للبناء المعرفي الفقهي: فقه الأحكام، وأنه بلغ في هذا، المدىٰ المطلوب والمتصور، فجاء هذا الاستبحار في الفقه، والاستقصاء لكل الأبعاد والآفاق المعرفية، التي يمكن أن يحتملها النص بعبارته، أو إشارته، أو مقتضاه، وكانت مناهجهم المعرفية في دلالات الألفاظ، ثمرة لإعجاز القرآن، الذي نزل بالعربية، ودليل عبقرية اللغة العربية، وقدرتها على استيعاب التطور الفكري والحضاري، الأمر الذي لا بد من الإفادة منه في إطار تأصيل المناهج المعرفية للعلوم الأخرىٰ على اختلاف موضوعاتها، وخاصة الإنسانية منها، لما بينها من التواصل، حيث لا يخرج علم الأصول عن أن يكون على رأس العلوم الإنسانية.

هذا الامتداد الذي بلغ مداه في المنهج المعرفي لأصول الفقه، سواء من حيث إنضاج المنهج، أو من حيث إثماره في مجال الفقه، والذي كان مجاله غالباً آيات وأحاديث الأحكام، أي كان محله الأثر، أو المرويات في التفسير والحديث، واقتصر على إنتاج الفقه التشريعي، لم يترافق بمناهج معرفية متوازية ومتكاملة للفقه، بالمعنىٰ الشمولي، أي الفقه الحضاري.

فنحن، في تاريخنا المعرفي، نمتلك ـ لا شك ـ مناهج معرفية للفقه، بالمعنىٰ الاصطلاحي.. والذي ما يزال ينقصنا حقاً هو: إنضاج مناهج معرفية للفكر، أو الفقه بمعناه الشمولي، وإن أي محاولة لتطبيق مناهج الفقه التشريعي، في الميادين الأخرىٰ من كل جانب، هي وضع للأمور في غير موضعها، وقياس لها بغير مقياسها، مما يكرس التخلف العقلي، ويصيب الأمة بالعقم.. فماذا يمكن أن يقدم لنا منهج علماء أصول الفقه

في مجال القصص القرآني، وفقه سنن الله في الأنفس والآفاق، ومجالات العلوم الإنسانية الأخرىٰ؟ هم أسموه: منهج علم أصول الفقه، وموضوعه: الفقه التشريعي، ولم يستعمل، حتى في حينه، لبقية العلوم، حيث للفقه منهج، ولعلماء الحديث منهج معرفي آخر، ولعلماء اللغة والصرف منهج، وكذلك سائر العلوم التي كانت قائمة ومطلوبة.

لذلك نقول: إن ميادين التاريخ، والمجتمع، والنفس، والسياسة، والأخلاق، والاقتصاد... الخ، لا بد لكل منها من إنضاج مناهج أخرىٰ، تمكّن من الإفادة من آيات القرآن، فيما وراء آيات الأحكام، التي لا تتجاوز خمسمائة آية، على أكثر تقدير.

والقرآن، طلب إلينا الاستجابة لما يحيينا، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡ﴾ (الأنفال: ٢٤).. وآفاق الحياة، وشعبها ممتدة في آيات القرآن الكثيرة، التي تتضمن عوامل البعث الحضاري والإحياء، وإلّا إذا اقتصرنا على آيات الأحكام، فقد عطلنا مطالب معظم القرآن.

لذلك، نرىٰ أنه لا بد من قيام مؤسسات، ومحاولات مستمرة، لإنضاج مناهج معرفية في المجالات الفقيرة، أو تلك التي لا تزال مفقودة تهتدي بإنجاز السابقين في المجالات التي أبدعوا فيها، وتفيد من القاسم المشترك بين تلك المناهج.. كما يمكن لها ـ إذا اعتصمت بقيم الوحي المأثور الذي يمثل الضابط الذي يحدد الإطار، ويضع الشروط، ويبين الاتجاه ـ أن تفيد ممّا وصلت إليه آليات الفهم المعرفي، وتقنياته عند الآخرين، في ميادين العلوم الإنسانية الأخرىٰ، فلعل الوحي الذي يحدد الهدف والغاية، ويوجه النشاط، ويمنح الحكمة، يجعل العقل المسلم أقدر على الإفادة من تلك المناهج، وتوظيفها في تحقيق المعرفة الإسلامية في ميدان العلوم الإنسانية، إذا استصحب الوحي، بدل أن تستوعبه ويقع في

أسرها، لأن تلك المناهج والتقنيات، ليست محايدة بالضرورة، وإنما هي ثمـرة لثقافـة وحضارة تصنعهـا وتصنع بهـا، وقد لا تتفق مـع الوحي في أهدافها، ومنطلقاتهـا، ورسالتهـا. . والأخذ عنهـا بدون عـواصم الوحي، يجعل الإنسان نسخة عنها.

ومما لاشك فيه، أن لكل علم، مناهجه وآلياته. . وإن سلمنـا بأن بعض تلك المناهج والآليات قد تكون مشتركة، إلاّ أن تطبيق مناهج علم على آخر، قد يصل بنا إلى فساد النتائج، علماً بأن أية منـاهج، ومنهـا مناهج أصول الفقه، هي اجتهاد عقلي ليس لها صفة القدسيـة حتى في مجالها، فما الذي يجعلنا نحكمها في المجالات المعرفية الأخرىٰ التي لم توضع لها؟!

إضافة إلى أن علم أصول فقه الأحكام قد بلغ غايته تقريباً، وتوقف عن العمل والامتداد، ولم تبق له إلاّ القيمة التاريخية، وذلك بما يمنحه لنا من الاطمئنان في دقة الوصول إلى فقه الأحكام. . ولقد بلغ توقفه درجة لم يستطع معها المتأخرون تجاوز المثال الذي أتىٰ به الأقـدمون، إلى مثـال آخر. .

وقد يكون من الطبيعي أن يتوقف العلم الموصل إلى معرفة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية (فقه الأحكام)، حيث لا بد من أن يبلغ فيه الطاقة القصوىٰ، وقد كان. . فلم يبق احتمال للنص إلاّ طُرح وعُولج. . وما أظن أن فقه الأحكام بحاجة إلى اجتهاد، وقد بلغ أقصاه. . ودور العقل اليوم، يقتصر في التـرجيح بين الآراء. . فمعـارف الأحكام والعبـادات لا تتبدل، ولا تتطور من عصر إلى آخر. . لكن، المعارف الأخرىٰ، في شَتَّى المجالات، تستمر في الكشف والتراكم، حتّى يرث الله الأرض ومن عليها.

ولا شـك أن منـاهـج المعـارف الأخـرىٰ، فيمـا وراء معـارف فقـه الأحكام، وميدانها الواسع، منوط بالعقل وابتكاراته، وإبداعاته، وأبنيته، في

ضوء هدايات الوحي ومرجعيته بينما قد يكون ميدان معارف فقه الأحكام (النص، ودور العقل فيه): الفهم، والبيان، والتفسير، وبذل الجهد لمعرفة المراد الإلهي، وتحديد الحكم الشرعي.. ولا بد لنا أن نستصحب ـ عند الكلام عن مناهج التفسير ـ ما وضعه العلماء من ضوابط لتحديد المراد الإلهي من الخطاب الديني، أو النص القرآني.

بيان النبوة.. ومرويات المأثور:

فمن الأمور المسلمة في هذا المجال، أنه لا بد من ربط معاني القرآن الكريم، وتحديد المراد الإلهي، بما ورد في السنّة الصحيحة من بيانه، وذلك استعانة بالمبيِّن للقرآن وهو الحديث، وتنزيل النص القرآني على مواضعه، حتى لا تضل الأفهام، أو ما يسمىٰ التفسير بالمأثور، وهو المأثور من بيان الرسول ﷺ، والمأثور من أقوال الصحابة، إلى جانب المدرك اللغوي، أداة التعبير والتوصيل، من خلال معهود العرب في الخطاب.

فمرويات السنّة هي المبيِّنة، وهي المصدر الوحيد للبيان في الأمور التي لم يفصلها القرآن، ومن خالف تفسير السنّة للحلال والحرام في القرآن (فقه الأحكام)، فهو من المفترين على القرآن نفسه، لأن هذا القسم (فقه الأحكام من الحلال والحرام)، تكفلت ببيانه السنّة، لأنه من تبليغ الرسالة المعصومة.. ومن يعارض هذه المرويات، إنما يعارض تبليغ الرسالة. ومنهج معارفه، ما وضعه علماء الأصول.. وإعمال العقل في النص الديني (القرآن)، وتفسير القرآن، أو تدبر آياته لإدراك مقاصده ومراميه، أو تأويل آياته في هذا المجال، من غير استصحاب السنّة أو المأثور والاستعانة به، خروج عن الشريعة.. والذين يتركون المأثور من السنّة بزعم أنهم يأخذون من القرآن مباشرة، يهجرون السنّة والقرآن معاً، لأن هذا النوع من المأثور (فقه الأحكام) يجب الأخذ به في بيان الأحكام.

لذلك نرىٰ: أن بيان النبوة ـ في معظمه ـ ومرويات المأثور في التفسير، جاء معظمها في نطاق فقه الأحكام تقريباً.. أما ما وراء ذلك مما لا يعتبر من فقه الأحكام، أو بعبارة أخرىٰ: من تبليغ الرسالة، وبيان أحكام الوحي، (الاجتهاد في شؤون الحياة)، فإن ما جاء مخالفاً للمقررات العلمية والعقلية القاطعة، ويكون من المأثور الظني الثبوت، يُرد وتبطل نسبته إلى الرسول ﷺ.. وليس معنىٰ ردّه: تكذيب الرسول ﷺ، وإنما يعني أنه لم تصحّ نسبته إلى النبي ﷺ ـ وهو الصادق المصدوق ـ هذا فيما وراء بيان الأحكام الشرعية، كما أسلفنا.. وفي هذا، لا نجعل العلم أو العقل حاكماً علىٰ الوحي، وإنما حامياً له..

ويمكن، أن نطبق ذلك على المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم، الذين سمعوا القرآن، وشاهدوا، وعاينوا تنزيله على الواقع، وتلقوا بيانه عن الرسول ﷺ، حيث لا يجوز لنا أن نتجاوزه بأي حال من الأحوال.

يروىٰ عن عثمان رضي الله عنه، أن النبيّ ﷺ، كان كلما تلا عليهم طائفة من الآيات تولّى تفسيرها لهم.. وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه: والله الذي لا إله غيره، ما نزلت آية من كتاب الله، إلاّ وأنا أعلم فيم نزلت، وأين نزلت.

ولا شك أن أسباب النزول ـ وطريق معرفتها: المأثور ـ هي وسائل إيضاح، معينة على الفهم والإدراك، وطريق معبّد لفهم الآيات وتنزيلها على الواقع.. لكن، يبقىٰ المطلوب: الامتداد، وتعدية الرؤية على الزمن، لأن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، وإلاّ، توقفنا في النصّ عند حدود واقع الجيل الأول، الأمر الذي يقضي على خلوده، ويحاصره بمرحلة معيَّنة، وهو ما يسعىٰ إليه أعداء الأسلام.

وما نُقل عن الصحابة من المأثور، يمكن تقسيمه إلى قسمين: الأول: ما اعتمد على المأثور من النبي ﷺ، فحاله حال السنّة من تبليغ

الرسالة، كما أسلفنا.. والثاني: ما يكون فيه للرأي، مجال، ولا يسندونه للنبي ﷺ، بل هو مجرد رأي منهم.. وقد اختلفوا في الرأي، وعلينا أن نتبعهم بإحسان، ونجتهد في التفسير في آفاق كثيرة، دون معارضة ولا مناقضة.. والاختيار بين الأقوال، أساسه الترجيح الذي لا يتم إلّا بالعقل.. ولا بد من التأكيد أننا عند كل نظر، أو اجتهاد، لا بد لنا من استصحاب المأثور، وأن العدول عنه، خلل في منهج النظر الذي ندعو إليه نفسه.

لذلك، فالنهي عن القول في القرآن بالرأي، ينصبّ على من تجاوز التفسير المأثور، ولم يعتمده ـ خاصة في فقه الأحكام ـ ولم يستصحبه، ليكون هادياً ودليلاً له، فيما وراء ذلك.. كما ينصب على من افتقد أدوات التفسير من علم اللغة، ومصادر التشريع، وموارده، ومصادر الإسلام.. أما من أوتيّ اللغة، والبيان، وعلم الآثار، ومقاصد الإسلام، فله إعمال عقله، واجتهاده.

فالقرآن، بحر عميق، مملوء بالمعاني، فلا يصح لأحد أو جيل أن يدّعي أنه تقصاه، وعرف أطرافه: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ (الكهف: ١٠٩).. وما ورد عن ابن تيمية رحمه الله: (إن من يفسر القرآن برأيه، يقول بغير علم)، لا يدل على المنع المطلق، ولكن يدل علىٰ وجوب الاحتياط في القول بالقرآن.. ولعل من عواصم الرأي: المعرفة بالمأثور واستصحابه، وإلّا، كيف يمكن أن يُدرك المقصد الإلهي، فهماً وتنزيلاً، بعيداً عن فهم الجيل الأول؟ فأيّ قفز من فوق فهم الجيل الأول، والمأثور، بحجة الاغتراف من القرآن مباشرة، يشكل خللاً في المنهج، لا يقل خطراً ـ على المعرفة القرآنية وخلودها ـ من التوقف عند حدود المرويات، وعدم الامتداد إلى آفاق أخرىٰ، من خلال الزمن، وما يمنحه للعقل من أدوات ومعارف.. هذا، فيما وراء آيات الأحكام التي يتوحد مصدرها

بالمأثور من السنّة تقريباً.. لذلك رأىٰ حجّة الإسلام الغزالي رحمه الله، أن من أولى شروط التفسير بالرأي: عدم مناقضته للسنّة.

فالآثار التي تدعو للفهم، والتدبر، والتعمق، أكثر من أن تحصىٰ... ودعاء النبيّ ﷺ لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»، دليل ذلك.. فالراجح أن المقصود من الدعاء: الفقه بالقرآن، وإدراك مقاصده أو معرفة المراد الإلهي أو الفقه القرآني، وليس فقه آيات الأحكام فقط.. ولو كان ذلك كذلك، لما كان للدعاء معنىٰ وقد استوفت السنّة تقريباً بيان وتأويل آيات الأحكام.. وإنما يعني الدعاء، فيما يعني، والله أعلم: فقه السنن القرآنية، والتأويل المتعمق في التفسير، والفقه والاجتهاد، وإعمال العقل في إدراك المعاني والدلالات.

نعود إلى القول: بأن النصّ الثابت بالنسبة للعلوم الإنسانية، وما يمنحه العقل من معارف يقينية، هو أشبه بالتجربة العملية، وصدق نتائجها في العلوم التطبيقية.. ويبقىٰ المطلوب من العقل، الامتداد بالمعارف التي يمنحها النص، تماماً كالمطلوب في تعميم النتائج، التي تمنحها التجربة في العلوم التطبيقية في الميادين الأخرىٰ المماثلة، وترجمتها إلى صناعات، واختراعات... إلخ.

وإن أية محاولة اليوم، لمعالجة أزمة العقل المسلم، لا تمتلك المعايير الدقيقة، ولا تتسلح بالمناهج المعرفية السليمة، سوف يصيبها الفشل، ويكون نصيبها: تأزيم المشكلة، بدل تقديم الحل.. ولعل من المسلمات الأولىٰ في هذا، إنما تكون بتصويب المقدمات الخاطئة، التي عانىٰ منها العقل المسلم ولا يزال، وكانت سبباً في عجزه وانسحابه من ساحة الشهود الحضاري، حيث لا بد من تحديد دور العقل ومجاله، والوحي ودوره في البناء المعرفي، كما تحدد ذلك في البناء التشريعي، من خلال إنضاج مناهج علم أصول الفقه.

فلقد استطاع علماء الأصول حقاً، جعل القرآن والسنّة مصدرين للتشريع، وحددوا بذلك دور العقل والاجتهاد ضمن إطار فهم النصِّ، وتحديد علته، ومقصده، والقياس عليه، والعدول عن القياس إلى الاستحسان، وجعل المصالح المرسلة من مصادر التشريع... الخ. وهذا عمل جليل، وجانب هام..

لكن يبقى المطلوب ـ كما أشرنا ـ إنضاج مناهج، ليكون القرآن والسنّة مصدرين للمعرفة والفكر، فإذا كان الفقه يعني: (الشريعة) بشكل خاص، فإن الفكر يعني: (المعرفة) بشكل عام، التي تعني كيفية تشكيل الإنسان، وتربيته، وتنميته، وإعداده ليكون أهلاً لأمانة الاستخلاف، والشهود الحضاري، بحيث يصبح الإنسان محلاً مناسباً للفقه التشريعي. فإذا كانت الشريعة تعني: فقه الأحكام، فإن المعرفة تعني: الفقه الحضاري بشموله.

ولا بد من الاعتراف بأن إنضاج مناهج للتعامل مع الكتاب والسنّة في إطار الفقه المعرفي (الفقه الحضاري)، لم تتحقق بشكل موازٍ للفقه التشريعي، على أهمية ذلك وضرورته. بل لعل في ذلك ـ في اعتقادنا ـ أخطر إصابات العقل المسلم وأزماته.. والموجود لا يخرج عن كونه ملحوظات عامة، ومبادرات فردية لم تتأصل، ولم ترتق إلى مستوى متبلور، ولا مخرج للعقل المسلم من أزمته، ما لم يصبح قادراً على جعل الكتاب والسنّة مصدرين للمعرفة، كما هما مصدران للشريعة، ويؤصل مناهج لذلك.

ويمكن أن نقول: بأن ساحة المأثور، أو ساحة النصوص المحكمة الخاصة، المرتبطة بتبليغ الرسالة وبيانها، تمحضت لبيان الشريعة، الأمر الذي تكفل به الوحي القرآني والبيان النبوي، وما وراء ذلك من آفاق المعارف الأخرى التي تتعلق غالباً بمهمة الإنسان في الاستخلاف، إنما

وضع لها القرآن المعالم، والكليات، والمبادىء، والتوجهات الرئيسة، وناط بالعقل الامتداد بها، وتحقيقها، بحسب الكسب البشري في كل زمان ومكان، بهداية من الوحي حتّى لا يضل العقل، ولا يشقىٰ.

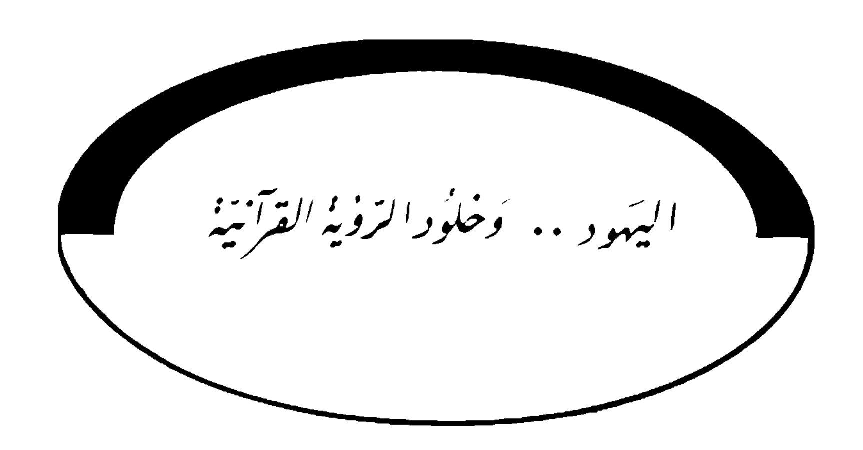
فالمبادىء والقيم، عطاء النص.. والبرامج والتنزيل على الواقع، مهمة العقل.. ويمكن أن نقول: إن النص المأثور في الكتاب والسنّة، لم يدع مجالاً للعقل والاجتهاد في إطار العبادات التي نتوقف فيها على ما أُثر، ذلك أن العبادات لا تتطور ولا تتبدل بحسب الأزمنة والأمكنة، ولا يمكن ـ عقلاً ـ أن نعبد الله بما نرىٰ، وإنما لا بد أن نعبده بما شرع، وأن ما وراء العبادات والأحكام الفقهية في الحلال والحرام، هو ميدان العقل الفسيح.

ومن هنا، تأتي ميزة منهج الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالىٰ، وأهمية مروياته في التفسير، فهو المحدِّث، الفقيه، الذي يتميز فقهه بأنه دقيق، لا يخرج عن الأثر (في مجال العبادات)، قيد شعرة.. فليس من المعقول عنده أن يعبد أحدٌ ربه بقياس، أو برأي.. هذا التميز، ولخصه شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله بقوله: توقيف العبادات، وعفو المعاملات، والذي عبر عنه ابن القيم رحمه الله بقوله: الأصل في العبادات البطلان، حتى يقوم الدليل على الفعل، والأصل في العقود والمعاملات الصحة، حتى يقوم دليل على البطلان والتحريم..

وعلى الرغم من أن الإمام أحمد رحمه الله، يُصَنَّف في إطار مدرسة الحديث، أو مدرسة الأثر بشكل عام، إلى درجة يقدم معها الحديث الضعيف على الرأي والقياس، إلّا أننا نرىٰ في الوقت نفسه، أنه اعتمد المصلحة المرسلة من أصوله في الاجتهاد، وكان هو والإمام مالك رحمهما الله، أكثر من أخذ بها.. ولقد بالغ بعض أصحابه في الأخذ بها حتى انتهى الأمر بنجم الدين الطوفي الحنبلي، إلى لون من الرأي الشاذ حيث إنه كان يرىٰ: أن المصلحة مقدمة على النص..

ولعل مجال المصلحة الأساس عند الأمام أحمد، كان في السياسة الشرعية، وما ينتهجه الإمام لإصلاح النّـاس، وهذا بـاب عظيم، ومجـال خصب لإطلاق العقل في مجال العلوم السياسية والاجتماعيـة، مستصحباً قيم الوحي.

المحرم ١٤١٣ هـ
يوليو (تموز) ١٩٩٢



اليهود .. وخلود الرؤية القرآنية

أرسل الله رسوله بالهدى ودين الحق، ليُظهره على الدين كله، وأنزل القرآن مصدقاً لما بين يديه من الكتاب، ومهيمناً عليه، وحفظه من التحريف والتبديل والعبث البشري، الذي لحق بالكتب السماوية السابقة، وهيأ له أوعية الحفظ، من كتبة الوحي وحفظته في كل جيل: «كتاباً وقرآناً»؛ فكان النص الديني الوحيد، الذي وصل بطريق علمي صحيح، ورد بالتواتر الذي يفيد قطعية الثبوت، وعلم اليقين، فاكتسب بذلك خصوصية المعيارية، وصفة التقويم للكتب السماوية السابقة: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ (المائدة: ٤٨).. وشكّل الأمة التي تمتلك القيم والمبادىء الصحيحة الثابتة، التي تجعل منها الأمة المعيار أيضاً، في ثقافتها وحضارتها، ووسيطتها واعتدالها: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة: ١٤٣). لذلك كان التقويم، والنقد، والشهادة، والمراجعة، والتصويب، من خصائص هذه الأمة ومؤهلاتها، بما تمتلك من معايير، ووظيفتها ومسؤوليتها وتكليفها لاستنقاذ الناس، وإلحاق الرحمة بهم، وقيادتهم إلى الخير والحق: ﴿ لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾.

وحتى تستمر الأمة المسلمة في إظهار الدين، والاستقامة على الحق، وقيادة العالم إلى الخير، كان بيان الرسول ﷺ، وسيرته، تحذيراً للأمة المسلمة من أن تتسرب إليها علل التدين السابقة، وبذلك تسقط في الارتهان الثقافي، والاستلاب الحضاري، بسبب عدم استمساكها بقيمها

المعيارية، وغلبة التقليد الجماعي، والمحاكاة، والتخاذل الفكري، بقوله: (لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى أنهم لو دخلوا جحر ضب لاتبعتموهم).. قلنا: يا رسول الله: آليهود والنصارى؟.. قال: (فمن!؟).. «رواه مسلم».

إن أية محاولة للنهوض، واسترداد دور الأمة المسلمة، ستكون عبثاً من العبث إذا جاءت بعيداً عن امتلاك القدرة على قراءة التاريخ العام بأبجدية سليمة، وحماية تاريخها من النهب الثقافي والحضاري، ومن ثَمّ صناعة التاريخ في ضوء سنن الله الفاعلة في الأنفس والآفاق، استجابة لتكليف الله بقوله: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٧)، والاضطلاع بهذا الفرض الكفائي، ذلك أن التاريخ هو المختبر الحقيقي في إطار علوم الإنسان، وهو الأب الشرعي للعلوم الاجتماعية، التي لا بد من الرسوخ فيها، ومعرفة قوانينها وسننها، التي تحدد المداخل الصحيحة للشهود الحضاري، والتَحويل الثقافي، وتقود إلى صناعة تاريخية مستقبلية علمية، بعيدة عن التنبؤ، والظن، والتخمين، وتحدد خصائص وصفات الأمم في المجال الإنساني، التي تمكن من التعامل معها في ضوء تلك اليقينيات التاريخية التي هي أشبه ما تكون ـ وإلى حدٍ بعيد ـ بنتائج التجارب المعملية في العلوم التطبيقية.

والتاريخ ـ كما هو معلوم ـ لا يأتي من فراغ، ولا ينشأ في فراغ، وليست حوادثه عبثاً من العبث، وإنما هو في الحقيقة يمثل الاستجابة الطبيعية، والصور التطبيقية المجسدة لعقيدة الأمة، وقيمها، ونظرتها للحياة والكون والإنسان، أو ما يمكن أن نطلق عليه: عالم أفكارها، أو تشكيلها الثقافي، والذي يعتبر التاريخُ إحدى الوسائل التي تشكله، والثمرات التي تتشكل به.. لذلك يعتبر التاريخ أحد المداخل الرئيسة التي لا بد من استصحابها لإدراك حقائق الحاضر وأبعاده العميقة، بعيداً عن الصور، وما

يعتريها من الإيهام والزيف، خاصة عند من يمتلكون القدرة على التكيف، والتشكل، والمخادعة..

كما لا بد من استصحابه، مع وضع الحاضر في موقعه الملائم من المسيرة التاريخية، لقراءة المستقبل قراءة صحيحة، وتقدير ما سوف يصير إليه، في ضوء المقدمات والعبر التي يوفرها التاريخ ويؤكدها الحاضر.

لذلك نعتقد: أننا حتى نتمكن من إدراك الأبعاد الحقيقية لأية أمة من الأمم، أو حضارة من الحضارات، لا بد لنا من دراسة عقيدتها، التي تشكل نظرتها للحياة، ومنظومتها الفكرية (عالم أفكارها)، أي: الإنتاج الفكري الذي يضع الأوعية الفكرية المستمدة من تلك العقيدة، والذي يمثل الاتجاهات والمحددات الرئيسة لحركة الأمة، وصناعة تاريخها، وتجسيد عقيدتها في فعلٍ وممارسةٍ. ومن ثَمَّ لا بد لنا أيضاً من دراسة تاريخها، الذي يحدد لنا بدقة نصيب العقيدة من التطبيق والواقع، أي أثر العقيدة في صياغة الأمة، وتشكيلها الثقافي، وتنظيم حركة الحياة فيها.. وهنا نصل إلى السؤال الملح والأهم:

ما هو نصيب الحاضر من العقيدة؟ وكيف يمكن تحديد موقعه من المسيرة التاريخية؟ فإذا أدركنا هذه المقدمات تماماً، وبشكل موضوعي بعيد عن الأماني والرغبات، واكتشفنا من خلال إدراكها أن المسيرة البشرية ليست عبثاً من العبث، وإنما تحكمها سنن وقوانين، وأقدار لا تتخلف، استطعنا استشراف المستقبل، والمدى الذي يمكن لنا بلوغه، ومن ثَمّ وسائل التأثير في الفعل البشري، وصناعة تاريخ المستقبل، والفرار من قدر إلى قدر، ومغالبة قدر بقدر، للوصول إلى امتلاك القدرة على المداخلة المأمولة في مقدمات السنن والقوانين البشرية قبل أن نُحكَم بنتائجها.

إننا بهذا الفقه الحضاري، أو العلم بالعقائد والثقافة التاريخية، وعلم المجتمع البشري، نكون قادرين على التعامل الصحيح، وتحديد الأبعاد

والمداخل الصحيحة للتعامل، والمجالات المؤثرة في التعبير والتحويل الثقافي، والحكم على الأمم والشعوب والحضارات، ذلك أن المعرفة المحيطة «بالآخر» أصبحت اليوم من الأبجديات، والحواس التي لا يُستغنى عنها لأي باحث، أو دارس، أو سياسي، أو مثقف، أو صاحب قرار.. ولذلك نرىٰ أن مراكز البحوث والدراسات، هي التي تقدم الخرائط الفكرية، وأدلة العمل والتعامل، للمعاهد والجامعات، ومراكز القرار، ومؤسسات التنصير، والتجسس، والتحكم الثقافي، فهي في استقرائها لواقع الشعوب والأمم، ومسحها الاجتماعي لتجاربها وثقافاتها، وتوفير التخصص بالعقائد والأفكار والثقافات المتنوعة، واللغات المختلفة، كأدوات للتفكير وليست للتعبير فقط، ومن ثم تحليلها للمعلومات، توفر الحقائق الدقيقة التي هي بالنسبة لجامعات الدراسات الإنسانية ومؤسساتها، أشبه بالمخابر المعملية بالنسبة لجامعات ومعاهد الدراسات التطبيقية.

لذلك نحسب أن العدول عن هذه المحددات المعرفية، تحت شتىٰ المعاذير والفلسفات، سوف يوقع بالفشل في التعامل، والإحباط في النتيجة، والخيبة في المسعىٰ، حتى لو ترافق ذلك مع المزيد من التوثب الروحي، والإخلاص الأميّ الأعمى، والفهم الديني المعوج - الذي يورث التدين المغشوش - لقولة الرسول ﷺ: «نحن أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب»، وادعاء بعضهم أننا انتصرنا على حضارات كانت متمكنة من العلوم والمعارف على الرغم من أميتنا وعدم معارفنا وعلومنا! وكأن الأمية ضربة لازب على العقل المسلم، أو تكليف شرعي نخشى أن يقول صاحبه: إن الخارج عليه يمكن أن يكون خارجاً عن سنة الرسول ﷺ كما هو الحال عند بعض المغفلين والمتنطعين، الذين يعيشون بعيداً عن الرصيد العلمي والفكري للحضارة الإسلامية، وكل النصوص الدينية التي تنهىٰ الإنسان المسلم أن يقفو ما ليس له به علم.

وأحسب أننا نحن مسلمي اليوم، على الرغم مما نمتلك من الرصيد

الفكري، والتاريخي، والواقعي عن يهود، أحسب أن الكثير منا ما يزال يتعامل مع قضية يهود على غير بيان، وهدى، وموعظة، وعلم؛ أو من خلال التشكيل الثقافي الخاص، الذي فعلته فينا مناهج التربية والتعليم والإعلام، الخارجة عن النسق الإسلامي، والتي لم تكن أصابع يهود بعيدة عن التمهيد لها؛ أو من خلال الأماني والإرادات الرغائبية، البعيدة عن أي حيثيات علمية، والتي غالباً ما يلتبسها الخلط لمختلف جوانب التعامل وطرائقه، وظروفه، وشروطه، الأمر الذي حمل لنا الكثير من النتائج الخاسرة، والمضاعفات السيئة، والإحباطات المستمرة، والتناقضات العجيبة، وذلك بسبب العجز عن التعامل من خلال ثوابت معينة قررتها العقيدة، واختبرها التاريخ، وصدقها الواقع.. وإن صَدَق هذا على الذهنية الإسلامية المعاصرة، التي تشكلت وصيغت خارج النمط المعرفي الإسلامي، في تعاملها بشكل عام، فإنه أشد صدقاً ووضوحاً في علاقتنا مع يهود، التي يحكمها تاريخ طويل، ونماذج تطبيقية شتى في أكثر من ظرف، وأكثر من عصر.

خاصية الخلود:

والقضية التي نرى أنه لا بد من الإلحاح عليها، وتأكيدها باستمرار، لأنها أصبحت غائبة عملياً عن الذهنية الإسلامية المعاصرة، هي: خاصية خلود النص القرآني، وتجرده عن حدود الزمان والمكان، وأن أصول القضايا والمشكلات التي عرض لها، هي أصول خالدة، لا تخص عصراً بعينه، وأن العصر الأول، فترة السيرة والخلافة الراشدة ـ مرحلة القدوة ـ وسيلة إيضاحها، وبيان كيفية تنزيلها على الواقع، ومن ثَمّ تعدية الرؤية للمستقبل.. والخلود يعني، فيما يعني: أنها حقائق مستمرة، لها شواهدها في كل عصر.. فالعدول عن تمثلها، أو افتقاد القدرة على تمثلها، يعني محاصرة خلود القرآن بعصر، من بعض الوجوه، وإسقاطاً لبعدي الزمان

والمكان في التنزيل، وفصل النص الديني عن مسيرة الحياة، وتوجيه مسالك الأحياء، من وجوه أخرىٰ.

والخلود يعني فيما يعني أيضاً: أن المعادلات الاجتماعية، وسنن الله في الأنفس والآفاق التي وردت في القرآن، أمور يقينية، ماضية في الحياة، كخصائص وصفات المادة، في قوانينها الفيزيائية، ومعادلاتها الكيميائية، إلى حدٍ بعيد.. وفي اعتقادنا أن المسلمين لا يزالون يُؤْتون، كلما غابت عنهم هذه الحقائق، أو غُيِّبت، بسبب من التضليل الثقافي، أو التشكيل التربوي الخارج عن النسق الإسلامي.

وقد يمثل هذا التشكيل المغلوط، أو هذا التضليل الثقافي، لوناً أو بعضاً من الخروج عن الدين، ويلحق إصابات بالغة في التدين، حتى ولو كان صاحبه يصوم ويصلي، ويحج ويزكي، ذلك أن حالة الخزي والتخاذل التي نعيشها اليوم، إنما هي بسبب هذا التبعيض، وعدم أخذ الحيطة التي أشار إليها القرآن بقوله: ﴿وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ (المائدة: ٤٩).. لقد حذر من التنازل عن بعض ما أنزل الله، كما حذر أيضاً من الوقوع في علل التدين للأمم السابقة بقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ٨٥).

ومعاذ الله أن نعتبر المعادلات الاجتماعية، ويقينيات القصص القرآني عن الأمم السابقة، والسنن والأقدار التي شرعها الله لحكم الحياة والأحياء، هي بعض القرآن، الذي يمكن التساهل فيه! وإنما هي من المحاور الرئيسة التي تتحرك ضمن إطارها الحياةُ البشرية، والتي جُعِل القرآن معيارها: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾، وجعلت أمة القرآن شهيدة عليها، وقائدة لها: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة:

١٤٣). فكيف تتحقق الشهادة، والقيادة، والمعيارية، بدون الرؤية القرآنية الشاملة والخالدة، المجردة عن حدود الزمان والمكان؟!

من هنا نقول: إن التقصير، والتخاذل الفكري، تجاه المسألة الاجتماعية وقوانينها، التي بيّنها القرآن بشكل عام، وتبلورت في القصص القرآني بشكل خاص، وعجز المسلمون المعاصرون عن استنباطها، وتأصيل فقه اجتماعي، أو علم اجتماع إسلامي، هو السبب في التخلف، والسقوط في الحفر، على الرغم من كل التلاوات القرآنية، التي لا يخرج معظمها عن مقاصد التبرك، إلى مواقع التدبر، والتبين، والاهتداء، لهذه المعادلات الاجتماعية، ومن ثَمّ الاتعاظ بها، والله يقول: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٧ ـ ١٣٨). فأين فقه هذه السنن القرآنية، وأين الاهتداء إلى إدراكها، وأين الاتعاظ بتجارب الآخرين، الأمر الذي لا بد أن يثمر التقوىٰ، أو الوقاية الاجتماعية؟!

إن استمرار السقوط والتخلف في عالم المسلمين، على الرغم من تلاوة القرآن، وحفظه، دليل على وجود خلل في أدوات ومناهج التوصيل الذي لم يحقق المأمول، ولم يحمل الأمة إلى مواقع التدبر المطلوب، الذي يورث الهداية، والاتعاظ، والوقاية، أو التقوىٰ الحضارية.

وقد يكون الأولىٰ للمشتغلين بالمسألة الفكرية، والمهتمين بالتشكيل الثقافي، وإعادة بعث الأمة وإحياء مواتها، من الإسلاميين، الذين يكتبون، ويحاضرون، ويتحدثون عن عظمة هذا الدِّين ـ الأمر الذي أصبح يقيناً عند معظم المسلمين اليوم ـ أن يتوقفوا، ولو مرة واحدة، للقيام بعملية التقويم، والمراجعة لطروحاتهم ووسائلهم، في ضوء المتغيرات من حولهم، ومن خلال المشكلات التي يعاني منها المسلم المعاصر عمليّاً، ويسألوا أنفسهم السؤال نفسه الذي طرحه الأمير شكيب أرسلان، رحمه الله: «لماذا تأخر

المسلمون؟». . ولمّا تتحقق الإجابة المحددة التي تسهم بالتغيير، وتحقيق النقلة النوعية بعد، لأننا ما نزال نخلط بين السبب والنتيجة.

كما عليهم أن يطرحوا على أنفسهم أيضاً السؤال التالي:

لماذا لم يُحدث هذا الدين العظيم، التفاعل والتغيير المطلوب في الواقع الإسلامي اليوم؟ ويخرجون من نطاق التعميمات، والإعلانات، والشعارات، والاقتصار على التوجه صوب «الآخر»، والإلقاء بالتبعة عليه، ويضعون أيديهم على الأسباب الحقيقية التي هيأت الأمة للإصابة، ومن ثمّ يقترحون المناهج، والأوعية الفكرية والفقهية العملية، وأدوات التوصيل المطلوبة لإنتاج الأمة المعيار، وتحقيق التدّين العظيم الفاعل، المتوازي مع الدين العظيم، الذي ما نزال نتحدث عنه، دون أن نغادر مواقع الفكر التعبوي الذي قد يكون استدعته مرحلة استرداد الذات، وتجديد الانتماء للإسلام، واليقين بعظمة هذا الدين.

وأعتقد أن المساحة التعبيرية الكبيرة والمتكررة، التي أعطاها القرآن لتاريخ بني إسرائيل، والتي تحكي عملياً قصة وتاريخ النبوة مع البشر، في مجال العقيدة، والعبادة، والسلوك، يمكن أن تعتبر منجماً فكرياً لا ينضب للبيان، والهدىٰ، والموعظة، والوقاية للأمة المسلمة، التي أُورثت الكتاب، وانتقلت إليها القيادة الدينية للعالم بعد بني إسرائيل، إضافة إلى ما قدمته السيرة والتاريخ الإسلامي بشكل عام من مختبرات وتحليلات عملية، لشتىٰ صور التعامل، من ألوان الحوار، والمجادلة، والمباهلة، والمشاركة، والمعاهدة، والمواجهة. . . إلخ، مما لم يدع استزادة لمستزيد.

وهنا قضية لا بد أن نتوقف عندها قليلاً، وهي: أنه على الرغم من كل الكيود والعهود المنقوضة، والممارسات التي أكدت على مدار التاريخ أن اليهود هم أشد الناس عداوة للمؤمنين: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ . . . ﴾ (المائدة: ٨٢)، واعتبار الإسلام لهم أنهم كفار

على مستوى العقيدة ـ وهذا أمر طبيعي متسق مع إقرار حرية الاختيار ـ إلا أنه اعترف بهم كمواطنين معاهِدين، لهم حقوقهم الاجتماعية والإنسانية والدينية، وأقام معهم علاقات اجتماعية متنوعة.. بمعنى: أن الإسلام الذي رفضهم على مستوى العقيدة، اعترف بهم على المستوى الاجتماعي والوطني، وبذلك تميز الإسلام تاريخياً عن ممارسات الدولة الدينية الثيوقراطية، وكسر أسوار الكهانة، وتسلط الإنسان على الإنسان، وألغى نوازع التعصب، وحمىٰ حرية التدين والاختيار، وقبل في مجتمعه مواطنين لا يؤمنون بعقيدته، الأمر الذي لم تستطعه الدولة الدينية في كل مراحل التاريخ، والذي حمل الكثير من أبناء الأديان الأخرىٰ، وعلى رأسهم اليهود، للجوء إلى الإسلام، والاحتماء به.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية التمييز بين ما أقره الإسلام لغير المسلم، كمواطن معاهِد، له حقوقه وعليه واجباته، وبين العدو المحارب في الدين، الذي يحتل الأرض الإسلامية، ويخرج المسلمين من ديارهم، أو يظاهر على إخراجهم، حيث الحكم الشرعي لمثل هذه الحالة معروف، يقول تعالى: ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٨ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ (الممتحنة: ٨ ـ ٩).

اليهود والخطاب القرآني:

إن قصة بني إسرائيل في القرآن، والمساحة التعبيرية الكبيرة التي يفردها لهم، هي بالنسبة للمسلم دين يُلتزم، ويقين يُعتمد، لا بد من استمرار حضوره، واليقين بخلوده، الذي يعني تعديته إلى كل عصر.

كما أن قصة يهود العملية في السيرة، في الظروف المختلفة، تعطي

المسلم أيضاً آفاقاً وأشكالاً للتعامل متعددة، كما تمنحه في الوقت نفسه، ضرورة الحذر، واستصحاب الرصيد التاريخي الذي لا يجوز أن يحمل إلى مواقع الظلم والتعصب، فالرسول ﷺ يقول: «من ظلم معاهداً أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة» رواه أبو داود.

لقد خاطب القرآنُ يهودَ عصر النزول بما فعل آباؤهم وأجدادهم من جرائم ومواقف، وبيّن علاقاتهم بالنبوة تاريخياً، ليسقطها على واقع تعاملهم مع النبوة الخاتمة، وكأن تلك الخصائص والصفات تنحدر من الآباء إلى الأبناء بحيث أصبحت جِبِلَّة تُورث، وهي ماضية في الأحفاد أيضاً في كل عصر وجيل.. وهذا لا يمنع من أن يكون هناك من أسلم وحسن إسلامه، لكن الأحكام إنما تكون للأغلبية، كما هو معروف.

وخلود القرآن، وتجرده عن حدود الزمان، يعني أن تلك القوانين الاجتماعية، والصفات النفسية، مستمرة استمرار الحياة، وإلا كان القرآن قصصاً تاريخياً للمتعة والتسلية! ذلك أن عجزنا عن السير في الأرض، والتوغل في التاريخ، وامتلاك القدرة على التحليل، والقراءة للمعادلات الاجتماعية، لا يعني توقف السنن، أو عطالتها وعدم نفاذها في الحياة ومضيّها في الخلق، وإنما يعني أننا أصبحنا خارج نطاق التاريخ والحاضر.. وكثيراً ما نتوهم أن المقابر التي نعيش فيها، مدن تنبض بالحياة!

ونحن الآن، لا ندعي بهذه المساحة البسيطة، أننا سوف نحيط بالرؤية القرآنية الشاملة لبني إسرائيل: عقيدتهم، وخصائصهم، ودورهم في التاريخ العام، والحقائق اليقينية التي يقدمها القصص القرآني عنهم.. كما لا ندعي أيضاً أننا نعرض لمواقفهم خلال المسيرة الإسلامية، ابتداء من البعثة، وتحول القيادة الدينية من بني إسرائيل لنكولهم عن حمل الأمانة،

ومروراً بالتاريخ الإسلامي المديد، وصولاً إلى الحال الذي نحن عليه الآن، على أهمية ذلك وضرورته، وإنما هي ملامح لا بد من التذكير بها، ونوافذ لا بد من الإطلالة منها، واستحضارها، واستصحابها، لإبصار مجموعة من الحقائق التي يصعب تجاوزها، والقفز من فوقها، خاصة وأننا نعتقد أن صور العداوة والكيد والمواجهة، بمختلف ميادينها، ستبقىٰ خالدة ومستمرة، خلود النص القرآني المجرد عن حدود الزمان والمكان..

ولا نقصد بالمواجهة هنا: المواجهة العسكرية فقط، التي لا تخرج عن أن تكون إحدى الوسائل المطلوب الإعداد لها، حيث هو الإعداد المطلوب لترهيب العدو، حتى لا تسوِّل له نفسه بالاعتداء والتدمير ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ (الأنفال: ٦٠).. وليس معنى الترهيب هنا: انتقاص حقه، أو نبذ عهده، أو ترويعه، وهو مسالِم معاهِد، ذلك أن بناء الشوكة العسكرية الجاهزة لوقت الحاجة، من لوازم إقرار السلم، والعدل، وعدم الاعتداء، وحماية حرية العقيدة والاختيار.. كما أن بناء الشوكة العسكرية لا يغني أيضاً عن بناء الشوكة في الميادين المختلفة: الشوكة الفكرية، والشوكة التربوية والثقافية والعلمية... إلخ، التي تمنح الحصانة، وتحول دون الظلم والعدوان.

نعود إلى تأكيد القول: بأن القرآن خاطب يهود البعثة بجرائم آبائهم وأجدادهم، وعرض لممارساتهم مع النبوة، ونكولهم للعهد، وتحريفهم للكلم، وكنزهم للذهب والفضة، وإشاعتهم للربا، والإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه، وإدعائهم بأنهم أبناء الله وأحباؤه... إلخ، مع أن المسؤولية في الإسلام فردية ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (فاطر: ١٨)، وكأن هذه الثقافة، أو هذه الصفات هي خصائص متأصلة متوارثة، إلى درجة أصبحت معها وكأنها جِبِلَّة لا ينفك عنها يهود، ولعل ذلك التشكل والتوارث كان بسبب توهمهم بأنهم متميزون، وادعائهم أنهم الشعب المختار، الأمر الذي

أدى إلى حياتهم المنعزلة عن الآخرين، وتشكيل مجتمعاتهم المغلقة في أحياء وحارات خاصة بهم، وهي سوف تصدق على أحفادهم، كما صدقت عليهم وعلى أجدادهم ـ كما أسلفنا ـ وستبقى هذه الخصائص والصفات متحدرة فيهم، وخالدة على الزمن، تظهر في أشكال من الصراع والمواجهات، وتشتد وتخبو لتأخذ أشكالاً من التجسس والتسلل إلى الأفكار، والأحزاب، والتنظيمات، وإفسادها من الداخل، حتى قيام الساعة، وتغير نظام الحياة.. فهي معارك مستمرة، وجولات دائمة ـ والشر من لوازم الخير ـ حتى ينطق الشجر والحجر، ويتغير نظام الدنيا، وتقوم الساعة.. وما أعتقد أن هذه المساحة التعبيرية في الرؤية القرآنية لمسألة يهود، تخص زمن عصر النبوة، وينتهي الأمر.. ولو كان ذلك كذلك لافتقد القرآن سمة الخلود! فاليهود هم هم في كل عصر، والخصائص والصفات التي عرض لها القرآن هي خصائص خالدة، خلود النص القرآني نفسه.

ولعل فترة السيرة النبوية، مرحلة القدوة، وما حملت لنا من أخبار يهود، في مواجهة الدعوة منذ مراحلها الأولى، والكيد لها، بعد أن جاء النبي الذي كان اليهود يستفتحون به، من العرب، أو من غير الشعب المختار، والصورة المجسدة للتعامل بأشكاله المتعددة، من المجادلة بالتي هي أحسن، إلى الدعوة إلى كلمة سواء، والحوار، إلى المشاركة في وثيقة المدينة، إلى المعاهدات مع القبائل اليهودية، من بني قريظة، والنضير، وقينقاع، إلى المباهلة بعد العجز عن الوصول إلى الاتفاق، إلى المواجهة العسكرية، إلى التسلل إلى الصف الإسلامي من خلال صناعة النفاق والمنافقين، والتآمر، والكيد، والتشكيك في العقيدة، وسؤال النبي ﷺ عن بعض القضايا للإحراج، ومن ثَمّ استقرار الحكم الشرعي والفعل الإسلامي مع ذلك بقبول اليهود كمواطنين معاهِدين في المجتمع الإسلامي، في كل حقب التاريخ المختلفة، من الجزيرة العربية إلى بلاد الشام والعراق، إلى الأندلس... إلخ، يعطي المسلم تجربة غنية، ورؤية واضحة لكل الأبعاد

المطلوبة للتعامل مع يهود؛ وأن المسلمين كلما تحققوا بالرؤية القرآنية، واعتبروا الواقع العملي في السيرة النبوية، كانوا الأقدر على إعطاء اليهود حقوقهم، والحذر من مكرهم وخداعهم، وكلما ابتعدوا عن الرؤية القرآنية، والعبرة التاريخية، أو غفلوا عن أسلحتهم وأمتعتهم، وقعوا في حبائل يهود بشكل أو بآخر، أو تصرفوا معهم تصرفات شاذة ناتجة عن ردود الفعل، إلى درجة قد تكون مرفوضة إسلامياً.

وقد لا نحتاج اليوم دليلاً على خلود الرؤية القرآنية عامة، وفي مسألة يهود خاصة، فاستقراء التاريخ يؤكدها، وقراءة الحاضر تشهد لها، وبصائر المستقبل تبرهن عليها، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ (فصلت: ٥٣).. فعملية استبانة الحق والخلود، لا تزال تؤكدها الأيام. وما لم يتحقق المسلمون بالرؤية القرآنية، أو بالرؤية الإسلامية عامة في التعامل مع اليهود، فسوف تستمر الهزائم والخسائر في مختلف الأصعدة، لذلك كان من أولويات اليهود تاريخياً، إخراج المسلمين عن دينهم، لضمان الغلبة عليهم.. ومحاولات إخراج المسلمين عن دينهم، أخذت أشكالاً متعددة ومتنوعة، من محاولات التسلل إلى النص الديني، وتأويله، من خلال إشاعة الروايات الإسرائيلية التي شحنت بها الكثير من كتب التراث، أو من خلال التسلل إلى الصف الإسلامي وصناعة النفاق، أو من التظاهر بالإيمان لفترة، لتخريب الداخل الإسلامي وتفجيره، وتشكيك أتباعه، قال تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (آل عمران: ٧٢).

اليهود والتسلل إلى «الآخر»:

وقضية تسلل اليهود إلى الأديان، والأفكار، والأحزاب، والعقائد، والتنظيمات، والجماعات، والتنظير لها، والحماسة لأهدافها، وتوزع

المواقع والأدوار، والمراهنة عليها جيمعاً في وقت واحد، لا تحتاج إلى دليل وشاهد، وقد لا نأتي بجديد إذا ذكرنا بدورهم في تخريب النصرانية، وبقصة بولس (شاول)، الذي كان من أشد الناس عداوة للنصرانية،وهو لم ير عيسىٰ عليه السلام، ولم يسمعه، وكان من أبرز وأنشط المضطهدين للحواريين، فانقلب فجأة إلى أشد المتحمسين لها، وادعىٰ أن المسيح ظهر له، وطلب إليه إيصال تعاليمه الجديدة إلى النصارىٰ، فأصبح (بولس الرسول)، أو (القديس بولس) الذي يشرِّع للنصارىٰ دينهم!

وإذا عرفنا أيضاً أن «كالفين»، رائد حركة الإصلاح الديني في أوروبا، كان يهودي الأصل، وأن «مارتن لوثر» صاحب حركة الإصلاح الديني (البروتستانت)، كان يتصرف من خلال إيحاءات أصدقائه اليهود!

وأن ٦٠٪ تقريباً من الأميركيين هم بروتستانت!

وأن ١٥٪ تقريباً من قسس البروتستانت، الذين يمارسون الوعظ يوم الأحد في الكنائس النصرانية، من اليهود!

وأن البروتستانت يستعملون في صلواتهم التوراة (العهد القديم)!

وأنهم يؤمنون بفكرة أرض الميعاد، وإعادة بناء الهيكل، والوعد الإلهي لإسرائيل!

وأنهم ـ أي اليهود ـ وصلوا في الإطار الكاثوليكي أيضاً، إلى وثيقة التبرئة المشهورة: تبرئة اليهود من دم المسيح، وإبطال العقيدة والعبادة النصرانية في ذلك الموضوع لقرون طويلة!

إذا عرفنا ذلك، أدركنا البعد الديني الذي يتحرك فيه يهود عالمياً، سواءً في أميركا، أو في بريطانيا، أو في غيرهما من دول أوروبا بعامة (راجع كتاب الأصولية الإنجيلية).

حتى أننا لنجد الكثير من تصريحات الزعماء والقادة السياسيين

الأميركيين، والغربيين بشكل عام، ومواقفهم، محكومة بالرؤية الدينية التوراتية.. وقد لا يكون المطلوب هنا الاستقصاء لتلك التصريحات والمواقف، ولكنها نماذج يمكن أن تشكل نافذة كافية، وإثارة مطلوبة من خلال المساحة المتاحة. ويبقىٰ الموضوع مطروحاً للاستقصاء والتتبع، وإدراك مدىٰ أهمية التعرف على الخلفية الفكرية والثقافية للعالم الذي نتعامل معه:

يقول الرئيس الأميركي السابق «رونالد ريغان» لأحد أعضاء اللوبي اليهودي الأميركي: إنني أعود إلى نبوءاتكم القديمة في التوراة، حيث تخبرني الإشارات، بأن المعركة الفاصلة بين الخير والشر مقبلة.. وأجد نفسي أتساءل: إذا ما كنا الجيل الذي سيشهد وقوع ذلك.. إنني لا أعرف إذا ما كنت أنت قد لاحظت هذه النبوءات مؤخراً.. ولكن صدقني أنها تصف الأوقات التي نجتازها الآن.. (مجلة الأمة، العدد ٥٨، ١٩٨٥ م).

ويقول وزير خارجية أميركا الحالي «جميس بيكر» في معرض سرده لقصة تنشئته الدينية في تكساس: لقد احتلت دولتان على نحو خاص، مكاناً في ضميرنا، وهما الولايات المتحدة حيث نعيش، وإسرائيل القديمة التي شهدت مولد الديانة المسيحية، ولذا فإن إسرائيل تمثل جزءًا من القيم التي أعتز بها (جريدة الخليج، ١٩٩١/٣/٢١ م).

أما موضوع المنظمات اليهودية الأميركية، ونشاطاتها المتنوعة تحت شعارات متعددة، فأكثر من أن تُحصىٰ أو يُحاط بها، حيث يوجد أكثر من مائتي منظمة قومية يهودية في أميركا، مما يجعل اليهود أكثر الأقليات الأميركية تنظيماً، وتأثيراً، فلديهم كنس، ومراكز للشبان، ووكالات للعلاقات الطائفية، واتحادات، ومنظمات تمويل، ومجموعات ثقافية وتعليمية، ومحافل أخوية، وجمعيات صداقة، وتنظيمات خيرية، بحيث استطاع اليهود الاندماج في المجتمع الأميركي، والوصول إلى مراكز التأثير

والفاعلية فيه، وتشكيل النخبة العالمة والمتحكمة، والتي يصعب معها على أميركا الخروج عن رغبة يهود..

والاندماج الذي نعنيه هنا، لا يعني الذوبان وفقدان الهوية، وإنما يعني الدخول في النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وتوظيفه لخدمة أهدافهم.

أما اليهود في روسيا وأوروبا الشرقية، فحسبنا أن نعلم أن روّاد الشيوعية ومنظريها، ومفكريها، معظمهم من يهود، أو ممن وقعوا تحت تأثيرهم - واليهود لا يزيد عددهم عن ثلاثة ملايين تقريباً - وعلى الرغم من ذلك، كانوا يحتلون سبعة مقاعد من أربعة عشر مقعداً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (اعتباراً من عام ١٩١٧ م)، وأن معظم قادة إسرائيل، وعمقها البشري، الذي شكل الاستعمار الاستيطاني، هم من يهود الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، وأنهم الطائفة الوحيدة التي استطاعت الرهان على الشرق والغرب معاً، وحسن التعامل مع الماركسية، والفوز بالنصيب الأوفر منها، حيث المراهنة دائماً على حصانيّ السباق.

نعود إلى القول: إن اليهود كانوا الأقدر على التسلل إلى الأديان، والعقائد، والأفكار، والتنظيمات، والجماعات، والمراهنة على أكثر من صيد، وتبادل الأدوار، وأن ذلك هو ديدنهم تاريخياً، وأن المسلمين لم ينجوا منهم بإطلاق.. فمنذ اللحظات الأولىٰ للنبوة، وتحول القيادة الدينية إلى العرب، اتخذ اليهود موقفاً من النبوة، على الرغم مما كانوا يستفتحون به على الذين كفروا. يقول تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (البقرة: ٨٩). ولما لم يستطيعوا مواجهة المسلمين، عمدوا إلى التسلل والتستر، وصناعة النفاق، وكان اليهود هم شياطين المنافقين الذين ينظمون لهم خططهم، ومن ثَمّ تمذهب النفاق، وجاءت كل الفرق الباطنية، التي تعيش في الجسد الإسلامي

كألغام حاضرة للإنفجار في كل وقت، والتي ترجع في جذورها إلى النفاق.

كما أنهم لما لم يستطيعوا أن يتسللوا إلى النص الديني المحفوظ والمنقول بالتواتر (القرآن)، حاولوا التأويل والتحريف، وشحن هوامش النصوص الدينية بالقصص الخرافية والإسرائيليات، إضافة إلى ما وجدوه مجالاً خصباً في نطاق وضع الحديث النبوي، الأمر الذي استفز المسلمين لوضع ضوابط وتدوين الحديث الصحيح.. هذا بالنسبة للتراث الفكري الإسلامي.

أما في المجال السياسي والاقتصادي فالأمر يطول ذكره، وحسبنا أن نعلم أن تسلل اليهود إلى دولة الخلافة، وإعلان الإسلام ظاهراً كوسيلة مرور، ومن ثَمّ العمل على تقويضها من الداخل - ما فعله يهود الدونمة - ساهم إلى حدٍ بعيد بسقوطها.. حتى لقد وصل اليهود إلى بعض المراكز الدينية الإسلامية في أكثر من بلد إسلامي، تحت ستار اعتناق الإسلام، والتفقه في الدين، ولعل قصة «موسى بن ميمون» الذي حفظ القرآن، وتفقه بالمالكية في الأندلس، وعلاقته بالحكام، ومن ثم عودته إلى مصر وإشهار يهوديته، واستمراره ثلاثين سنة المسؤول الروحي لليهود في مصر، ووصوله إلى البلاط الأيوبي، ليكون طبيباً لعلاج صلاح الدين رحمه الله، فيها الكثير من العبر والعظات..

لم تتوقف محاولات يهود، ولن تتوقف، ولو توقفت لكان خلود الرؤية القرآنية محل شك بيقين.. لكن امتلاك القدرة على تغيير الأساليب، هي التي تغرر ببعض المسلمين. ولا شك اليوم أن المؤرق الوحيد لإسرائيل، هو الصحوة الإسلامية، التي سوف تفسد عليها مخططاتها - إذا ما تحققت تماماً بالرؤية القرآنية - لذلك فهي تحاول محاصرتها على مختلف الأصعدة، وتغري بشل حركتها، ومحاربتها، وتوقع بينها وبين الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي، وتخوفها منها، وتخوف العالم كله من عودة الأصولية، وخطرها على الحضارة العالمية، وتحاول الامتداد بذراعها لتطول كل

عناصرها ومؤسساتها.. والذي يقرأ التاريخ، لا بد أن يدرك أن إسرائيل سوف لا تقتصر على ذلك، وقد بلغت في ذلك نجاحاً ملحوظاً، واستطاعت محاصرة الصحوة، والإغراء بضربها إلى حدٍ بعيد، على يد بعض أبناء المسلمين، الذي أُعِدُّوا لمثل هذه الأهداف، وإنما تفكر اليوم في كيفية التسلل إلى داخلها، في محاولة لتخريبها من الداخل، بعد أن كادت تُحكم الحصار حولها، وشل نشاطها من الخارج، لأنها تعلم أن ذلك حالة مؤقتة لا تقوىٰ على الاستمرار.

ناقوس الخطر:

ولعل القضية الأخطر في هذا الموضوع، ما نشرته جريدة القبس الكويتية في ملحق عددها رقم ٦٤٩٥، بتاريخ ١٩٩٠/٦/٧ م، تحت عنوان «قضايا القبس»: من أنها حصلت على معلومات من باريس تقول: «إن هناك إسرائيليين شرقيين، يُتقنون اللغة العربية كأبنائها، كُلِّفوا من قِبَل الموساد بتشكيل مجموعات تزعم أنها أصولية، هدفها زعزعة البنىٰ العقائدية والاجتماعية في الشرق الأوسط، خاصة وأن الأصولية الآن تبدو كأنها الصرخة العقائدية الأخيرة في المنطقة، فلماذا لا يدخل اليهود في هذه الصرخة؟!».

وتتابع القبس القول: «والمعلومات التي وردت، تدق ناقوس الخطر.. فهناك يهود في بلدان غربية يدعون الانتماء إلى دول إسلامية أو عربية، لا بل يحملون جوازات سفر (صادرة) عن هذه الدول، يقومون الآن بتشكيل مجموعات إسلامية، إما في الجامعات، أو في المصانع، أو في أي مكان آخر تتمركز فيه جالية إسلامية.. وهذه المجموعات المبرمجة تصل إليها الإمدادت المالية..».

وتقول المعلومات ـ والكلام ما يزال للقبس ـ: «إن الموساد استطاعت وخلال عقود من العمل في أوروبا الغربية بشكل خاص، تجنيد مئات

الأشخاص العرب للعمل لحسابها، وقد أعطيت التعليمات للعديد من هؤلاء لإطلاق لحاهم، ولمتابعة دورات في التثقيف الديني ليكونوا بمثابة القنابل البشرية، التي يمكن أن تستخدم في الوقت المناسب. أي أننا أمام نوع جديد من القنابل التي تتمسح برداء الدين....»..

ولعل قدرة اليهود في إقناع العالم لإسقاط نوع الديانة من جوازات السفر، والوثائق المدنية عامة، مكن لهم المرور إلى معظم المواقع، تحت جنسيات شتى.. ورغم خطورة هذه المعلومات التي أوردتها جريدة القبس، وحساسيتها، وما يمكن أن تنبه من الشكوك والريب حول بعض العاملين في الحقل الإسلامي، وبعض قياداته أيضاً، إلّا أنه لا بد من الإتيان على ذكرها للحذر، والتحذير، ذلك أن الكثير من الانفجارات المسماة بالإسلامية، والمواجهات الهستيرية، تجعل الإنسان المسلم يقبل مجرد طرح مثل هذه القضية للحذر والتحذير، وللتأكيد من جديد على أهمية الانضباط بالمعيار الإسلامي، واليقظة الدائمة، وعدم الغفلة التي تمكن من تسلل بعض العناصر والأموال المشبوهة، كما تدعو إلى اعتماد وسائل أكثر تقدماً للمراقبة والحذر.

وقد لا يكون ذلك التسلل أمراً مستغرباً، بل المستغرب الغفلة عنه، التي يعيشها العالم الإسلامي اليوم، بعيداً عن الرؤية القرآنية الخالدة، التي لم تكتف برصد تحركات يهود، وكشف أساليبهم تاريخياً، تلك الأساليب التي لم تتوقف في عهد النبوة، على الرغم من أن الوحي كان يعري هذه المواقف،ويفضح تلك المؤامرات، ومع ذلك كان يحصل الاختراق، ويسقط بعض المسلمين في حبائلهم، إلى درجة القول: «إن لنّا فيهم ولاية»، وذلك عندما أراد الرسول ﷺ أن يعاقبهم على خياناتهم..

ولولا أن هذه القولة: «إنّ لنا فيهم ولاية»، قائمة في كل زمان، والاختراق محتمل في كل عصر، لما كان هناك أي معنى لخلود قوله

تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ . . .﴾ (المائدة: ٥١)، الذي جُعل قرآناً يُتلىٰ على الزمن. وعلى الرغم من أنه لا علاقة للنصارىٰ مباشرة بسبب النزول، لكن جاء النص لتحديد جهة الولاء الوحيدة بالنسبة للمسلم، واستمرار حالة الحذر الدائم.. والعبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، كما يقول علماء الأصول، وكما تقتضي صفة الخلود.

نعود إلى القول: بأن القرآن لم يكتف برصد تحركات يهود، وكشف أساليبهم، وإنما تجاوز ذلك إلى بيان طوايا نفوسهم ودخائلها، ليكون المسلم على بيِّنةٍ وحذر مبصر. وأعتقد أن هذه المساحة التعبيرية الكبيرة في القرآن، التي عرضت لجميع الجوانب، ليست للتهويل وإشاعة الرعب في النفس المسلمة، بقدر ما هي بيان، وهدى، وموعظة للمتقين.. وكلما تجددت الأيام والأحداث، شعرنا بأهمية التحقق بالرؤية القرآنية للتشكيل الثقافي، والوصول إلى المناعة الحضارية، وأدركنا لماذا أعطى القرآن هذه المساحة لقضية يهود.

والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها: أن اليهود تاريخياً، كانوا الأقدر على الإفادة من سنة التدافع الحضاري.. ولعل ذلك بسبب قلة مساحتهم البشرية، واعتقادهم بالتميز، وافتقادهم للقوة.. وكانوا الأقدر على اعتلاء المنابر الفاعلة، والتحقق بالاختصاصات المؤثرة، وجعل التخصص في خدمة الفكرة والعقيدة.. كما لا بد أن نعترف بأن وصولهم إلى هذه الأزرار الاجتماعية، التي يضغطون من خلالها على العالم، لم يأت من فراغ، وإنما من تقدير وتدبير ومعاناة، وقراءة للواقع العالمي، ورسم المداخل الصحيحة للاندماج به، والتعامل معه، وعدم الذوبان فيه، واحتلال كل المواقع والتخصصات المؤثرة؛ في الوقت الذي لا يزال الكثير من الغوغائية يسيطر على بعض العقول التي تنتسب إلى الإسلام، وتتبارىٰ في القدرة على الخطب والحماس، ورفع الأصوات، وسماكة الحناجر! وقد

يرى بعضها أن من مقتضيات الدعوة والعمل الإسلامي، مغادرة مقاعد العلم والتخصص.. إنّ العجز عن إدراك قيمة التخصص في قيادة المجتمعات،

إنّ العجز عن إدراك قيمة التخصص في قيادة المجتمعات، والتأثير فيها، وإدراك حكمه الشرعي، وأنه من الفروض الكفائية، أوصلنا إلى هذا الواقع المريع من التخاذل الثقافي، والسقوط الحضاري، والقصور الديني، إن صح التعبير، أو تكريس التخلف باسم التدين، وكأن الدعوة تقتضي التفرغ من التعلم أمام تلك المعادلة المغلوطة والمختلة في الوقت نفسه: إما التفرغ للدعوة، وإما التفرغ للعلم، بحجة أن جيل الصحابة الذي فتح الدنيا لم يكن متخصصاً، كان لا يكتب ولا يحسب!!

اليهود وسنة التدافع الحضاري: نماذج من الواقع:

وقد يكون من المفيد الإتيان على ذكر الكثير من النماذج والأمثلة لقدرة اليهود على الإفادة من سنة التدافع الحضاري، واعتلاء المنابر الاجتماعية والتخصصية الفاعلة، وامتلاك القدرة على جعل التخصص والمهنة في خدمة الفكرة والعقيدة، فلعل في ذلك استشعاراً للتحدي، واستفزازاً للواقع، واستنفاراً للهمم، وإيقافاً لحالة السبات العام التي ما تزال تسيطر على العالم الإسلامي، وترشيداً للصحوة والدعوة، وتبصيراً لها ببعض المواقع والخرائط الفكرية، وإيضاحاً لإدراك أبعاد المواجهة المتعددة، وليس لليأس، وإشاعة ذهان الاستحالة، والعجز، حيث لا مجال اليوم للكسالى، والأغبياء في عالم الأذكياء.

وسوف أكتفي بإبراز بعض النماذج بقدر ما تسمح به هذه المساحة.. تلك النماذج التي استطاعت أن تتحكم في وجهة العالم السياسية، والعلمية، والإعلامية، والمالية... إلخ، وأن توظف الحضارة العالمية لخدمة أهداف يهود، في الوقت الذي نرى فيه كثيراً ممن يسمون مسلمين، من الذين ذهبوا إلى بلاد الحضارة الغربية، إما أن ينتهي معظمهم إلى مقابر الحضارة في الغرب، ويصبح دماءاً في شرايينها، بعيداً عن الشاكلة الثقافية

الإسلامية المطلوبة، وإما أن ينتهي إلى مزابل الحضارة وقذارتها الجنسية.. وأما الباقون في العالم الإسلامي، فمعظمهم يمارسون حالة الانتظار لسقوط الحضارة لصالحهم، دون أن يقدموا لذلك شيئاً يذكر!

لقد أدرك اليهود بشكل مبكر، دور التخصص، وإتقان العمل، في التحكم بالمجتمعات، والتأثير فيها، فكان منهم العلماء، والمفكرون، والباحثون، الذي يحتلون اليوم معظم المنابر العلمية والتقنية المؤثرة، سواءً في تلك العلوم الإنسانية، أو التطبيقية على حدٍ سواء.. ففي علم النفس، وعلم الاقتصاد، والاجتماع، والكيمياء، والفيزياء، وعلوم الذرة، وعلوم الأسلحة الاستراتيجية (حُرب النجوم)، وفي الجامعات، ومراكز البحوث والدراسات، وفي مجال الصحافة، والإعلام، والإنتاج، والسينما، لهم ريادات وقيادات. فاسم فرويد في علم النفس.. ودور كهايم في علم الاجتماع.. وانشتاين في الرياضيات.. ووايزمن في الكيمياء.. وغيرهم من حاخامات العلم، الذي يتابعون رحلة بولس (شاول)، وموسىٰ بن ميمون، وغيرهم من حاخامات الدين، لا يزالون يثيرون الجدل، ويخطفون الأبصار، إلى اليوم.

نعود إلى القول: بأننا سوف نكتفي بذكر بعض النماذج المعاصرة في أكثر من مجال، لعل في ذلك عبرةً واتعاظاً.. فمثلاً:

ــ رجل الأعمال اليهودي الدكتور «آرماند هامر»، الذي وصل لأن يكون مفتاح العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ـ أيام عظمته وتعصبه الأيديولوجي ـ رغم كل الحواجز والموانع الأيديولوجية والسياسية، ابتداءً من عهد لينين، وحتى في أشد أيام الحرب الباردة.. أما تعريفه، فهو طبيب، ورئيس شركة أوكسيد نتال للنفط.. والده أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الأميركي.. قاد عملية الاستثمار الغربي في أوروبا الشرقية.. والدور الذي قام به بالنسبة ليهود الاتحاد السوفيتي، وتأمين عمليات الهجرة

من خلال الضغط الأميركي، ليس محل مناقشة.. إن انتماء هامر الأب للشيوعية، كان الغطاء المثالي لتلك العلاقات المثلثة، التي أقامها هامر الابن، بين أميركا وروسيا وإسرائيل، على الرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، لكن العلاقات العلمية والسفارات الشعبية لم تتوقف.. وبعد وصول الرئيس غورباتشوف ـ أو إيصاله ـ أقام معه هامر علاقات شخصية، واستطاع مد الجسور، وكان أحد عناصر القمة التي عقدت بين ريغان وغورباتشوف!.

ـ شابيرو عالم الكيمياء: ابن أحد الحاخامات الذين نزحوا من ليتوانيا، والذي درس الكيمياء، وبدأ حياته في برنامج تطوير مفاعل لأول غواصة نووية أميركية، والذي تمثل نشاطه وسعيه الدائب على جمع المعلومات والأجهزة العلمية، وإيصالها إلى مؤسسة (تكنيون) الإسرائيلية للتكنولوجيا في حيفا!

ـ إدوارد تيلر العالِم الفيزيائي: الذي يُلقب «أبو القنبلة الهيدروجينية»، والمشارك الرئيس بأسلحة حرب النجوم، أو مبادرة الدفاع الاستراتيجية، والذي يعلن اليوم أن الاستمرار فيها ضرورة قومية، لا من أجل الولايات المتحدة وأصدقائها، كسلاح فعال ورادع، وإنما لما يترتب عليها من تقنيات واختراعات متطورة تساهم بتقدم البشرية.. ويقول: لولا البرنامج الأخير، لما وصلنا إلى إشعاعات الليزر ذات الطاقة الكبيرة.

ـ روبرت ماكسويل، اليهودي، التشيكي الأصل، الذي انتقل إلى بريطانيا عام ١٩٦٤، وادعىٰ أنه اعتنق النصرانية، وترك اليهودية، واختير كعضو للبرلمان البريطاني، كان عند وفاته يرأس ٧١ شركة عالمية، وكان صاحب أكبر إمبراطورية صحفية في العالم تقريباً، إذ بلغ عدد موظفيه أكثر من عشرين ألف موظف.

تقول زوجته: بالرغم من أنه كان عضواً في البرلمان، إلا أنه لم ينس

يوماً بأنه أجنبي، وأنه يهودي.. وهو يقول عن نفسه: ولدت يهودياً، وسأموت يهودياً.

لقد اعتبره اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي «بطلاً إسرائيلياً.. وشخصاً عظيماً.. وضع إمكاناته المالية في خدمة الصناعة الإسرائيلية». وكان جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني قد قال عنه عقب وفاته: إنه «شخصية عظيمة، أعطاني معلومات ذات قيمة كبيرة عن الوضع الداخلي في الاتحاد السوفيتي خلال المحاولة الإنقلابية في أغسطس الماضي».

أما احتفال يهود بمراسم دفنه، التي شارك فيها مسؤولون إسرائيليون على أعلى المستويات، وتمت في أقدس بقعة ـ من وجهة نظرهم ـ في فلسطين، فلا تخفى مدلولاتها..

إن اهتمام يهود بمنابر الإعلام، أو بالقضية الإعلامية، وإدراك أثرها في تشكيل الإنسان، وصناعة قناعاته، وتضليله الثقافي والسياسي، ليس بأقل شأناً من غيرها من القضايا الفاعلة، والمواقع المؤثرة، إن لم يكن أعظمها.. وحسبنا أن نعلم: أن العالم اليوم يعيش مرحلة الدولة الإعلامية الواحدة، التي ألغت الحدود، وأزالت السدود، واختزلت مسافات الزمان والمكان.. وأن لدى يهود ٢٤٤ صحيفة أو يزيد، في الولايات المتحدة، منها ١٥٨ دورية.. وثلاثين دورية في كندا.. و١١٨ صحيفة في أميركا اللاتينية.. و٣٤٨ دورية ومجلة في أوروبا.. وأن كبار أصحاب الصحف ورجال الأعمال في مجال الصحافة والإعلام في العالم، من اليهود.. ولا بد أن نذكِّر بالجهود الكبرىٰ التي بذلوها لشراء صحف ومحطات إذاعة وتلفزيون في أوروبا الشرقية بعد السقوط الشيوعي، في محاولة لاستغلال مناخ الانفتاح السياسي والاقتصادي، وركوب الموجة، واستثمار رؤوس الأموال، بهدف التأثير على سياسة وتوجهات الإعلام، وخلق آراء وقناعات محددة في تلك البلدان!

هذا وإذا تجاوزنا إلى دور اليهود في وكالات الأنباء العالمية، التي تنتقي الخبر، وتصوغه، وتبثه، ليشكل المادة الإعلامية المسموعة، رأينا العجب العجاب.

ولعل إدراك اليهود، المبكر لخطورة فن السينما، وصناعتها، والوصول إلى المواقع المؤثرة في الإخراج، والإنتاج، والتمثيل، منحهم قدرات هائلة على احتلال وقت، وعقل، ومشاعر الناس، وصياغة وجدانهم، على مستوى العالم، انطلاقاً من هوليود، المركز العالمي للسينما، عدا عن الإنتاج الخاص، حيث تُنتج إسرائيل سنوياً من ١٦٠ - ١٧٠ فيلماً روائياً وتسجيلياً قصيراً، كما يوجد فيها ٣٦٠ داراً للعرض.

لقد استطاع الإعلام الصهيوني عامة، وفن السينما خاصة، تحويل الضحية إلى قاتل، والقاتل إلى ضحية، ذلك أن السينما تُعتبر إلى حدٍ بعيد، المدخل الثقافي والفني للجماهير، حتى أنّ بعضهم يرى أن عشرة سينمائيين مهرة، يعدل تأثيرهم مليون كتاب.

- ولعل ما أوردته بعض الصحف عن فريق الظل الذي يمثل فيه اليهود أربعة أخماس الوفد الأميركي في مباحثات السلام المرسومة في الشرق الأوسط، لمتابعة لقاءات مدريد، والعمل على بلورة المواقف وتحديد مسارها وأولوياتها، خلال سير المفاوضات، يعتبر الصورة الأحدث لما نحن بصدده.. وقد يكون من المفيد الإشارة إلى المواقع التي يحتلها أعضاء هذا الوفد في السياسة الأميركية:

١ - دينيس روس، رئيس الفريق: يهودي، رئيس مجموعة تخطيط السياسة في الخارجية الأميركية.

٢ - دانيال كورتسير: يهودي، متدين ملتزم.. نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون التخطيط السياسي، أسهم في تصميم الحوار الأميركي مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٣ ـ أرون ميلر: يهودي، يحمل شهادة الدكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط.. له كتابان عن الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، سبق أن عاش في إسرائيل، ويتقن اللغة العبرية.

٤ ـ ريتشارد هاس: مساعد خاص للرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، وهو بدوره يهودي سبق له أن عاش ودرس في إسرائيل.

أربعة من خمسة في فريق الظل الذي يشرف على هندسة المفاوضات حول الحل السلمي للشرق الأوسط، من اليهود المتخصصين في قضايا المنطقة، ويشغلون هذه المراكز المتحكمة والحساسة في السياسة الأميركية! ومع ذلك، لا يزال الكثير منا يستغرب التحكم اليهودي في السياسة الأميركية، ولا يدرك مداخل هذا التحكم، ويظن أنه جاء من فراغ!

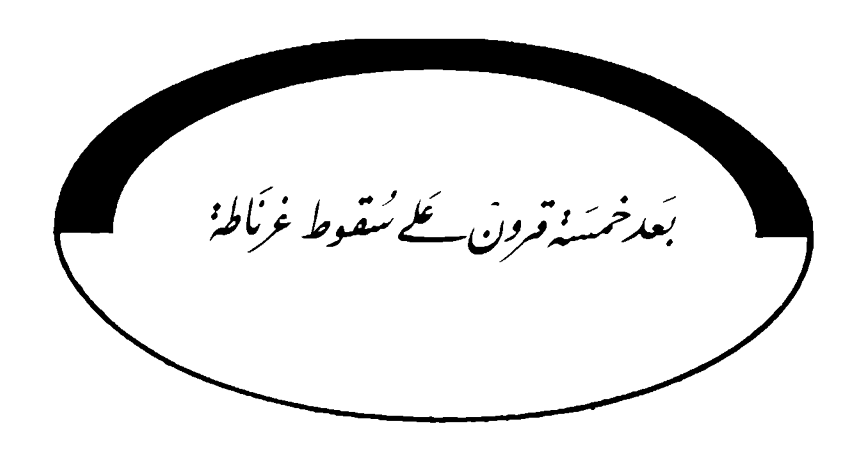
نعود إلى القول: إن قدرة يهود على الإفادة من سنن التدافع الحضاري، واعتلاء المنابر الفاعلة، والوصول إلى التخصصات النادرة، مكنهم من عملية التحكم إلى حدٍ بعيد، وجعل الثقافة اليهودية، والرؤية التوراتية، هي الموجِّه والضابط للمسيرة العلمية عندهم. والمسلمون اليوم، قد لا ينقصهم العقل، ولا التخصص، ولا القدرات المالية، ولا غيرها، وإنما الذي ينقصهم القدرة على الخروج من دائرة التحكم، وإعادة تشكيل العقل المسلم وفق النسق الإسلامي، والمنهج الإسلامي، والفاعلية الإسلامية، والهدف الإسلامي، ليكون العلم والمعرفة في خدمة الرسالة والفلسفة الإسلامية.. ينقصهم التشكيل الثقافي ليصلوا إلى مرحلة جعل العلم في خدمة العقيدة.. فكثيراً ما تفوّق المسلم في جامعات الغرب علمياً على اليهودي، وكانت درجاته أكثر تميزاً، لكن اليهودي يبقى أكثر فاعلية وتأثيراً، وما ذلك إلا لغياب التشكيل الثقافي السليم، الذي يدع المسلم نسخة من كتاب، بدل أن يكون إنساناً فاعلاً.

والحقيقة التي لا بد أن ننتهي إليها: أن اليهود تاريخياً، لم يقتصروا

على صناعة الزعامات، وإيصالها إلى الحكم، والمكوث في ظلها كمستشارين وخبراء، والتحالف معها، وتوظيفها لتحقيق أهدافهم، وإنما تجاوزوا تلك الصورة البسيطة إلى الوصول إلى مراكز التحكم والفاعلية، وذلك بتوفير طاقاتهم للاختصاصات المؤثرة، والمنابر الفاعلة، التي تجعل من الدول والمؤسسات، ذات النفوذ والقدرة، في دائرة التحكم.. فالتحالف مع الأقوياء، لا ينطبق على الأشخاص والدول والزعامات فقط، وإنما التحالف مع التخصصات المتحكمة في المجتمع، هو الأخطر أيضاً.

والمعرفة بالآخر، التي تعتبر المقدمة الضرورية لكل أنواع التعامل، تبقى تشكل نصف المطلوب، بينما يتمثل النصف الآخر في قدرتنا على توظيف تلك المعرفة، والإفادة منها، لحياتنا المستقبلية.. ونعتقد أن جذور تلك المعرفة متوفرة في الرؤية القرآنية، لو استصحبناها، إضافة إلى الشواهد التاريخية، والواقعية التي تؤكد خلود الرؤية القرآنية، وصوابها.. ولو كنا في مستوى إسلامنا وعصرنا، لأمكننا أن نحقق المناعة الحضارية والثقافية، وأن نحمل للعالم الرحمة والخير، ونقضي على نزعات التعصب والعنصرية، والتمييز، فدين الله سبحانه أسمى من أن يكون وسيلة للظلم، والتمييز، وإلغاء حرية الاختيار، وتسليط الإنسان على الإنسان..

شعبان ١٤١٢ هـ شباط (فبراير) ١٩٩٢ م


بعد خمسة قرون على سقوط غرناطة

خاطب الله سبحانه وتعالى المؤمنين بقوله: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٧ - ١٤٠).

وبذلك جعل السير في الأرض، واستقراء تاريخ الأمم السابقة، والنظر في الكيفيات، والاهتداء إلى السنن والقوانين التي تحكم حركة المجتمعات، وتحولاتها، والاتعاظ والاعتبار بها، تكليفاً شرعياً، يثمر الوقاية والمناعة الثقافية.. كما جعل الاستعلاء بالإيمان حائلاً دون السقوط الحضاري، وشرطاً لمعاودة النهوض، والتجاوز، وحسن التعامل مع سنة التداول الحضاري، للإقلاع من جديد..

وقد جاء بيان الرسول ﷺ يحذرنا من الانتهاء إلى الحالة الغثائية، حالة الوهن والضياع، التي تنتهي إليها الأمة، بسبب من التقليد الجماعي، والمحاكاة الحضارية، بقوله: «يوشك الأمم أن تداعىٰ عليكم، كما تداعىٰ الأكلة إلى قصعتها» فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: «بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن الله في قلوبكم الوهن» فقال قائل: يا رسول الله، وما الوهن؟ قال: «حب الدنيا وكراهية الموت». (رواه أبو داود في الملاحم).

وغثاء السيل يعني: افتقاد الأمة المسلمة، القوة والإرادة، الأمر الذي يعني غلبة الأعداء، والسقوط الحضاري.. كما يعني حب الدنيا وكراهية الموت: الانتهاء إلى حالة الاستهلاك، والعجز عن الإنتاج والبناء.

إن إعادة بناء الإنسان المنتج، إنسان الواجب، الذي يشكل الأساس لإخراج الأمة المعيار، أصبح من الأولويات، والهواجس الدائمة لتخليص الأمة المسلمة من حالة الوهن والغثاء، والتخاذل الفكري، التي تستحوذ عليها، فتعطل فيها القدرة على الاعتبار بتاريخها الخاص، علاوة عن امتلاك القدرة على السير في الأرض، والاطلاع على التاريخ العام، والنظر إلى سنن الله في الأنفس والآفاق، واكتشاف القوانين والأقدار التي تنتظم الحركة التاريخية، وتتحكم بسقوط الأمم ونهوضها، في نطاق التاريخ العام.

تترافق هذا السنة بالذات مع مرور خمسمائة سنة على سقوط غرناطة التي سقطت عام ١٤٩٢م، كما تترافق مع الحقبة التي يعيشها العالم العربي والإسلامي اليوم، من التخاذل، والتمزق، والاستسلام، الأمر الذي لم يخرج بعمومه وملامحه عن حقبة ملوك الطوائف، التي كانت المقدمة والنتيجة الطبيعية للسقوط الإسلامي في الأندلس، بعد ثمانية قرون من العطاء الحضاري والثقافي، الذي يمثل فعلاً الفصل المشرق من تاريخ أسبانيا وشبه جزيرة أيبريا، بل الأساس العلمي والمعرفي للحضارة الأوروبية عامة.

لقد كان المفروض أن يكون سقوط الأندلس بياناً للناس، واهتداءً إلى أسباب السقوط، وعبرة للأمة المسلمة، حتى تتقي السقوط: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾، بعد أن حقّت عليها سنة الله في الهلاك، والتداول الحضاري، ودالت دولة المسلمين وحضارتهم، حيث كانت الرفاهية والبطر والترف، طريق الفسوق الموصل إلى الدمار.. فقد كانت

غرناطة حصن المسلمين الأخير الذي لم يسقط بسهولة، لكن المقدمات كلها توحي بأنه كان لا بد من سقوطها في سلسلة السقوط للمدن والدويلات الأندلسية، التي أصبحت جسماً ينخره الخلاف على السلطة، والغرق في الفساد، وتأكله العنصرية، والإقليمية، والطمع في الحكم، إلى درجة أصبح فيها الابن ينازع أباه، والأخ يقاتل أخاه، حتى لقد أصبح في الأندلس أكثر من عشرين دولة تتنازع، ففي كل مدينة دولة، إضافة لاتساع الهوة الرهيبة بين الحكام، وأهل الفكر والعلم، مما اضطر الكثير من العلماء، والمفكرين، والعباد، إلى الهجرة إلى بلاد الشام وأفريقيا، فأصبح الحكام يحكمون بلا عقل مفكرٍ، ورأيٍ ناضج ناصح، وأصبح العلماء والمفكرون في خارج نطاق الواقع، والحس بهمومه، واستيعاب مشكلاته، ووضع الأوعية والحلول الفكرية والشرعية لمسيرة الأمة، فاختلت معادلة الحكم والعلم على حد سواء، وحدث الشرخ الحضاري بانفصال السلطان عن القرآن، والسياسة عن الثقافة، والحكم عن العلم، فكان استدعاء الآخر، والاحتماء به، ثمرة طبيعية لهذا الواقع البئيس.

التعرُّب.. والغنيمة:

ونستطيع أن نقول: إن السبب الكامن وراء معظم هزائمنا، وتخلفنا، وسقوطنا السياسي والحضاري، وتخاذلنا الثقافي، يتركز تاريخياً حول نقطتين أساسيتين، أولاهما: الارتداد إلى روح التَّعرُب، وسيطرة الروح العنصرية القبلية، الأمر الذي يفتت الأمة، ويبعثرها، ويمزق رقعة تفكيرها، ويذهب ريحها، حيث يمتد التمزق، ويمتد، ولا يتوفق عند حدًّ، حتى يصل إلى أفراد الأسرة الواحدة.. وما أظن أن واقعنا اليوم، يحتاج إلى شواهد وإسقاطات تاريخية.

والنقطة الثانية التي كانت وراء تمزقنا، وتآكلنا، وسقوطنا الحضاري: قضية الغنيمة، وتغليب المصالح القريبة العاجلة والموهومة، على المبادىء

والقيم الإسلامية التي هي محض المصلحة.. ويمكن لنا أن نعيد قراءة إصاباتنا التاريخية والمعاصرة، ابتداء من غزوة بني المصطلق في عصر النبوة، والنداء الشاذ النتن، الذي كاد يثير الفتنة بين المهاجرين والأنصار، بسبب الأسبقية على الماء، ومعالجة الرسول ﷺ لتلك الظاهرة الشاذة؛ بقوله: «أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم؟! دعوها فإنها منتنة»، لتبقىٰ شاهد إدانة لكل العنصريين، والمتعصبين، والمنحرفين، على التاريخ الطويل؛ ومروراً بالاختلاف على قسمة غنائم بدر، التي وصفها بعض الصحابة بقوله: اختلفنا حتى كادت تسوء أخلاقنا، ومن ثَمّ الدرس القاسي في هزيمة أحد الذي بيَّن سببه الله تعالى بقوله: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا﴾ (آل عمران: ١٥٢)، وبقي قرآناً خالداً يتلىٰ على الزمن؛ ووصولاً إلى معركة بلاط الشهداء في الإطار الأندلسي، حيث كانت الغنيمة، والحرص عليها، سبباً في هزيمة المسلمين، وتوقف المد الإسلامي عند أسوار أوروبا.

ولا تزال الروح القبلية الجاهلية، والحمية العنصرية، والإقليمية المغلقة، والتطلع والنزوع إلى الغنيمة، تسري في حياة المسلمين المعاصرة، وتشتد كلما تراجعت المعاني الإيمانية.. ولا تزال خيام القبائل منصوبة في نفوسنا، واقتتالها وغزوها واحتلالها لبعضها، هو الشائع في عالمنا الإسلامي، على الرغم من الإعلانات، والشعارات، وأطر التحديث، واستبدال أسماء الدويلات بأسماء الإقليميات، التي باتت لا تخدع حتى أصحابها.. إنه مناخ النتانة السلوكية، والفكرية، والسياسية، الذي حذر منه الرسول ﷺ في بدء بناء الدولة، وجعل التعرّب بعد الهجرة ـ وهو العودة إلى استبدال رابطة العنصرية، والقبلية الجاهلية، برابطة الرسالة الإسلامية ـ من الكبائر، الموصلة إلى السقوط الحضاري في الدنيا، والسعير في الآخرة.

لذلك بإمكاننا القول، دون أيه مجازفة أو تجاوز: إن قابليات السقوط الحضاري، والسياسي، ومقدماته التي عاشتها الأندلس، ما تزال تحكم

بعض العقليات العربية، على مستوى الفرد، ومستوى المؤسسات، على حدٍ سواء.. فتاريخ الأندلس في النفس المسلمة، سوف يبقىٰ شاهد إدانة لا يغيب، وجرحاً غير قابل للاندمال، لأن دماءه ما تزال تتجدد في واقعنا المعاصر، وتاريخاً غير قابل للنسيان بمرور الزمن، لأن حوادثه، ومجرياته، تجدد الذاكرة، وتعمق الآلام، على الرغم من المحاولات الكثيرة التي تصر على وضعه مع غيره في ساحات النسيان، أو على الأقل تحول دون مناقشة عبره، والإفادة منها لحاضر الأمة، ومستقبلها، حتى ليكاد الإنسان يظن أن تغييب دراسة التاريخ الأندلسي، مقصود لحماية الحاضر العربي، والواقع الإسلامي، الذي لا يخرج عن أن يكون أحد فصوله.. ذلك أن أية قراءة صحيحة للتاريخ الأندلسي، سوف تمكن من قراءة الحاضر وإدانته، وتحقق الوعي الحضاري بمصائب الأمة، وأزماتها، ومشكلاتها، في محاولة لاستئناف دورها من جديد، الأمر المحظور سياسياً وحضارياً اليوم، في ظل الهيمنة السياسية والتحكم الثقافي.. لذلك نجد أن دراسة التاريخ كما يجب، أصبحت وكأنها من الأمور المحرمة على العقل المسلم اليوم تحت شتى الفلسفات.

إن عزوفنا عن قراءة تاريخنا بشكل عام، وتاريخ الأندلس بشكل خاص، يعني فيما يعني: الإصرار على الضياع والضلال، وإلغاء ذاكرة الأمة، وإضاعة الاعتبار بالتاريخ لحاضر الأمة ومستقبلها، فنحن لم نُضع الأندلس فقط، وإنما نصر على إضاعة غيرها، لتستمر حالة الضياع لعالمنا، وتستمر الهيمنة الخفية على مقدراتنا ومؤسساتنا.

العجز عن حماية التاريخ:

لذلك نرى أن من أخطر مظاهر السقوط الحضاري، والانكسار العسكري، والتخاذل الثقافي، ليس متمثلاً فقط في عجز الأمة عن تمثل تاريخها لبناء حاضرها، واستشراف مستقبلها، وإنما في عجزها أيضاً عن

حماية تاريخها من النهب الفكري، والاستلاب الحضاري، وهو ما نعيشه اليوم من عناية الآخرين بتاريخنا، وتحليله، ودراسته وفق أغراضهم وأهدافهم، لأنه يشكل المدخل الصحيح للتعامل معنا، والهيمنة علينا، واكتشاف مواطن الضعف والثغرات، التي أوتينا من قبلها، ولا نزال.

وقد لا نستغرب أن تفرز إسرائيل الكثير من علمائها ودارسيها، للتخصص بدراسة الحروب الصليبية، في مقدماتها، ونتائجها في العالم الإسلامي، لتفيد من تجربتها، وتتجنب عثارها، وتقيم الندوات والمؤتمرات التخصصية، وتستدعي الكثير من المتخصصين في الجامعات ومراكز البحوث لدراسة موقعة حطين، والاحتفال بذكراها، وترسل كثيراً من مبتعثيها لدراسة التاريخ الإسلامي والتخصص به.. فعلى سبيل المثال: تخصص «موشي ليفي» الرئيس الأسبق لأركان جيشها، في التاريخ الإسلامي، وحصوله على دبلوم فيه: «حصلت على دبلوم في التاريخ الإسلامي لأعرف كيف أحارب المسلمين، وأقضي عليهم».. وإحياءذكرى «موسى بن ميمون»، وذلك بمناسبة مرور ٨٥٠ عاماً على ميلاده، لقد وظفوا للمناسبة عدداً من المؤتمرات والندوات كاللقاء الفلسفي السادس الذي عقد بمدينة القدس، والمؤتمر السنوي السادس والعشرين للمثقفين اليهود بفرنسا (١٩٨٥/١١/٣٠).. كما وظفوا لها كبريات الصحف العالمية مثل صحيفة «لوموند» الفرنسية التي أفردت صفحة كاملة بعددها الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٧ لمقالين أحدهما بعنوان: «عام ابن ميمون»، والآخر بعنوان: «تأملات حول الدولة اليهودية وتراثها»، وكانت الصفحة نفسها تحت عنوان: «تسعة قرون من اليهودية»!

وقد لا نستغرب أيضاً أن تاريخنا الإسلامي في الأندلس، طويناه بقصيدة بكائية: «لكل شيء إذا ما تم نقصان...»، استسلمنا فيها للواقع وفلسفناه، ما تزال شاهدة معلقة على قبر الحضارة الإسلامية هناك،

على الرغم من عبره، وعطائه الثقافي، الذي كان وراء انبعاث حضارة أوروبا.. وقد لا نستغرب أنّه يُهوَّد اليوم، أو تعاد قراءته بأبجدية يهودية، حيث يثب اليهود على التاريخ الأندلسي كاملًا، ويجعلون من أنفسهم شركاء في بناء الحضارة.. وليس هذا فقط، وإنما يحاولون سرقة الحضارة الإسلامية كلها، واعتبارها جزءاً مهماً من تاريخ اليهود في الشتات، ويخطفون علماءها، وأحداثها، ويضيفونها إلى تاريخ الحضارة العبرية.. فابن رشد عندهم، من أصول يهودية، ودليلهم في ذلك: أنه بعد غضب الخليفة عليه، لاشتغاله بالفسلفة، نفاه إلى قريته الأصلية، والقرية كان فيها أقلية من يهود، فهو إذن يهودي! وانطلاقاً من هذا، أنشأوا في الجامعة العبرية بالقدس، مركزاً للدراسات الرشدية، طبعوا فيه كتب ابن رشد بالعربية، وترجموها إلى العبرية والإنكليزية.

ولم يقتصر الأمر على انتهاب ابن رشد، وتزويره، فقد امتد التزوير إلى التاريخ الأندلسي كله، حيث يحاول اليهود أن يثبتوا أنهم كانوا وراء التألق الحضاري، والثقافي، بما قدموه للحكام من علماء، ومستشارين، وخبراء، كابن ميمون، وابن جيبرول، وسواهما، وأنهم شركاء في الحكم، والسياسة، والثقافة.. فالتاريخ إذن، هو تاريخ يهودي عربي في الوقت نفسه، وقد يكون ذلك مرحلة، ليصير تاريخاً يهودياً بالكامل!

إن قضم التاريخ الإسلامي، وإعادة قراءته وفق أبجديات من الخارج الإسلامي، مستمرة في وقت الذهول العربي والإسلامي، ومحاصرة العقل المسلم، وتهجيره، واستنزاف طاقاته، بإشغاله بأمنه وطعامه، وتحويل المؤسسات العلمية والبحثية لتكون في خدمة مصالح أفراد.

وعلى أحسن الأحوال، فكثيراً ما تتحكم بنا ردود أفعال، ونأتي في الزمن الأخير، بعد فوات الأوان، لنجعل من الذكريات التاريخية مواسم للابتزاز السياسي، والاحتفال الرسمي، حيث لا نضيف جديداً لواقعنا

المتردي.. ففي الوقت الذي تمر فيه ذكرى خمسة قرون على سقوط غرناطة، وانتهاء الحكم الإسلامي في الأندلس، وهي ذكرى يتوقف عندها الكثيرون في العالم اليوم، ومنهم بعض الأسبان من الرسميين والمتعصبين، حيث ما يزالون يقيمون الاحتفالات الشعبية، ويزيفون صورة العرب والمسلمين، ويحاولون إضفاء البطولات الأسطورية على عمليات «الإنقاذ» للاسترداد من قبل الكاثوليك.

في الوقت ذاته، نجد الكثير من المؤتمرات الثقافية، والفكرية، على مستوىٰ أسبانيا والعالم اليوم، تحاول استرداد الحقبة الإسلامية، التي تمثل التاريخ الحقيقي للأندلس، واعتمادها لتصبح جزءاً من تاريخ أسبانيا بثقافتها، وحضارتها، وعلمائها، في محاولة للعودة إلى الجذور، على المستوى الفكري والثقافي، بما في ذلك محاولات يهود.

بينما نجد الاهتمام العربي والإسلامي يكاد يكون معدوماً، على المستوى الجماهيري والأكاديمي، على حدٍ سواء، على الرغم مما تمثله الأندلس في تاريخ الإسلام، وتاريخ الحضارة العالمية.

أسبنة الحقبة الإسلامية:

ومما لا شك فيه، أنه بعد خمسة قرون من سقوط غرناطة، وانتهاء الوجود الإسلامي الظاهر في الأندلس، وإفراغ الكثير من الحقد الكاثوليكي، بدأت موجات التعصب تتراجع بأقدار متفاوتة، أو تتراجع بأشكالها القديمة، على الرغم من عمليات الشحن التي تمارسها بعض الفئات، وتجددها بمناسبة سقوط غرناطة.. لأن طبيعة العصر، وما تكشف من حقائق، وما تحقق من انفتاح، واتصال وتواصل، أدى إلى إعادة النظر بالمعادلات الاجتماعية، والعلاقات الإنسانية، والإنجازات الحضارية، لذلك بدأت بعض الأصوات الخافتة تعلو شيئاً فشيئاً، سواء في ذلك من يحاولون البحث عن الجذور، ومحاولة العودة للاتصال بها، أو من يحاولون

استرداد الحقبة الإسلامية، بعطائها الحضاري والثقافي، على مستوى أسبانيا والعالم، لأنها تشكل المرحلة المضيئة من التاريخ الأسباني نفسه، وعدم اعتبار الوجود الإسلامي مرحلة طارئة وغريبة.

أو بمعنى آخر: هناك محاولة اليوم، تدعو إلى اعتبار الحقبة الإسلامية في الأندلس جزءاً من التاريخ القومي الأسباني (أسبنة الحقبة الإسلامية)، لأن ما عداها من تاريخ تلك البلاد هو تاريخ فقير في الإنجاز الحضاري والثقافي، لم يعن إلا بالممارسات الهمجية التعصبية، التي يصعب محوها من ذاكرة البشرية والتاريخ العام، فضلاً عن تاريخ أسبانيا.

لذلك بدأنا نلاحظ كيف يرد الاعتبار لأعلام الأندلس المسلمين، من أمثال ابن رشد، والقرطبي، وابن حزم، والشاطبي، وغيرهم، على أنهم جزء من أعلام التاريخ الأسباني، وذلك يعني فيما يعني: بدء مرحلة التصالح مع الذات، والتوجه صوب الموضوعية، وتصويب ذاكرة الأمة الأسبانية.. كما يعني من وجه آخر: أن الإسلام ليس أمراً طارئاً على الأندلس، ولا أجنبياً، ولا احتلالاً من الخارج، أو موجة عسكرية أمكن حسمها بجند الغالب، وإنما هو خيار أندلسي، ونبات من تربة الأرض نفسها.. لذلك، فالعودة إليه عودة إلى الأصل، إضافة إلى أن تجديد الاعتبار للحقبة الإسلامية في الأندلس، واعتمادها كجزء من التاريخ القومي الأسباني، سوف يبدد عقدة الخوف عند الكثيرين، ويسمح بإماطة اللثام عن العطاء الثقافي والحضاري الإسلامي، الذي ما يزال يفرض وجوده، لأن التاريخ الباقي في نهاية المطاف هو التاريخ الثقافي، وليس التاريخ السياسي البائد، بصراعاته، وأشخاصه.. ويؤكد مرة أخرى أن قيم وحضارة المغلوب، كانت أقوى من عسكر الغالب على مدى القرون الطويلة التي لم تستطع أن تطويها.

لذلك نقول: إن أسبنة التاريخ الإسلامي في الأندلس، سوف يفتح

الباب من جديد للإسلام، بعطائه الثقافي والحضاري، فليس الإسلام عربياً، ولا آسيوياً، ولا أفريقياً، وإنما هو خطاب الله للبشرية، للناس جميعاً.

وقد يكون من المخجل، أن مرور خمسمائة سنة على سقوط غرناطة، لم يسجل حضوراً في أي موقع من مواقعنا الفكرية، أو الثقافية، أو الأكاديمية، ولو حتى على مستوى التقليد، والمحاكاة، ورد الفعل، للمؤسسات ومراكز البحث العالمية، كما أنه لم يستنفر أو يهز حتى باحثاً واحداً على المستوى الفردي ممن يتصدون للتحليل، والدراسة، والتفسير التاريخي، من المشارقة والمغاربة على حدٍ سواء. فالجامعة العربية، ومنظمات الثقافة والتربية والعلوم، مثل «الأسيسكو» و «الأليسكو»، ووزارات الثقافة، ومراكز البحوث والدراسات التاريخية والإنسانية، والجامعات، في حالة ذهول، وفقدان ذاكرة، وكأن الذكرى لا تعني سوى اليهود الذين يحاولون تزييف التاريخ، وانتهابه، بغفلة من أهله، وبعض الأسبان، سواءً الذين يحتفلون بالذكرى في الساحات العامة، أو الذين يحاولون جعل الحقبة الإسلامية جزءاً من تاريخ أسبانيا المتألق، بعيداً عن دور الإسلام في بناء الحس الحضاري، أو المستشرقين الذين ينظرون إلى الموضوع - إذا تجاوزنا النوايا - من خلال بيئة ثقافية وحضارية مناقضة، أو مختلفة، عن البيئة الحضارية والثقافية التي يحاولون التأريخ لها..

وقد يتوهم بعض أصحاب النوايا الساذجة، أو التشكيل المنهجي الخطأ، أن الأحداث التاريخية، وعلى الأخص ذكرى سقوط الأندلس، إنما تعني عملياً فتح الجراح، والاحتفال بالهزيمة، ويغيب عنهم أنه استدعاء وإحياء لعبرة ماض غني بالعبر، لتصويب الحاضر، وإبصار المستقبل، لا يستغنى عنها في صيرورة الأمة التاريخية، ومشروعها في النهوض الحضاري.. فالذكرى استصحاب للماضي، ورؤية للحاضر، وإطلالة على المستقبل، خاصة وأن الأندلس لم تكن أرضاً فقط احتلها العسكر المسلم،

وقضوا فيها زمناً، وإنما هي مرادفة للحضارة، والمعرفة، والقيم الإنسانية، والكسب العلمي، الذي يشكل الأرضية التي تقف عليها الحضارة الأوروبية اليوم.. كما أن الأندلس لا تزال تعني فيما تعني: الحيز الهام من المكتبة الإسلامية في الفقه، والتفسير، والحديث، والقضاء، والأدب، ولا يزال أعلام الأندلس من المعالم الكبرى في التراث الإسلامي، والميراث العلمي، والتشكيل الثقافي، حتى أننا نستطيع القول: إن ثقافة وحضارة المغلوب لا تزال حتى اليوم، أقوى من سلطة وقوة الغالب، ولا تزال الفترة الإسلامية هي مرحلة التنوير والحضارة في التاريخ الأسباني كله.. وإذا حذفنا حضارة المسلمين من تاريخ أسبانيا، فماذا يبقى لها غير الممارسات الوحشية التي يندى لها الجبين!؟ الأمر الذي دعا الكثير من الأسبان اليوم للعودة إلى الجذور، والبحث عن هويتهم، وحضارتهم الحقيقية، التي لا بد أن يرتكزوا إليها.

يقول «أمريكو كاسترو» وهو أكبر مؤرخي أسبانيا المعاصرين، والذي توفي قبل سنوات قليلة، في كتابه «الحقيقة التاريخية لأسبانيا»:

«إن الأندلسيين هم الذين خلقوا أول شعور وطني في أسبانيا، وأنه لولاهم لما أصبح لأسبانيا أي تميز أو خصوصية، يعليان من شأنها، بين الأمم، ليس في تاريخها الوسيط فحسب، بل في تاريخها الحديث أيضاً».

كما يسجل المستشرق الأسباني «الدكتور بدرو مارتينيز مونتابث» شهادته قائلاً: «إن أسبانيا ما كان لها أن تدخل التاريخ الحضاري، لولا القرون الثمانية التي عاشتها في ظل الإسلام، وحضارته، وكانت بذلك باعثة النور والثقافة إلى أوروبا المجاورة، المتخبطة آنذاك في ظلمات الجهل والتخلف».

لذلك يمكن القول: إن العقلاء في أسبانيا اليوم، يعملون لمصالحة أسبانيا مع نفسها، أو لانتصارها على نفسها، ولتجاوز عقدة التعصب، ومن

ثمّ الإذعان للحقيقة، لأن الإسلام لا يزال يعيش في وجدانها، وذاكرتها، وتقاليدها، وتراثها الشعبي، ولغتها، على الرغم من كل الممارسات ضد الإسلام والمسلمين، ومحاكم التفتيش، ومعاناة الموروسكيين، التي وصفها «جوستاف لوبون» في كتابه «حضارة العرب» بقوله: «يستحيل علينا أن نقرأ دون أن ترتعد فرائصنا، من قصص التعذيب والاضطهاد، والتي قام بها المسيحيون المنتصرون على المسلمين المنهزمين.. إنهم عمدّوهم عنوة، وسلموهم لدواوين التفتيش، التي أحرقت منهم ما استطاعت من الجموع... وهكذا تم قتل وطرد ثلاثة ملايين عربي كانوا يشكلون النخبة الفكرية والصناعية في أسبانيا، وهكذا انطفأت حضارتهم الوهاجة التي ظلت تشع على أوروبا منذ ثمانية قرون».

افتقاد منهج الثقافة التاريخية:

ولعل المشكلة الحقيقية التي يعاني منها العقل المسلم المعاصر، في هذا الإطار، هي في افتقاد منهج النظر، أو ما يمكن أن نسميه: منهج الثقافة التاريخية، وإدراك الآلية، أو السنن التي تخضع لها الحركة البشرية، والقوانين التي تحكمها، وتتحكم فيها.. أو بمعنى آخر: غياب الفقه التاريخي، ذلك أن سرد النصوص التاريخية، وتسجيل الحدث التاريخي، دون القدرة على الفقه للقوانين المحركة، أو قوانين الحركة التاريخية، وسننها الماضية في الأمم، لا يغني عن صاحبه شيئاً.. نلحظ هذا الغياب المذهل للفقه التاريخي على الرغم من الدعوة، الملحة في القرآن الكريم للسير في الأرض، وأهمية التعرف على السنن التي تتحكم بسقوط ونهوض الأمم، وجعل ذلك مسؤولية وتكليفاً شرعياً: ﴿... فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ ولفت نظر الإنسان المسلم إلى أن هذا السير يجب أن يترافق مع البصارة، والنظر النافذ، الموصل إلى اكتشاف السنن، وإدراك قوانين الحركة الاجتماعية، التي مضت، وحكمت حركة الأمم، التي خلت، والتي سوف

تحكم، وتتحكم بالأمة المسلمة، إذا توافرت مقدماتها وأسبابها، وجعل الغاية في القراءة التاريخية والسير في الأرض هي اكتشاف السنن: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ أي: انظروا في الكيفيات، في المقدمات التي انتهت بالأمم السابقة إلى المآلات والعواقب التي صارت إليها، حيث لم يرض الله سبحانه وتعالى للمسلمين، أصحاب الرسالة الخاتمة، أن يقتصروا على التجربة الذاتية، أو التاريخ الخاص، إن صح التعبير، وهو التاريخ الإسلامي، إنما أراد لهم، بل كلفهم بتجاوز ذلك إلى إدراك التاريخ العام للأمم الأخرى، والتعرف على سنن الله الماضية في الخلق، التي كان التاريخ وحركته، مخبرها وشاهدها، والتي قد يغيب إدراكها عن الحاضر المشاهد.. تلك السنن التي لا تحابي أحداً، وإلّا كان مجرد الإيمان، بمفهومه السلبي، كافٍ للنصر على الأعداء..

فأمة الرسالة الخاتمة الخالدة، هي الوريث الفكري والحضاري والمعياري للأمم السابقة، لذلك لا تستطيع القيام بهذه المهمة دون أن تتمكن من الحصول على رصيد التجربة البشرية كاملة، لتكون قادرة على القيام بمسؤوليتها، فالتاريخ ليس تراكم حوادث، وحركة عشوائية عبثية لركام من البشر، وإنما هو استجابة لقناعات فكرية، وموجهات قيمية، وتقاليد اجتماعية، وحركة تكمن وراءها سنن وقوانين، هي أشبه بالساعة التي قد لا نرى منها غير حركة عقاربها، دون إدراك منا للآلة التي تختفي وراءها، وتضبط حركة الزمن فيما نراه من حركة عقاربها.

ونستطيع أن نقول بدون أدنى تحفظ: إنه على الرغم من الدعوة للسير في الأرض، وأهمية اكتشاف السنن الفاعلة في الحركة التاريخية، ودور هذا الاكتشاف في البناء الحضاري، وحسن القيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، والمسؤولية الشرعية، أو الأمر الشرعي في ذلك الذي يمكن أن يصنّف في إطار الفروض الكفائية الغائبة عن حياة المسلمين اليوم، مع هذا كله لم تأخذ الحادثة التاريخية، لا على مستوى التاريخ الخاص بالأمة

المسلمة ـ الاعتبار بتجربتها ـ ولا على مستوى التاريخ العام ـ الاعتبار برصيد التجارب العالمية ـ الفقه، والتفسير، والتحليل المطلوب لدى الذهنية الإسلامية المعاصرة، وغالباً ما اقتصر علم التاريخ عند المسلمين على حفظ الحوادث، والأمانة في نقلها، وتسجيلها، وضوابط منهج النقل وأدواته. وهذا العمل على أهميته وضرورته، يبقىٰ في إطار تشكيل مقدمة العلم، والظواهر التي لا بد من النظر فيها للخلوص إلى العلم الذي ينتظم حوادثها، ويربط بين متفرقاتها، حيث أن الأهم هو القدرة على استقراء الحوادث، واكتشاف القانون والسنن التي تحكمها، ليتمكن بذلك الإنسان من إدراك سيرورة الاجتماع البشري، واستشراف المآلات المستقبلية للمقدمات الموجودة، بعيداً عن التكهن، والتخمين، والظن، ويدرك المدى الممكن من المداخلة، وتحويل المسار، والتعديل بالمقدمات في الوقت المناسب، في محاولة للتحكم بالنتائج، والتبصر بالعواقب، وعدم تكرار الخطأ، في تجارب مماثلة.

إن البحث في البواعث، والمقاصد، والكيفيات التي تحكم السقوط والنهوض، وسنن التدافع البشري الموصلة إلى التحولات التاريخية، والتداول الحضاري، ما يزال بعيداً عن الذهنية المسلمة إلا من بعض المحاولات الفردية غير المتأصلة هنا وهناك، والتي غالباً ما تأتي نتيجة ردودٍ لفعل الآخرين، وصدى لمحاولاتهم، وعلى أحسن الأحوال تأتي محكومة بمناهجهم، ووسائلهم في النظر والبحث، الأمر الذي لا يخرج في النهاية عن أن يكون ثمرة لثقافاتهم، أو لتشكيلهم الثقافي، بعيداً عن النسق المعرفي والفلسفي الإسلامي، أي: ثمرة لشاكلتهم التي يعملون عليها.

فالتاريخ بدون إدراك السنن والقوانين التي حكمت حركته، يبقىٰ فعلاً ماضياً لا يمكن استعادته، وإعادة التحكم في تركيبته وترتيبه من جديد، لكن تتحدد أهميته بامتلاك القدرة على نقل عبرته للحاضر الذي يمكِّن من رؤية المستقبل، أو بمعنى آخر: إن الشهود التاريخي لا قيمة له إذا لم

يمكِّن من شهود الحاضر (الشهود الحضاري)، وإبصار المستقبل (الشهود المستقبلي)، وتلك لوازم يترتب بعضها على بعض.

وهذا الواقع الثقافي المحزن، إذا انطبق على تاريخنا بشكل عام، فإنه أشد ما يكون وضوحاً في تاريخنا في الأندلس بشكل خاص، حيث لا تزال الأندلسيات المأساوية تتكرر هنا وهناك، ويتحدد نصيبنا من ذلك في امتلاك العَبْرة، وفوات العِبْرَة.

فالتاريخ هو المختبر الحقيقي للعقائد، والأفكار، والشعارات، والأفراد، والأمم، وبيان قدرتها على التعامل مع تلك العقائد والأفكار، وترجمتها إلى واقع، وتمكينها من التفسير، والتحليل التاريخي، وهو الذي يمكنها من قراءة واقعها، ووضعه في موضعه المقارب له من المسيرة التاريخية، كما يمكنها من التطلع إلى صناعة مستقبلها.

وفي اعتقادنا أن المحاولات التي سُبقنا إليها في مجال الدراسات التاريخية ـ والتاريخ يعتبر الأب الشرعي لعلم الاجتماع ـ واكتشاف السنن والقوانين التي تحكم وتتحكم بحركة التجمع البشري، هي التي أوصلت الآخرين إلى تأسيس وتأصيل علم الاجتماع، وبلورته كعلم أصبح اليوم من أهم العلوم وأخطرها في دراسة أحوال الأمم، وعوامل تغييرها، وتغيرها، ورسم المداخل الصحيحة للتعامل معها، سواءً كان ذلك في إطار الغزو الفكري والاستلاب الحضاري، أو في مجال التبادل المعرفي، وإيجاد القواسم والصيغ المشتركة للتعامل.. وقد تكون المشكلة الكبيرة في الذهول عن هذا المنحىٰ، وتوقفه في العقل المسلم المعاصر، على الرغم من التكليف الشرعي بالسير في الأرض، واستقراء أحوال الأمم السابقة، وتحقيق المعرفة التي تمكن من اكتشاف آلية السقوط والنهوض، والقوانين التي تحكم الاجتماع البشري، وجعل ذلك من فروض الكفاية، كما أسلفنا.

غياب الفقه القرآني:

وبالإمكان القول: إننا لم نفقه بعد المغزىٰ فيما عرض له القرآن الكريم من القصص، التي تسع التجربة البشرية من لدن آدم عليه السلام حتى محمد ﷺ، وما طرحه من أسباب وسنن مادية وفكرية، ونفسية، وإيمانية للنهوض، والسقوط، والانقراض، والتقطيع في الأرض، وشروط استعادة العافية في دورات التداول الحضاري، مما يمكن أن يشكل القوانين اليقينية للحركة الاجتماعية، ويضع الأصول الأساسية لعلم الاجتماع.. إنّ هذا الفقه التاريخي، أو الفقه القرآني، لم يأخذ البعد المطلوب، ولم يحملنا إلى الإفادة من تلك المختبرات الإنسانية في القصص القرآني، التي تتساوى في نتائجها اليقينية، مع النتائج المختبرية في العلوم التطبيقية.. تلك القوانين التي يستحيل تحصيلها من قراءة الحاضر، الذي يبدو متقلباً ومتناقضاً من خلال حركته السطحية السريعة.. إن غياب هذا الفقه، كان وراء تخلفنا في سائر العلوم الاجتماعية، التي تمثل في الحقيقة الجسر الذي تعبر من خلاله الغلبة الحضارية.

وقد يكون من أسباب العزوف عن التحليل والتفسير التاريخي، وتحقيق الاعتبار المطلوب: الانحياز العاطفي للتاريخ الإسلامي، والشعور بقدسيته (اختلاط قدسية النص ببشرية الاجتهاد والتطبيق)، والتوهم أن البحث في الأخطاء، وتحديد الإصابات، وكشف أسبابها، يحط من قدر الإسلام نفسه، وينال من الحضارة الإسلامية..

وقد يكون من الأسباب أيضاً: الرغبة في التستر على الحاضر، والحيلولة دون تحديد موقعه بدقة من خلال المسيرة التاريخية للأمة، وبيان الخلل الذي يحكمه، الأمر الذي لا يروق لكثير من أصحاب النفوذ والسلطان السياسي.. فإذا تتبعنا الثقافة التاريخية لمعظم مراحل التاريخ الإسلامي، ومنها الحقبة الأندلسية، نجد أنها لا تخرج عن الإعجاب ببعض

الإنجازات، والمشخصات المادية، التي غالباً ما تستهوي السيَّاح، بعيداً عن النظر في العمق الحضاري والثقافي، الذي وصل بالأمور إلى ما وصلت إليه، والوقوف أمام التاريخ وجهاً لوجه، واكتشاف السنن، التي عملت عملها في المسلمين هناك، من التناحر، والصراع على السلطة، وأدت إلى هجرة العقول، وإقامة الكيانات، والدويلات والطائفيات الصغيرة، والاستعانة بالأعداء، وموالاتهم، ودفع الجزية لهم من الأموال الطائلة، ليقوموا بحماية تلك الكيانات الهزيلة، التي لا تستحق البقاء في الحكم، والتي لم تغنها الحماية الأجنبية شيئاً، حتى انتهت متسارعة إلى الاستسلام قبل الموعد المتفق عليه للاستسلام، خوفاً من غضبة جماهير المسلمين.. وكأن بعض فترات التاريخ الإسلامي، أقدس وأكرم، من فترة السيرة والنبوة والوحي (!) حيث حدد القرآن المسؤولية عن الفعل التاريخي بقوله: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَـٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَـٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ (آل عمران: ١٦٥).

ولم يقتصر القرآن على رصد الظاهر المادي، وتحديد المسؤولية الذاتية، وإنما تجاوزه إلى بيان السبب والعامل النفسي، الذي يبدأ من داخل النفس: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا﴾ (آل عمران: ١٥٢): (الغنيمة).. ونحن هنا لسنا ضد إرادة الدنيا في الفعل التاريخي، فإرادتها منزع بشري طبيعي، في منشئة، لكن المشكلة في السقوط، وعجز وسائل التربية الإيمانية عن تشكيل المناعة الحضارية المطلوبة، وضبط التوازن بين المبادىء والمصالح، أو تحصيل القناعة بأن المبادىء هي المصالح.

ولعل التوهم بأن التستر على الخطأ في التاريخ، والواقع، وأنه أدعىٰ للسلامة، كان وراء الكثير من التراجعات، والارتكاسات، وتكريس وتكرار الخطأ، وتعطيل أدوات النقد والتقويم، والقدرة على الاعتبار، الأمر الذي أدىٰ إلى الاستنقاع الحضاري.. لذلك نعود إلى القول: إن الإشكالية الثقافية التاريخية، لا تزال تتحكم بعقلية المسلم اليوم، وتتسرب إلى حكم

بعض مؤسسات ومنظمات العمل الإسلامي، التي تؤثر إخفاء الخطأ، والتستر عليه، وعدم طرحه ومناقشة أسبابه، خوفاً من الانكشاف وتبصير العدو بنقاط الضعف، وبذلك تستمر الأخطاء، وتتراكم، وتصبح أشبه بالألغام الموقوته، التي تنفجر بين حين وآخر، وقد تقضي على كل شيء عندما تتعاظم وتحيط بالإنسان: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ (البقرة: ٨١)، وكأن الإسلام بدأ فينا، وبنا ينتهي، وكأن تصرفاتنا واجتهاداتنا هي الإسلام، بحيث نصبح نحن الإسلام.. والإسلام نحن! لذلك نتوهم أن أي تقويم لفعلنا ومسالكنا، هو تقويم للإسلام، وأي خطأ في حركتنا هو خطأ في الإسلام، وأي نقد لتاريخنا هو نقد لقيمنا المعصومة! فكيف يصح النقد لأعمالنا الإسلامية، والإسلام معصوم ونحن مسلمون!؟ وكأن اعتناقنا للإسلام يعني البراءة من الخطأ!

بين هدم الذات.. وبنائها:

وقضية أخرى لا بد من فك الالتباس حولها في الذهن المسلم أيضاً وهي: اكتساب القدرة على التفريق بين جلد الذات (السبّ واللعن) المنهي عنه شرعاً، وبين نقد المسالك وتقويم الأعمال، ومناقشة الفعل التاريخي، وتحقيق الاعتبار، وتسديد المسيرة الإسلامية في ضوء ضوابط القيم الإسلامية، وأخلاق المعرفة، المطلوبة شرعاً، ومن ثم القدرة على تشكيل النظر، والتقويم الإيجابي، لاجتهاد وفعل المخطىء، وأنه أحد الأدلة الموصلة إلى الصواب، لذلك جاءت معظم الكتابات الإسلامية متجهة صوب العامل والتآمر الخارجي، الذي أدى إلى سقوط الأندلس، إلا ما ندر من رصد مظاهر الصراع وأسبابه، والتنازع على المغانم والمصالح بين ملوك الطوائف - الأمر الذي ما يزال يعمل عمله فينا حتى اليوم - والنكوص عن الدراسة والتحليل، ومعرفة السبب الذي سمح بتسلل هذا الخلل إلى الواقع الإسلامي، والقابليات التي استدعته، وسمحت بنموه وتفاقمه.. ومن ذا

الذي يقول: إن المطلوب من أعدائنا أن يسهموا بنهوضنا، وأن توقف كيدهم وعدوانهم، شرط لانتصارنا؟!

فالعدول عن تقويم الذات، وكشف الخلل، والتوجه صوب العامل الخارجي، يعني تكريس القابلية للتخلف والسقوط، وتمكين العامل الخارجي من أداء دوره المرسوم.

إن الغفلة عن النقد لبناء الذات، وإكسابها المناعة الثقافية، والحضارية، والعسكرية، هي التي تستدعي السقوط، وتستدعي الأعداء ليأخذوا نصيبهم من اقتسامنا، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً﴾ (النساء: ١٠٢).. والسلاح هنا، لا يقتصر على الشوكة العسكرية، وإنما ينضم له بناء الشوكة الفكرية والثقافية، التي تمثل ميدان الصراع الحقيقي.. لكن الغفلة وإعفاء الذات، تحتلنا على كل الأصعدة.

نعود إلى القول: إن التاريخ الإسلامي في الأندلس، ما يزال هو الذي يشكل الفترة المتألقة في تاريخ أسبانيا المعاصرة، على الرغم من كل أحقاد التعصب، ومحاولات الطمس المستمرة.. ولئن أمكن طمس التاريخ السياسي بأشخاصه ومؤسساته، فإن التاريخ العلمي والثقافي الذي يشكل الضمير الحي للإنسان في أسبانيا، لا يمكن طمسه، والقفز من فوقه. لذلك بدأت العودة إلى الجذور، على الرغم من موجات التعصب المتتالية، والتي ما تزال تعتبر ذكرى سقوط غرناطة فرصة لشحن العواطف ضد الإسلام والمسلمين، على المستوى الشعبي والرسمي، وملء النفس الأسبانية المعاصرة بالحقد.

لذلك، فقد يكون من الطبيعي جداً اليوم أن يتراجع التعصب الديني، بعقمه وعجزه تاريخياً، عن أن يقدم شيئاً مذكوراً للتاريخ الأسباني، إلا ذكرى الصور المخزية لمحاكم التفتيش، بعد أن تقدمت وسائل الاتصال

اللغوي والفكري، وأتيحت فرصة لإظهار الوثائق، والتمتع بأقدار من حرية الاختيار. فليس الحقبة الإسلامية هي قصر الحمراء، ومسجد قرطبة، وجنات العريف، ونزاعات ملوك الطوائف المهزلة، التي ساهمت بالسقوط الحضاري، والانكسار العسكري، وإنما هي العطاءات الثقافية والعلمية، التي لا تزال غذاءاً فكرياً لاستمرار الحياة الإسلامية.

وقد نكون اليوم أحوج من أي وقت مضىٰ للعودة إلى عطاء القرآن، واستشعار التكليف، والمسؤولية، وإعادة التدبر.. فقوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾، يعني فيما يعني: تكليفاً بالنظر في السنن، أي القوانين المّطرِدة، التي تحكم حركة الحياة والأحياء.. تحكم الحركة الاجتماعية، وتتحكم بسقوط ونهوض الأمم.. وأن اكتشاف هذه السنن «القوانين»، لا يتأتىٰ من النظر في الحاضر، أو الاقتصار على التاريخ الخاص، وإنما لا بد له من العمق التاريخي، والعمر التاريخي معاً.. لا بد له من السير في الأرض، وتجاوز الحاضر إلى الأيام التي خلت، حيث لا يتسع عمر الإنسان للإحاطة بفعل السنن الاجتماعية، واكتشاف حركتها، واطرادها، من قراءة الحاضر.. وحتى السير في الأرض، والإبحار في التاريخ، دون النظر القادر على التفسير، والتحليل، والتبصر في الكيفيات والعواقب، وفي المقدمات والنتائج، لا يغني عن صاحبه شيئاً، لذلك قال تعالى: ﴿فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾.

إن شواهد التاريخ العام هي بيِّنات للناس، وبيان لا بد من تفهمه، وتبيّنه ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾، وإدراكُ كنهه، ﴿وَهُدًى﴾: أي وسيلة اهتداء إلى تلك السنن، التي تحكم الحياة والأحياء (السنن الاجتماعية)، ذلك الاهتداء الذي يقود إلى الاتعاظ والاعتبار ﴿وَمَوْعِظَةٌ﴾، ويحول دون السقوط في علل الأمم السابقة التي استحقت تلك العواقب، ويقي الأمة المسلمة مما أصاب الأمم المنقرضة بسبب فعلها، وانكسارها للسنن ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

ولو عدنا إلى تدبر الآية: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾، لأدركنا التباعد بيننا وبين التدبر وعطاء القرآن في المسألة الاجتماعية.

لذلك نقول: إن غياب الدراسة التاريخية، التي تمكن من كشف السنن الاجتماعية، والعوامل المادية والنفسية الفاعلة في المسيرة البشرية، والاقتصار على التسجيل لحوادث التاريخ، الأمر الذي يحقق البيان فقط، وعدم تجاوز ذلك إلى التحليل التاريخي الذي يحقق الاهتداء إلى السنن، ومن ثم الاعتبار بها، والوقاية من السقوط، كان سراً من أسرار تردي المسلمين، وتخلفهم، وعجزهم عن الإفادة من العلوم الاجتماعية التي تتحكم بالعالم اليوم، والذي يعتبر التاريخ مخبرها ومنجمها الأول، والتي تبلورت على يد غيرهم..

ولا بد من الاعتراف: بأن الصحوة الإسلامية في الأندلس التي تحاول اليوم تلمس طريقها، سوف تمر بمخاض طويل، وصعوبات متعددة، وترسبات عنصرية، وتوجيهات خارجية شتى، وسوف تقوم محاولات لاختراقها، وإجهاضها من الداخل، وذلك بأن يقذف في داخلها بأشخاص يسيئون إليها، ويحاولون الانحراف بها، وتفريغها من أهدافها، وهذا قد يكون شيئاً طبيعياً إلى حدٍ بعيد، يمكن تجاوزه إذا استطعنا الاستمساك بالمعيار الإسلامي في التعامل مع الأشخاص، فمن أساء فإنما يسيء لنفسه.

ويبقى المطلوب من الباحثين، والمفكرين، والعاملين في الإطار الإسلامي، دراسة الظاهرة، ورسم المداخل الصحيحة، والأولويات المطلوبة، ومواصفات الخطاب الحكيم للتعامل معها، وذلك في وقت غاب عنا التاريخ الإسلامي الأندلسي، أو كاد يغيب، لكثرة مآسينا التي تنسلك

في إطاره، حيث تحاول جهات كثيرة وعلى رأسها يهود اليوم، سرقة تاريخنا الحضاري والثقافي، وإضافته إلى حضارتهم، بحيث لا يبقىٰ إلا صور الصراعات السياسية والطائفية المخجلة..

ولعل مما يؤسف له، أن مناسبة مرور خمسة قرون على سقوط غرناطة، والمحاولات العالمية للدراسة، والاحتفال، كلٌ على طريقته، تتزامن مع حقبة الذهول العربي الإسلامي الذي تعيشه جامعاتنا، ومؤسساتنا العلمية والثقافية، والعجز عن الإفادة، والاعتبار بالتاريخ، الأمر الذي يجعل حاضرنا متعثراً، ومستقبلنا غامضاً، ويجعلنا عبرة لغيرنا.

والعاقل من اعتبر بنفسه وغيره، والأحمق من كان عبرة لغيره، أو كما يقول ابن دريد:

مَنْ لم تَفِدْهُ عِبَراً أيّامُهُ كان العَمىٰ أوْلىٰ به مِنَ الهُدىٰ
مَنْ قاس مَالَم يَرَهُ بما يَرَىٰ أَرَاهُ مَا يَدنُو إليهِ ما نَأىٰ

جمادىٰ الآخر ١٤١٢ هـ
كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١م

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة